السياسة الأردنية وتحدي حماس
استكشاف المناطق الرمادية
ومقاربة «فجوة المصالح المشتركة»

محمد أبو رُمَّان

السياسة الأردنية وتحدي حماس
استكشاف المناطق الرمادية
ومقاربة «فجوة المصالح المشتركة»

محمد أبو رُمَّان

تشرين الثاني ٢٠٠٩

نشرعام ٢٠٠٩ عن مؤسسة فريدريش ايبرت
الأردن
ص.ب.: ٩٢٦٢٣٨، عمان
١١١١٠ – الأردن

www.fes-jordan.org, E-mail: fes@fes-jordan.org

© مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو إستعمال أي جزء
من هذه المطبوعة من دون إذن مكتوب من الناشر.

طباعة: المطبعة الإقتصادية، عمان، الأردن

تصميم: مايا الشامي، بيروت، لبنان

ISBN: 978-9957-484-11-8

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٩/١١/٤٩٤٦)

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

«محمد سليمان أبو رمان»
السياسة الأردنية وتحدي حماس

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٩/١١/٤٩٤٦)

المحتويات

تمهيد ٧

تقديم (د. معروف البخيت) ٩

تعليق (طاهر المصري) ١١

مقدّمة ١٥

صورة أخبارية: عزاء والد مشعل «يختزن» المعادلة السياسية! ١٩

١- توطئة تاريخية «مسار متعرج» بين الأردن وحماس ٢٥

٢- في خلفية المشهد: دور العوامل الداخلية والخارجية في رسم التحولات ٤٣

٣- إخوان الأردن وحماس من «ولادة شرعية» إلى أسئلة الهوية والنفوذ ٦٧

٤- في استقراء المرحلة المقبلة: غلبة الهواجس والغموض و«فجوة المصالح المشتركة» .. ٨١

الخلاصة: سيناريوهات مفتوحة وعوامل متعددة ٩٣

الهوامش ٩٧

ملاحق الدراسة ١٠٥

تمهيد

لعب الأردن خلال العقود الاخيرة دورا سياسيا مهما في الشرق الاوسط من خلال موقعه في قلب العالم العربي وقربه من مركز الصراع في المنطقة. لقد حاولت المملكة ان تتصرف كقوة وسيطة وسارت على حبل مشدود لتحافظ على التوزان بين القوى المتنافرة في الاقليم. لقد اثرت الاحداث والتطورات على السياسيين في البلاد بنفس قدر تأثيرها على العامة، وابدى المواطنون وصناع القرار ردود أفعال متنوعة في تعاملهم مع المواجهات العسكرية والاضطرابات المدنية والجمود السياسي في دول الجوار.

عبر سنوات، شكل ما يعرف بمثلث حماس احد اهم القضايا في السياسة الاقليمية، انه مثلث تتكون اضلاعه من علاقات معقدة بين الأردن وحركة حماس وجماعة الاخوان المسلمين، ولقد مرت هذه العلاقة الثلاثية تاريخيا بمراحل مختلفة حيث كانت هناك مواقف مختلفة للاعبين مختلفين في اوقات مختلفة في الجهات الثلاث.

في هذا الاصدار الرابع من سلسلة «دراسات حول الحركات الاسلامية في الاردن» والذي تنشره مؤسسة فريدريش ايبرت، يسلط د. محمد ابو رمان الضوء على شبكة معقدة من السياسات، وكما في الاصدارات السابقة فانه ينظر الى ما خلف الاحداث ويتعمق في العلاقات المتشابكة ، وحتى يصل الى ذلك فلقد قام بتقديم وصف تاريخي وتحليل لتفاعلات القوى المختلفة ووضع تصورات مستقبلية.

لقد حلل الاصدار الاول من السلسلة موقف الاخوان المسلمين في الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٧، فيما قدم الاصدار الثاني وصفا متكاملا حول موقف الحركات الاسلامية من موضوع المرأة والسياسة، اما الاصدار الثالث فقد تناول موضوع السلفية الجهادية في الاردن بعد الزرقاوي.

اننا نقدم هذا الاصدار الرابع، ونتمنى ان نقدم معه قراءة ممتعة وبالقدر نفسه نأمل ان يكون مصدرا للباحثين والسياسيين والاعلاميين والمجتمع المدني وان يشكل خلفية تحليلية تساعدهم في فهم اكبر للاعتبارات السياسية الاقليمية وان تساعدهم في تطوير استراتيجيات محتملة تقود هذه المنطقة المضطربة نحو مستقبل اكثر ايجابية.

اخيم فوكت
مؤسسة فريدريش ايبرت
عمان، تشرين الثاني ٢٠٠٩

تقديم

د. معروف البخيت*

تلطف الدكتور الصديق محمد ابو رمان وارسل لي نسخة من مخطوطة كتابه الجديد «السياسة الاردنية وتحدي حماس: استكشاف المناطق الرمادية ومقارنه فجوة المصالح المشتركة»، وحين بدأت اقرأ بحثه باهتمام شديد، كنت اتعجل انهائه لمعرفة نتيجة الجرأة في الخوض في هذا الموضوع الحساس.

بعد ذلك، اتصل الباحث ليستشيرني حول امكانية قيامي بكتابة تقدمة للكتاب، رحبت بذلك اعجابا وتقديرا بالمضمون والاسلوب والقدر الكبير من الحيادية العلمية، وبعيداً عن عدم رغبتي بالتعليق على مضمون البحث ومسيرة العلاقة بين الاردن وحماس والخلاصات والاستنتاجات، بالرغم من انني كنت شاهدا بحكم موقعي ومسؤوليتي على بعض المراحل في هذه العلاقة، لاعتقادي بأن ذلك غير مفيد في هذه المرحلة، الا انني ارى ان هذا التحدي الذي قبله لنفسه د. محمد أبو رمان قد نجح فيه بامتياز.

إن تناول موضوع علاقة الاردن وحماس تكتنفه صعوبات جمه، فمن جهة كانت ولا تزال ادارة هذه الملف اردنيا سياسية أمنية، وكون هذه العلاقة مستمرة ايجابا او سلبا، فهذا يعني استحالة الحصول على وثائق رسمية، ومن جهة اخرى، فغالبا ما يحجم المسؤولون الاردنيون عن الحديث بالتفاصيل عن احداث اثناء توليهم المسؤولية بشكل عام، لا سيما إذا كان الموضوع لا يزال حيا ومستمرا، والواقع أنه تشكلت لدينا في الأردن تقاليد بامتناع السياسيين والأمنيين بعد خروجهم من مواقعهم الرسمية عن الخوض في تفاصيل القضايا الهامة، يضاف الى ذلك غياب القناعة لدى الكثير من المسؤولين بالكتابة عن القضايا الهامة او حتى تدوين مذكراتهم.

.....

* رئيس وزراء اردني سابق

انعسكت هذه الحقائق بشكل ما على كتاب د. أبو رمان حيث بدى البحث في اجزاء منه كتوصيف وسرد لتاريخ العلاقة بين الاردن وحماس، بسبب اعتماد الباحث على مصادر ثانوية لغياب المصادر الاولية مثل الوثائق الرسمية وغير ذلك، لكن الأجزاء الأخيرة من الكتاب، بخاصة في الجزء الرابع، فقد اعتمد الباحث على قدرته الابداعية في التفكير وفي رؤية المشهد ضمن اطار عام واثبت بشكل قاطع ان لديه قدرة في التأطير المفاهيمي ability conceptualization.

وتأتي القيمة الحقيقية لهذا الكتاب انه يسد فراغا في البحوث السياسة الجادة لدينا في الاردن، اذ لا بد من الاعتراف بأننا نعاني بشكل عام من ضعف في اجراء دراسات سياسية استراتيجية على سوية بحثية عالية، وبالرغم من انتشار العديد من مراكز البحث والدراسات مؤخرا، الا انها لا تقدم بحوثا سياسية رصينه مع الخروج بخيارات لسياسات وتوصيات تسهل لمتخذ القرار ارضية ينطلق منها لاتخاذ القرار.

اؤكد ان هذا البحث توصل لتوصيات بخيارات لسياسات اردنية في مجال العلاقة مع حركة حماس قد تكون مفيدة لمتخذي القرار، فقد حدد الباحث العوامل والاعتبارات المؤثرة في علاقة الأردن وحماس وحللها بأسلوب سلس وبلغة راقية وواضحة وصولاً إلى بحث الخيارات السياسية.

أخيرا فإن ما ساعد الباحث على إجراء هذه الدراسة القيمة هو سعة اطلاعه وخبراته بالتنظيمات الاسلامية على اختلاف اطيافها، لقد كسبنا الدكتور محمد ابو رمان كباحث من طراز مميز ومبدع كما كنا قد كسبناه صحافيا قديرا.

تعليق

طاهر المصري**

يعالج الكاتب والاعلامي والمحلل السياسي محمد أبو رمان في كتابه موضوعاً مهماً وحساساً ومتغيراً في الوقت نفسه. وهو يعالجه بكل موضوعية وتجرد. وهذا هو شأنه في كل ما يكتب. وأنا واثق أن القارىء سوف يستمتع بقراءة الكتاب الوثائقي التحليلي، وسوف يلمس هذه الصفات في الكتاب وفي الكاتب أيضاً.

يجب أن ننظر إلى علاقة الدولة الأردنية مع حركة المقاومة الاسلامية / حماس من منظور عملي واقعي غير مضخم. حماس هي حركة مقاومة فلسطينية في أساسها، وهي جزء من التنظيم العالمي لحركة الأخوان المسلمين. أهميتها الاساسية بالنسبة للاردن تنبع من أنّها حركة جهادية إسلامية فلسطينية أثبتت وجودها على الساحة النضالية والاجتماعية الفلسطينية، وهي تسعى لإثبات وجودها واستمراريتها على الساحة السياسية هناك. وهناك مخاوف حقيقية من أنها، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك، تعمل على مد جسور لها مع الحركة الإسلامية في الأردن ذات القاعدة الشعبية، بخاصة في الأوساط الفلسطينية. ولأنّ حماس حركة مقاومة شعبية تكونت في غزة أولاً، وانتقلت إلى أجزاء أخرى من فلسطين، وساعدها في ذلك عدة عوامل، أهمها الإحباط والتدهور في شعبية بعض الفصائل الأخرى وعلى رأسها فتح، والمد الإسلامي في المنطقة، واستعداد دولة غنية لتمويلها بسخاء، والجمود الكامل لعملية السلام ومماطلة إسرائيل والغرب في التجاوب مع الاستعداد العربي للحل المقبول، كل ذلك جعل لحماس أهمية خاصة في تعامل الأردن معها، أما كونها جزءاً من جماعة الاخوان المسلمين، فأمر ثانوي بالنسبة لنا في الأردن.

.....

** رئيس وزراء أردني سابق

وأهمية حماس الإخوانية، التي يذكرها الكتاب، تنطلق، كما ذكرت أعلاه، من كونها حركة مقاومة فلسطينية قد يكون لها امتدادات داخل ما يسمى (بالشارع الفلسطيني) في الأردن، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٨٨، وخوفاً من انتقال تداعيات الانتفاضة على الساحة الاردنية، عبر الامتداد الاسلامي و / أو الفلسطيني في الشارع الاردني. وهذا، في تقديري، كان أحد اسباب الاستعجال في فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية، الذي تم في تموز عام ١٩٨٨. لكل هذا، وليس لان حماس حركة اخوانية، برزت اهمية حماس على الساحة الاردنية.

وهكذا أصبحت حماس هي الوجه الجهادي للإخوان المسلمين. وأرجو أن أركز على هذه النقطة حتى نقدر مدى القلق الذي تُظهره الحكومة الأردنية من هذه الحقيقة وانعكاساتها على الساحة الأردنية، أي حِرصاً منها على أن لا تصبح حماس الفلسطينية الإخوانية جزءاً رئيسياً من المعادلة الداخلية. وتعزز هذا القلق بعد أن ظهرت مقاومة حزب الله في لبنان وظهرت قدرة المقاومة الوطنية والدينية على تحرير الجنوب. ثم ظهور المقاومة العراقية المرتبطة بالفئات الوطنية الحزبية هناك وصعودها التدريجي.

واستطاعت المقاومات الثلاث (حماس، حزب الله، والعراقية) من إضعاف المشروع الأميركي الجديد في المنطقة، إن لم يكن إسقاطه. والأنكى من ذلك، أنه ظهر أن مقاومة حماس وحزب الله كانت مدعومة وممولة بشكل واضح وقوي، ولا لبس فيه، من قبل إيران، التي كنا نظن أنها قد توقفت عن دعوتها لتصدير الثورة، لنجد أنها لا زالت تقوم بذلك مستعملة أساليب وأدوات جديدة.

وكانت هناك تقديرات في عدة أوساط أن هدف الحركة الاسلامية من خوض الانتخابات البلدية والنيابية الاخيرة، نابع من رغبتها في السيطرة على المجالس البلدية في المدن الرئيسية (ذات الاغلبية من أصل فلسطيني)، لإظهار قوتهم عند نسبة عالية من السكان، لتكون هذه الانتخابات خطوة أولى نحو تحقيق نصر انتخابي نيابي كان سيتبع نصرهم في البلديات. وسوف يستكمل الاسلاميون الحلقة في انتخابات مجلس النواب. ومن هنا جاء تصريح النائب الاسلامي عزام الهنيدي الذي اعلن فيه قبل الانتخابات ان الحركة الاسلامية جاهزة لاستلام الحكم. وتستمر هذه التقديرات في القول أن الدولة الأردنية كانت جاهزة لإحباط هذا المخطط، حتى لو لجأت إلى انتهاك أسس النزاهة في الانتخابات، وحتى لو اضطرت لوضع المفهوم والممارسة الديموقراطية في الثلاجة، ولو إلى حين.

وقبل ذلك مرّت على الحكومة الاردنية مرحلة من التناقض السياسي مع حركة حماس. وبرزت على السطح بعد دخول حماس الانتخابات التشريعية في فلسطين عام ٢٠٠٦ وانتصارها على فتح في انتخابات نزيهة شهد العالم، حتى الغرب، عليها، ومن سوء حظ حماس والحراك السياسي في فلسطين والأردن، أن هذا الانتصار المهم تم في عهد إدارة جورج بوش، المتشدد عقائدياً ودينياً وسياسياً، وينتمي إلى مدرسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. ولم تفهم حماس عند انتصارها الانتخابي معاني هذه الحقيقة. وفشلت حماس، مرة أخرى، في فهم أسباب التغييرات السياسية وعمقها على الساحة الأميركية بانتخاب باراك اوباما، وذلك بتطوير برنامجها السياسي ليساعد الرئيس ذي النوايا الطيبة، وربما القدرة المحدودة، على النجاح في تحقيق أهدافه في المنطقة.

دخول العامل الإيراني القديم- الجديد على المعادلة، أثار مخاوف دول ما يسمى بـ«الاعتدال»، وعلى رأسها دول الخليج العربي. وتزامنت هذه المخاوف مع قلق دول الإقليم على أمنها الوطني مع ارتفاع وتيرة تهديد البرنامج النووي الإيراني لمصالح الولايات المتحدة بالذات، والغرب بشكل عام على النفط، الذي يقع ضمن المصلحة الاستراتيجية والأمنية العليا لتلك الدول، وأصبح لزاماً عليها أن تكبح جماح تلك الأدوات، مرّات بقُفّازٍ من حرير، ومرّات بالرفض أو التجاهل، ومرات أخرى بالتعامل الحذر بهدف الاحتواء.

لقد حققت حماس انتصارها التشريعي لعدة أسباب، أهمها أن تصويت الناخب الفلسطيني كان بمثابة احتجاج على السلطة (وفساد) فتح. وكذلك لتراجع إمكانية الحلول السلمية لصالح مفهوم المقاومة، وبسبب نجاحات اجتماعية تطوعية قامت بها حماس جذبت لها دعم الطبقات الكادحة في كل من غزة والضفة الغربية. وخاضت حماس الانتخابات التشريعية على برنامج سياسي واضح، يعتمد في أساسه على مقاومة الاحتلال، فهي حركة جهادية نجحت بامتياز.

لكن حماس وقعت، مرة أخرى، في تناقض استراتيجي، لا تزال تعاني منه هي والوضع الفلسطيني برمته، وذلك عندما أصرّت على أن تبقي على برنامجها السياسي الذي نجحت على أساسه كحركة مقاومة ضد الاحتلال، وفي الوقت نفسه سعت للوصول إلى السلطة لتصبح حكومة تحت الاحتلال.

ذلك تناقض واضح أربك حركة حماس، وأربك السلطة الوطنية الفلسطينية، وأربك العملية السلمية، وقد قلتُ ذلك لقيادة حماس، مباشرة، بأنه لم يكن عليها لتقبل الدخول في السلطة، بل أن تكتفي بالبقاء في المجلس التشريعي ولها الاغلبية فيه، وأن تترك السلطة والحكم بيد السلطة الوطنية، وأن تبقى هي صمام الأمان في السلطة التشريعية. واذا ما رأت قيادة حماس أن الظرف قد تغير سلباً او ايجاباً فإنها تستطيع أن تتعامل مع ذلك الظرف بحسب ما ترتيئه مناسباً، من خلال المجلس التشريعي الذي له اليد الطولى فوق السلطة التنفيذية. كانت تلك فرصة جيدة لحماس، لتنطلق من كونها فصيلاً فلسطينياً كبيراً إلى صاحبة مشروع وطني فلسطيني.

لقد سنحت لحماس فرصة ذهبية لكي تثبت للعالم وللحكام العرب وللشعب العربي في كافة اقطاره أن الإسلام السياسي قادر على الحكم وعلى تسيير أمور الدولة وشؤون العباد، وأن لديه القدرة على حفظ التوازنات وفهم المتغيرات وبناء الاستراتيجيات، أما الآن فإنّ أمامها طريقاً طويلاً وشاقاً، لا أعرف إلى اين سيقودها أو يقود فلسطين.

وها نحن نرى خيارات السلام تغلق، أمام الفلسطينيين والعرب، واحدة بعد الأخرى. فهل يعود خيار المقاومة ويتغلب على خيار العملية السلمية؟ هل تقاسم الأدوار ممكن؟ هل المزاوجة بين هذا او ذاك ممكنة؟ وهل نطرح خيار الدولة الديمقراطية الواحدة ثنائية القومية؟

مـقـدّمـة

تمثل العلاقة بين الأردن وحركة حماس الفلسطينية أحد أبرز الملفات الاستراتيجية لكلا الطرفين، فضلاً عن الطرف الثالث الفاعل فيها، وهو جماعة الإخوان المسلمين (في الأردن). وتتجاوز أهمية هذا الملف المشترك سؤال السياسات الخارجية لأطرافه، إذ يمسّ – بامتياز– الوتر الحساس في المعادلة الداخلية الأردنية.

بالرغم من ذلك؛ قليلةٌ هي الدراسات التي طرحت هذا الموضوع على طاولة البحث والتحليل العلمي الموضوعي، من خلال رصد أبعاد العلاقة وديناميكيتها، والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة فيها، وأخضعت مسار تطورها وتحولاتها إلى تفكيك ما يدور على السطح وما يعتمل في خلفية المشهد من أحداث ومؤثرات، قد لا تبرز على السطح بالضرورة.

هذه الدراسة محاولة لتجاوز محدودية الأدبيات والأوراق في هذا الموضوع، وسعيٌ لبناء إطار حاكم له يضع المصالح والرهانات والسياسات في سياقاتها الموضوعية، وصولاً إلى إضاءة جوانب غامضة وكشف المناطق الرمادية، وتحديد المسارات السابقة والحالية والمتوقعة.

وغني عن القول إنّ ندرة المصادر وقلتها، باستثناء بعض الكتب (التي أخذت طابع التوثيق من وجهة نظر طرف في العلاقة) بمثابة أبرز الصعوبات التي تواجه الدراسة[1]. ولتجاوز تلك الصعوبة فإنّ منهج الدراسة يقوم على تتبع المراحل التاريخية وتقسيمها ورصد التحولات التي مرّت بها من جهة، والاعتماد على أداة الحوار والمقابلات مع عدد من الفاعلين في تلك المراحل، خلال فترات متنوعة، وأخيراً تحليل الوثائق والبيانات المتوافرة، ووضعها بين يدي القاريء، لإمكانية الإفادة منها مستقبلاً، في مجال البحث العلمي.

وممّا ساهم في صعوبة البحث استنكاف بعض من ساهموا في مراحل مهمة فيها عن الإدلاء بشهادتهم وما لديهم من معلومات، بالرغم أنّ بعضهم خرج من اللعبة السياسية منذ سنوات، وأصبح ما لديه بمثابة معلومات تاريخية، لا أسرار دولة، وربما دفعهم إلى ذلك أنّ شطراً كبيراً من رسم العلاقة كان يتم خارج الأضواء، عبر المنظور الأمني.

تحقيقاً للغاية المطلوبة من تشريح العوامل والمتغيرات الحاكمة للعلاقة بين الأردن وحماس وصولاً إلى تقديم قراءة لرهانات الطرفين والمصالح المشتركة والمتضاربة بينهما، فإنّ مسار الدراسة سيبدأ من رصد لمراحل تطور العلاقة وتحولاتها، لوضع «أرضية تاريخية» يقف عليها الباحث والقاريء على السواء، في محاولة لبناء إطار يفسر لنا العوامل والمتغيرات المؤثرة على رهانات الطرفين وتصورهم لنمط العلاقة وصيغتها.

ثم تناقش الدراسة العلاقة بين جماعة الإخوان وحماس باعتبارها محدداً أساسياً مؤثراً على العلاقة بين الدولة وحماس، وأخيراً ستحدد الدراسة «المناطق الرمادية» لدى كلا الطرفين (الحكومة الأردنية وحماس) في علاقته بالطرف الآخر، وتقترب من «الفجوة» التي تحول دون رؤية الطرفين (أو أحدهما) للمصالح المشتركة بينهما.

بقي القول أنّ الدراسة تجنّبت الدخول في تفاصيل الأحداث والروايات المختلفة حولها، والمقارنة بينها، بقدر ما حاول الباحث الإحالة إلى مراجع أخرى، وذلك لأن هنالك كتباً أخرى غطت هذه التفاصيل وقدمت الروايات المختلفة حولها، وتحديداً كتاب إبراهيم غوشة «المئذنة الحمراء» وكتاب بول ماغوو «اقتل خالد».

إنّما ستهتم الدراسة ببناء تصور يقوم على ثلاثة أبعاد؛
الأول، معلوماتي– تاريخي يرصد المراحل التي مرت بها العلاقة السياسية بين الطرفين.
الثاني، تحليلي يعبر إلى العوامل والديناميكيات المؤثرة في العلاقة بين الطرفين.
الثالث، مستقبلي يستشكف رهانات الطرفين ومصالحهما والخيارات المتاحة في رسمهما للعلاقة المتبادلة.

صورة إخبارية:
عزاء والد مشعل «يختزن»
المعادلة السياسية!

في نهاية آب ٢٠٠٩ سمح العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، لزعيم حركة حماس، خالد مشعل، بدخول الأردن ساعاتٍ محدودة للمشاركة في مراسم دفن والده، وتقبل العزّاء به، وقد ضمّن بثّ الإعلام الأردني هذا الخبر بتصريحٍ لمصدرٍ رسمي مسئول «بأنّ الزيارة تأتي لدواعٍ إنسانية بحتة، وأنّها لا تحمل أي دلالات سياسية»[٢].

بالرغم من قصر المدة التي أمضاها مشعل في عمان، إلاّ أنّه قدّم، في بيت عزاء والده، خطاباً سياسياً ودياً للأردن، خاطب فيه النخبة السياسية والرأي العام، مُحدِّداً تصور حماس لصيغة العلاقة المطلوبة.

على الطرف الآخر، كان الجانب الرسمي الأردني صامتاً، ولم يقدِّم أي جواب سياسي، سوى مشاركة محافظ العاصمة عمان، بتعزية مشعل، باسم الملك، قبل أن يعود الأخير إلى العاصمة السورية، دمشق، التي احتضنته (ورفاقه من المكتب السياسي) خلال الأعوام الأخيرة.

في التعليقات الإعلامية على الحدث، كانت نخبة من الكُتّاب الأردنيين تحاول التلاعب بالصيغة الإنسانية لزيارة مشعل، وتستنطق أبعاداً ودلالات سياسية منها، تعيد فتح قنوات العلاقة المسدودة، خلال السنوات الأخيرة، بين الأردن وحماس.

استذكر الكُتّاب محاولة اغتيال مشعل في عمّان العام ١٩٩٧، عندما أنقذ الملك الأردني حياته، بإصراره على أن تحُضِر إسرائيل الترياق، وأعاد الكُتّاب – كذلك– التذكير بسنوات الدفء بين الأردن وحماس، حين احتضنت عمان الحركة قرابة ثمانية أعوام، ومنحت مكتبها السياسي وجوداً قانونياً، فضلاً عن أنّ انطلاق الحركة سياسياً وإعلامياً كان من عمّان، ومن المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، قبل أن تحظر الحكومة الأردنية رسمياً (في عام ١٩٩٩) نشاط المكتب السياسي للحركة في عمان، وتسجن قادته، ثم ترحلهم إلى الدوحة[٣].

«مياهٌ كثيرة جرت»، خلال السنوات السابقة، وتحوّلت حماس، بصورة أكثر وضوحاً منذ بدايات العام ٢٠٠٦، في قراءة اتجاه نافذ في النخبة السياسية الأردنية، إلى «مصدر تهديد للأمن الوطني الأردني»، في ظل استقطابٍ إقليمي، وضع الحركة في تحالف مع إيران وسورية وحزب الله (فيما يسمى معسكر الممانعة)، بينما تحالفت الأردن مع المعسكر المقابل، ما يسمى (دول الاعتدال العربي، أطلق عليه لاحقاً التضامن العربي: مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السلطة الوطنية الفلسطينية).

خلال تشييع جثمان والد مشعل، كان بارزاً محاولة قيادات في الإخوان المسلمين «تجيير» المناسبة، سياسياً، لصالح الجماعة، وتولّى أعضاء الإخوان التحضير لترتيبات العزاء إدارياً وتنظيمياً، فيما منحها متحدِّثو الإخوان مناخاً خطابياً ساخناً، بالإشادة بحماس ومواقفها، والتلميح إلى انتقاد الموقف الرسمي الأردني، ما خلق استياءً لدى مسئولين في «مطبخ القرار»، وكاد أن يُحوّل المناسبة إلى «أزمة سياسية»، لولا تدخل مشعل بخطابه، الذي أشاد فيه بالعاهل الأردني و«مكرمته»، ومواقفه تجاه القضية الفلسطينية[٤].

إلاّ أنّ جماعة الإخوان المسلمين، (التي ينتمي إليها مشعل في الأصل، قبل أن تستقل حماس مؤخراً بصورة رسمية عنها، وتؤسس تنظيماً مستقلاً لـ«الإخوان المسلمين الفلسطينيين») لم تكن على «قلب رجل واحد»، فالخلافات الداخلية تعصف بها، والأزمة بين جناحيها الرئيسين (جناح الصقور والمقربين من حماس وجناح الوسط والحمائم) تُخيِّم على الحراك الداخلي، والتسريبات التي شكّلت جزءاً من «الحرب الإعلامية» المتبادلة بين الجناحين باتت ظاهرة ملحوظة خلال الشهور الأخيرة، ومادة إعلامية خصبة.

حماس ليست طرفاً مستقلاً أو محايداً في الأزمة الإخوانية الداخلية، ولا تقف مؤسسات الدولة الأردنية أيضاً خارج الحسابات. فقد مثّل سؤال العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وحماس مُحدّداً أساسياً في رسم صيغة العلاقة بين الأطراف الثلاثة (الدولة، الإخوان وحماس).

بالنسبة للإخوان، فإنّ صيغة العلاقة مع حركة حماس ومستوى نفوذها داخل تنظيم الجماعة بات بمثابة المعطى الرئيس في تحديد «الهوية السياسية للجماعة» والعصب الحسّاس في الخلافات الداخلية بين جناحيها.

أمّا الدولة، فإنّ هذين السؤالين يمثلان أيضاً قضية أساسية في تفسير تحولات العلاقة مع حماس والإخوان ومساراتها المتضاربة في أحيان، والمتوازية في أحيانٍ أخرى.

إذن، يختزن مشهد حضور مشعل «الإنساني» لجنازة والده مضامين سياسية واسعة، وفي خلفيته قرابة عقدين من التحولات والأحداث التي تحكي مسار العلاقة بين الحركة والدولة الأردنية، وهي علاقة مركّبة تمثل جماعة الإخوان المسلمين ضلعها الثالث، وأحد المداخل المهمة والحيوية لأي بحث أو مقاربة سياسية تحاول الولوج إلى أعماق العلاقة بين حماس والأردن والسياقات السياسية التي حكمتها وأدوات تفسيرها والتنبؤ بآفاقها ومحدداتها والسيناريوهات المستقبلية لها.

هذا؛ ما ستحاول الصفحات التالية مقاربته، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: كيف نصف الصيغة الحالية للعلاقة بين حماس والأردن؟ وكيف نفسر التحولات والمراحل التي مرّت بها هذه العلاقة؟ وما هو «موقع» جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بين الطرفين؟ وما هي المحددات والاعتبارات التي تحكم تصور الأطراف الثلاثة (الدولة، الإخوان وحماس) لهذه العلاقة والمصالح المتضاربة والمتشابكة فيها؟ ومن ثم كيف يمكن أن نرسم صورة المرحلة المقبلة في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية والمحلية الأردنية؟..

للإجابة على هذه الأسئلة، وبناء مقاربة لأبعاد العلاقة ومراحلها ومحدداتها، فإنّ المحاور الرئيسة التي ستطرقها الصفحات التالية، تتمثل في:

١- توطئة تاريخية: «طريق متعرّجة» بين حماس والأردن
٢- في خلفية المشهد: دور العوامل الداخلية والخارجية في رسم التحولات.
٣- إخوان الأردن وحماس: من «ولادة شرعية» إلى أسئلة الهوية والنفوذ.
٤- الأردن، حماس والإخوان: المناطق الرمادية وسؤال المصالح المشتركة

-١-

توطئة تاريخية

«مسار متعرج» بين الأردن وحماس

لم تمر علاقة الحكومات الأردنية المتعاقبة بحركة حماس في مسارات واضحة صعوداً أم هبوطاً، بل شهدت مراحل مدٍّ وجزر، واحتضان وخصومة. بالرغم من ذلك يمكن استنطاق سمات رئيسة للمراحل التاريخية التي حكمت صيغة العلاقة بين الطرفين وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

وتبدو خصوصية العلاقة بين الطرفين في أنّ جزءاً كبيراً من نشاط الحركة السياسي والإعلامي، ومن القرارات الاستراتيجية لها، وُلد في الأردن، فضلاً عن امتلاك قادة مكتبها السياسي (جوازات سفر) أردنية، وهنالك نسبة واسعة من أنصار الحركة ومؤيديها في الشارع الأردني، الذي يتشكل قرابة النصف منه من أصول فلسطينية.

ففي أواخر الثمانينات، ساهمت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بولادة النشاط السياسي والإعلامي والجهادي (الجديد) لفرعها الإخواني في فلسطين، الذي أُطلِق عليه اسم حماس مع الإعلان عن الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧.

ومع غزو صدام حسين، الرئيس العراقي السابق، للكويت في العام ١٩٩٠، ثم وقوع حرب الخليج الثانية في العام التالي، عاد عدد من القيادات السياسية لحركة حماس، الذين نشطوا قبل ذلك في الخليج العربي، إلى الأردن، وبدأوا بممارسة العمل السياسي والإعلامي من خلال مظلّة جماعة الإخوان المسلمين.

في العام ١٩٩٣ حاولت الحكومة الأردنية وحركة حماس تعريف صيغة وجود الحركة على الساحة المحلية، بالتفاهم على «اتفاق جنتلمان» بين الطرفين، لكنه اتفاق لم يدم طويلاً مع استمرار القلق في العلاقة، إلى العام ١٩٩٩، الذي قررت فيه الحكومة الأردنية، حظر نشاط الحركة في الأردن، وخرج قادتها إلى قطر، ثم دمشق، مما أدى إلى مرحلة من القطيعة والأزمة المتقطعة بين الطرفين.

ثم خلق احتلال العراق على يد القوات الأميركية (نيسان ٢٠٠٣) متغيرات إقليمية جديدة، برزت أثارها بوضوح مع العام ٢٠٠٦، الذي شهدت بداياته انتخابات تشريعية فلسطينية شاركت فيها حركة حماس، وحازت على أغلبية صريحة، تزامن ذلك مع بروز الدور الإقليمي الإيراني واتجاه حكومات المنطقة إلى سياسة التحالفات والمحاور، ما عزز الأزمة بين الأردن وحماس، ودفع بها إلى مرحلة متقدمة.

في العام ٢٠٠٨، ومع صمود حماس في قطاع غزة، بعد أن اجتاحته وأحكمت السيطرة عليه، بدأت تبرز ملامح مواقف دولية جديدة من الحركة، وحاول مدير المخابرات العامة الأردنية السابق، الفريق محمد الذهبي، هندسة اتجاه جديد في العلاقة بين الأردن وحماس، وفتح الباب مرة أخرى على حوار سياسي من خلال القناة الأمنية، إلاّ أنّ ذلك لم يستمر، بخاصة مع إنهاء خدمات الذهبي في نهاية عام ٢٠٠٨.

قامت الحكومة الأردنية بتجميد الاتصالات مع حركة حماس، وتحجيم التواصل معها في أضيق نطاق، وهو ما أعاد العلاقة بين الطرفين إلى «المربع الأول»، من الغموض والأزمات المتقطعة، من دون التوافق بين الجهتين على تعريف المصالح الاستراتيجية التي تحكم العلاقة بينهما، وتحديد المسطرة التي يمكن من خلالها تقديم إطار تفسيري، يتكفل بالإجابة المنطقية على التحولات التي تمر بها العلاقة.

في الصفحات التالية، رصدٌ للمراحل التاريخية في العلاقة بين الطرفين، وتطوراتها ومنحنياتها، والطريق المتعرجة التي مرّت بها، على النحو التالي:

١- تنظيم الإخوان المسلمين لبلاد الشام: حماس من رحم جهاز فلسطين.
٢- «اتفاق الجنتلمان»: تعريف صيغة وجود الحركة في الأردن.
٣- «مرحلة القطيعة» والحاضنة الاستراتيجية البديلة.
٤- انفجار الأزمة وسياسة التحالفات الإقليمية.
٥- انفراج مؤقت فمرحلة رمادية.

تنظيم الإخوان المسلمين لبلاد الشام
حماس من رحم جهاز فلسطين

في عام ١٩٨٦، قرّر التنظيم العالمي للإخوان المسلمين تأسيس ما يسمى بجهاز فلسطين، ليساهم في عملية التحول النوعية المطلوبة للعمل الإسلامي في فلسطين من الجانب الخيري والتربوي والدعوي إلى «المشروع الجهادي»[٥]، وهو ما حصل فعلاً في نهاية العام التالي (١٩٨٧) مع انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، والإعلان عن قيام حركة المقاومة الإسلامية حماس (الوجه الجهادي للإخوان المسلمين)[٦].

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين بعيدة عمّا يجري في فلسطين، بل كانت فاعلاً رئيساً، إذ كان المراقب العام الأردني لجماعة الإخوان المسلمين يمُثّل، رسمياً، قائداً لجماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين (حماس)، فكلاهما يُشكلان تنظيم الإخوان المسلمين لبلاد الشام، الذي تأسس في العام ١٩٧٨.

ومن داخل المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، كان كلٌّ من المكتب السياسي لحركة حماس ومجلس الشورى لها (اللذان تأسسا لاحقاً) يساهمان في تقديم الرؤى والتصورات الإعلامية والسياسية التي تمنح حركة حماس دوراً سياسياً وخطاباً إعلامياً، يتوازيان مع «العمل الجهادي» الجديد.

ومع ذلك يشير رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، إلى أنّ الجسم القيادي الحقيقي للحركة لم يولد في إخوان الأردن، بل لدى مجموعة من المغتربين، بخاصة في الكويت، الذين نشطوا في ترويج فكرة التحول من العمل التطوعي والخيري للإخوان في فلسطين إلى العمل الجهادي، ما أسفر لاحقاً عن انطلاق حركة حماس بصفتها حركة جهادية فلسطينية[٧].

لم يكن التمييز بين جماعة الإخوان وحماس ممكناً خلال تلك المرحلة، فقد كان تنظيم بلاد الشام هو المظلة الأولى، قبل أن يأخذ المكتب السياسي (لحماس) دوراً أكثر استقلالية وتمايزاً عن إخوان الأردن.

شهد وجود حماس على الساحة الأردنية قفزة نوعية مع حرب الخليج الثانية ١٩٩١، (أثر احتلال صدام للكويت)، إذ عاد قادة المكتب السياسي للحركة من الكويت إلى الأردن، وبدأوا يمارسون عملهم من خلال مؤسسات جماعة الإخوان المسلمين، فكان مكتب خالد مشعل يقع في المركز العام للإخوان المسلمين، ومكتب إبراهيم غوشة في مقر نواب جبهة العمل الإسلامي[٨].

الاحتكاك الأول بين الحكومة الأردنية ونشاط حماس كان في العام ١٩٩١، عندما اعتقلت الحكومة عدداً من أعضاء الإخوان المسلمين بتهمة العلاقة مع حركة حماس والقيام بتخزين أسلحة والإعداد للقيام بعمليات عسكرية.

يربط إبراهيم غوشة، أحد قيادات حركة حماس، ما حدث بطبيعة المناخ السياسي السائد في الأردن آنذاك، في ظل الاستعداد الأميركي والغربي لخوض حرب الخليج الأولى ضد نظام الرئيس العراقي صدّام حسين، والخوف من تداعيات ذلك على الأردن.

فوفقاً لرؤية غوشة، كان هنالك قلق شديد في الساحة الأردنية من أي عدوان إسرائيلي محتمل، وبدت القوى السياسية تتحاور مع النظام لتأسيس «لجان للمقاومة الشعبية»، ومحاولة الحصول على السلاح لتمكين هذه اللجان من القيام بدور دفاعي، ويتمسّك غوشة بتصريح لرئيس الوزراء الأردني، آنذاك، مضر بدران، بأنّه «يحق للشعب الأردني أن يتسلّح كيفما يشاء»، باعتباره «ترخيصاً ضمنيّاً» لمحاولات الحصول على السلاح.

وقد سبق الكشف عن هذا التنظيم واعتقال أعضائه قيام عدد من القيادات الإسلامية، من بينها إبراهيم غوشة، بزيارة إلى طهران، بعلم الجهات الرسمية الأردنية، في محاولة الحصول على الدعم الإيراني من الأسلحة لتمكين مفهوم المقاومة الشعبية.

لا توجد رواية رسمية أردنية تقابل رواية غوشة، وتؤكدها، فتحويل أولئك الأشخاص إلى المحكمة يشي بعدم وجود تفاهم رسمي واضح بين الطرفين، بقدر ما أنّ هنالك اجتهاداً من بعض أفراد جماعة الإخوان وحماس في استنطاق الموقف الرسمي الأردني وبعض التصريحات والقرارات التي تحتمل التأويل.

بقي هنالك أحد عشر شخصاً معتقلون، وقد بدأت وساطات نواب الإخوان والسياسيين في سبيل الإفراج عنهم، ويروي غوشة قصة لقاء بعض قادة الحركة مع مدير المخابرات العامة، آنذاك، مصطفى القيسي والحوار الذي دار بين الطرفين حول وجود حماس على الساحة الأردنية وأهداف تخزين السلاح، إذ أصرّ غوشة أنّ حماس لا تستهدف الأمن الوطني الأردني، وأنّ الهدف من الأسلحة المضبوطة تمريرها إلى المقاومة الفلسطينية، وقد شكّك مدير المخابرات في ذلك، وحدث حوار سجالي حول العلاقة بين الإخوان والحكم الأردني، ومن خدم الآخر أكثر.

لم تطل الأزمة، إذ أُفرج عن المعتقلين بعفو ملكي، بالرغم من اكتشاف ١٦٠ كلاشنكوف وقرابة مليون طلقة بحوزتهم[٩].

في أواخر العام ١٩٩١ عُقد مجلس شورى حماس، وتم اختيار رئيس له، وعُيّن إبراهيم غوشة ناطقاً رسمياً باسم الحركة، ود. موسى أبو مرزوق رئيساً للمكتب السياسي، وبدأ دور «قيادة الخارج» (لحركة حماس) يتكرّس، ويأخذ مدى أكبر في الإعلام والعلاقات السياسية للحركة، ما جعل من عمان موقعاً حيوياً لحماس، ونشاطها السياسي[١٠].

«اتفاق الجنتلمان»
تعريف صيغة وجود الحركة في الأردن

شهدت العلاقة بين الحكومة الأردنية وحركة حماس تطوراً نوعياً في عام ١٩٩٣، إذ التقى عدد من قادة المكتب السياسي برئيس الحكومة آنذاك، زيد بن شاكر، وأُعطي كلٌ من موسى أبو مرزوق وعماد العلمي إقامة في الأردن، وتمّ التوافق على أن يكون المكتب السياسي للحركة في عمان.

تكرّس التفاهم الأولي مع رئيس الوزراء باتفاق جنتلمان لاحق بين قياديين في الحركة (إبراهيم غوشة، محمد نزال) ومدير المخابرات العامة، مصطفى القيسي، ويتضمن فقط «رؤوس أقلام» (كما يروي غوشة)، ويشمل البنود التالية[١١]:

١- الموافقة على النشاط السياسي والإعلامي للحركة في الساحة الأردنية.
٢- عدم تدخُّل الحركة في الشأن الأردني
٣- ألاّ تقوم حركة حماس بأي عمليات عسكرية انطلاقاً من الأردن.

لم يتم التوقيع على الاتفاق، بل اكتفى الطرفان بالتأكيد على الالتزام به، فقامت الحركة بعد ذلك بافتتاح مكتب خاص لها في حي خلدا في عمان.

يبدو أنّ سطوة الأحداث والتطورات كانت أكبر حجماً من الاتفاق، ففي (٢٥-٢- ١٩٩٤) وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي، عندما قام شخص يهودي بإطلاق الرصاص على المصلين في المسجد خلال صلاة الفجر، ما أدّى إلى مقتل ٢٩ شخصاً، وجرح قرابة مائتين.

تلك الحادثة استفزت الرأي العام العربي والإسلامي، وقد سيّرت جماعة الإخوان في الأردن مظاهرة ضمّت ألافاً تندد بالمجزرة، ثم ما لبث الجناح العسكري لحركة حماس أن بدأ بعمليات رد وانتقام من خلال عدة عمليات عسكرية نوعية ضد إسرائيل.

النشاط العسكري خلق ضغوطاً دولية على الأردن، بخاصة أنّه تبع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويروي غوشة أنّ وزير الداخلية آنذاك، سلامة حمّاد اتصل به معترضاً على تصريحات له ولبعض قادة المكتب السياسي.

ثم تطورت الأزمة بين الطرفين باستدعاء الناطق الرسمي باسم الحركة، إبراهيم غوشة، إلى وزارة الداخلية، وأدّى رفض غوشة تسليم جواز سفره إلى محاولة اعتقاله من الأجهزة الأمنية، وتدخّل النائب بسّام العموش، الذي خرج مع غوشة من جبهة العمل الإسلامي، واعترضتهم الأجهزة الأمنية في الطريق، وتمّ الاتفاق على مراجعة غوشة مع العموش إلى مدير شرطة العاصمة، وحدثت مشادّة بين الطرفين، قبل أن يتدخل رئيس الوزراء باتصال من الخارج منهياً الأزمة[١٢].

استمرت حماس في عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، ما أدّى إلى زيادة الضغوط على الأردن، بسبب النشاط السياسي والإعلامي للحركة على أراضيه، إلى أن تمّ توقيع اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية (٢٦-١٠-١٩٩٤)، التي تمثل نقطة تحول نوعية في العلاقة بين الأردن وحماس.

وبالرغم أنّ مدير المخابرات العامة، مصطفى القيسي، أجاب قادة حماس بأنّ الاتفاقية لا تعني، بفعل استحقاقاتها الأمنية، نهاية اتفاق الجنتلمان مع الحركة، إلاّ أنّ مؤشرات الواقع كانت تشي باتجاه مغاير تماماً، مع زيادة الضغوط الأردنية على المكتب السياسي بعدم الإدلاء بتصريحات تدعم المقاومة في فلسطين.

في أيار من العام ١٩٩٥، أخبر وزير الداخلية، سلامة حمّاد، أعضاء المكتب السياسي بإنهاء الأردن لضيافة كل من موسى أبو مرزوق وعماد العلمي في عمان، وبضرورة مغادرتهما في نهاية شهر أيار، وحصلت بعد ذلك عدة عمليات عسكرية لحماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة زادت من الضغوط الخارجية على الأردن، لمنع نشاط حماس السياسي على أراضيه.

تمّ عقد مجلس شورى حماس في نهاية العام ١٩٩٥، وانتُخب خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي، خلفاً لموسى أبو مرزوق، الذي خرج من الأردن، وانتُخب إبراهيم غوشة رئيساً لمجلس الشورى.

في العام نفسه، تعرّض عدد من قادة حركة حماس إلى الاعتقال في الأردن، ومن أبرزهم عزت الرشق وسامي خاطر، وتمت، وفقاً لرواية غوشة، مصادرة مئات الآلاف من الدنانير، والأجهزة المختلفة، واعتُقل رئيس تحرير صحيفة السبيل الأسبوعية، حلمي الأسمر، ثم جرى الإفراج عنهم[١٣].

اشتدت الضغوط على حركة حماس مع ارتفاع منسوب العمليات المسلحة للحركة، ودخلت في مواجهة مع السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، وقد أدت هذه العمليات إلى عقد مؤتمر دولي في شرم الشيخ، برعاية أميركية، حضرته قرابة ثلاثين دولة، تحت عنوان «قمة صانعي السلام»، الذي انعكست قراراته عن الإرهاب، بوضوح على نشاط حماس في الأردن[١٤].

تزامن ذلك مع تغيير في موقعي رئاسة الحكومة الأردنية (عبد الكريم الكباريتي) وإدارة المخابرات العامة، وكانت المؤشرات المتعددة، بخاصة اللاحقة، تشي بموقف مختلف لمدير المخابرات الجديد، سميح البطيخي، من وجود حركة حماس على الأراضي الأردنية، وقد زادت بعد ذلك حوادث التوتر بين الطرفين، واستمرت الاعتقالات ضد أعضاء حماس وأنصارها في الأردن، حتى بلغ عدد المعتقلين ستين شخصاً.

في أيار ١٩٩٧، تمّ الإفراج عن موسى أبو مرزوق، بوساطة شخصية من الملك حسين، وفقاً لرواية بسام العموش، الذي كان حلقة الوصل بين القصر وأبو مرزوق، وعاد الأخير إلى عمان على طائرة أردنية عسكرية خاصة، واستقبله الملك مع أسرته في القصر، بعد ذلك، سامحاً له بالإقامة في عمان[١٥].

يوثّق بول ماغوو في كتابه «اقتل خالد» رأي مسؤولين أردنيين وشخصيات من حركة حماس أنّ «مطبخ القرار» في عمان كان يهدف في السعي إلى إطلاق سراح أبو مرزوق إلى إعادته لقيادة حركة حماس، بدلاً من خالد مشعل، الذي لم تكن «مواقفه المتشددة» تروق لصانع القرار الأردني، ولا لمشروعه في استخدام ورقة حماس في مساعي التسوية السلمية وفي العلاقة مع عرفات.[١٦]

لم تغيّر تلك الحادثة المسار المتراجع بين الطرفين، ففي شهر أيلول من العام نفسه، قام غوشة بتصريح إعلامي حض فيه على المقاومة المسلحة في فلسطين من قبل كتائب القسّام، مخالفاً بذلك قرار الحكومة بمنع الحركة من إطلاق التصريحات المؤيدة في عمان. مما أدّى إلى اعتقاله مدة خمسة عشر يوماً، في سجون المخابرات العامة[١٧].

في ٢٥- ٩-١٩٩٧ جرت محاولة اغتيال لخالد مشعل من قبل اثنين من عملاء الموساد الإسرائيلي، وقد تمكّن مرافق مشعل وبعض المتواجدين من الإمساك بهما، وتسليمهم إلى الأجهزة الأمنية[١٨].

بقي مشعل رهن الموت، إلاّ أنّ تدخل الملك حسين شخصياً والتهديد الذي بلّغه للإدارة الأميركية، أدى إلى صفقة تتضمن إرسال إسرائيل للدواء المعالج للتسمم الذي أصيب به مشعل، ومبادلة عميلي الموساد بالشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة حماس المعتقل في السجون الإسرائيلية، الذي وصل على متن طائرة خاصة إلى الأردن، وزاره الملك الحسين والرئيس عرفات في مستشفى المدينة الطبية (العسكري) في عمان، حيث كان يتلقى العلاجات اللازمة[١٩].

انتهى عام ١٩٩٨ بازدياد مستوى التوتر بين حماس والحكومة الأردنية، والاختلاف على عدم التزام الحركة بعدم إصدار تصريحات وخطابات من عمان، لها علاقة بالمقاومة في فلسطين.

«مرحلة القطيعة»
البحث عن حاضنة استراتيجية بديلة

«في أوائل شباط– فبراير ١٩٩٩ توفي الملك حسين، ويمكن أن نقول أنه بوفاته اختلت المعادلة الحساسة التي كانت تحكم العلاقة بين حركة حماس والنظام الأردني» (هكذا يصف إبراهيم غوشة مرحلة ما بعد الملك الحسين)[٢٠].

ولعلّ كثيراً من المراقبين يوافقونه، فعلاً، أنّ وفاة الملك حسين كانت نقطة تحول تاريخية في علاقة حماس بالنظام السياسي الأردني، لأسباب سنتطرق لها لاحقاً، إذ بعد أشهر قليلة (في أواخر شهر آب من العام نفسه) وخلال زيارة مسؤولين في المكتب السياسي لحركة حماس إلى طهران، قامت السلطات الأردنية باعتقال قرابة ١٦ شخصاً من حركة حماس، ومنهم سامي خاطر، عضو المكتب السياسي في الحركة، في حين اختفى محمد نزال وعزت الرشق عن الأنظار.

رافق تلك التطورات إغلاق مكاتب حماس في عمان والمؤسسات الإعلامية التي ترتبط بها، كمجلة فلسطين المسلمة، ومصادرة عدة أجهزة، والأهم من ذلك الإعلان بصورة ضمنية عن «حظر نشاط الحركة في الأردن»، وصدرت مذكرات جلب بحق قادة المكتب السياسي.

وفقاً للرواية الرسمية الأردنية، فإنّ السبب المعلن والمباشر لذلك يتمثل باكتشاف أسلحة بحوزة الحركة وممارستها أنشطة وفعاليات تضر بالأمن الوطني الأردني، غير مسموحة قانونياً. لكن من الواضح أنّ انتظار السلطات إلى حين مغادرة قادة حماس كان المقصود منه الحيلولة دون رجوعهم إلى الأردن، ودفعهم إلى موضع قدم آخر يمارسون من خلاله نشاطاتهم.

بالضرورة، أنكر غوشة، في شهادته على تلك المرحلة، الرواية الأردنية، مؤكّداً بقاء الحركة على التزامها بمضامين الاتفاق السابق مع الحكومة الأردنية، وربط – بصورة غير مباشرة– بين الوضع الإقليمي والضغوط الدولية وبين قرار حظر الحركة في الأردن.

لم يُصغِ قادة حماس إلى دعوة قيادة الإخوان لهم بالتريث وعدم الرجوع إلى عمان، ويشكك غوشة بأنّ مجلس الشورى في جماعة الإخوان قد اجتمع وطلب منهم عدم العودة، في حين يؤكد المراقب العام الأسبق، عبد المجيد ذنيبات على أنّ الاجتماع حدث فعلاً وأنّه قرر الطلب من قادة حماس التريث بالعودة.

لدى عودة مشعل وغوشة ومرافقيهم إلى عمان تمّ اعتقالهم في المطار، ونُقلوا إلى سجن الجويدة في أطراف عمّان، ومكثوا هنالك ٦١ يوماً، انضم إليهم فيها محمد نزال وعزت الرشق (عضوا المكتب السياسي للحركة)، بعد أن اعتُقلوا لاحقاً، في حين لم يعد أبو مرزوق معهم، إذ كانت السلطات الأردنية قد سفّرته في أيلول من العام نفسه من المطار إلى دمشق.

خلال فترة الاعتقال تكثّفت الوساطات المحلية والخارجية، من جماعة الإخوان المسلمين وسياسيين أردنيين، وفي حين أصرّت السلطات الأردنية أن يُعلن المعتقلون امتناعهم عن ممارسة أيِّ نشاط سياسي وإعلامي مرتبط بحركة حماس، باعتبارهم مواطنين أردنيين يحظر عليهم الانتماء إلى منظمة غير أردنية، فإنّ قادة حماس رفضوا ذلك، وأصرّوا على مواقفهم.

في أواخر شهر تشرين الثاني من العام نفسه، غادر قادة المكتب السياسي إلى قطر على طائرة قطرية عبر مطار ماركا العسكري، وذلك بوساطة من وزير خارجية قطر.

رواية حماس تصر على أنّ ما حدث كان إبعاداً وأنهم رفضوا الذهاب إلى قطر، وهم على متن الطائرة الجاثمة في المطار، بينما تذهب الرواية الرسمية الأردنية أنّ ذلك لم يكن إبعاداً إنّما قراراً من قيادات حماس بالموافقة، بعد أن طلبوا هم سابقاً الوساطة القطرية.

في المقابل، ينفي عبد الرؤوف الروابدة (رئيس الوزراء آنذاك) وجود ضغوط خارجية على الأردن لاتخاذ قرار الإبعاد، أو أن يكون ذلك نتيجة تغير القيادة السياسية، ويؤكد أنّ السبب هو ضرورة حسم ملف حماس، بعد أن تمادت في نشاطها العسكري والأمني وتجنيد أعداد من الإخوان ضمن الحركة، وفي ذلك مخالفة صريحة لاتفاقها مع الحكومة الأردنية، واعتداء على «السيادة الأردنية»، فضلاً أنه من غير الطبيعي أن يكون مواطن أردني قائداً لتنظيم فلسطيني[٢١].

وفقاً لرواية الروابدة، التي وثّقها د. بسام العموش (في كتابه)، فإنّ الحكومة عثرت في تفتيشها لمكاتب حماس وبعد حملة الاعتقالات على ٤٢٠ ديسك كمبيوتر، وآلاف الوثائق، وأسلحة خفيفة، وقد تشكلت لدى الحكومة قناعة بوجود «تنظيم غير أردني على الساحة الأردنية»، ومما يعزز ذلك وثائق تحتوي على أسس فرز العناصر الإخوانية لحماس صادر عن المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان، أسماء ضباط أجهزة أمن أردنية، وثائق هيكلة الديوان الملكي، وثيقة خيارات عمل حماس، وخطة لتحريك الشارع الفلسطيني في الأردن[٢٢].

أما خالد مشعل، فيؤكد أنّ ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة الأردنية وقطر، لم تكن قيادة الحركة تعلم عنه شيئاً، وأن الاتفاق مع القطريين كان على أن يمضي قادة حماس فترة زمنية قصيرة في قطر، ثم يعودون إلى الأردن، بعد أن تنتهي الأزمة السياسية، لكن ذلك لم يحدث، ما وضع القطريين في حرج، وأزّم العلاقات الأردنية– القطرية[٢٣].

على العموم، انتهت تلك الأحداث بخروج قادة المكتب السياسي إلى قطر، مع استمرار المراسلات والوساطات في سبيل عودتهم، إلاّ أنّ القرار الأردني – فيما يبدو– كان نهائياً بإنهاء الاتفاق الذي عُقِد مع الحركة في العام ١٩٩٣، وإلقاء هذه الورقة من الحسابات الإقليمية والمحلية الأردنية.

في قطر، وبالرغم من الحفاوة الرسمية بقادة حماس، والعلاقة الودية الظاهرية التي تربطهم بالقيادة القطرية، إلاّ أنّ حدود الحركة السياسية لهم وقدرتهم على التواصل مع العالم، وممارسة نشاطاتهم السياسية والإعلامية والاشتباك مع الجمهور الفلسطيني في الداخل والشتات كانت مقيّدة لاعتبارات كثيرة، مما أبقى أنظار قادة الحركة متجهة إلى مكان آخر، إن لم يكن الأردن.. فدمشق.

خلال السنوات اللاحقة بدأت تتوطد علاقة قادة حماس بالنظام السوري، ابتداءً من العام ٢٠٠٠، وبدأ قادة الحركة يترددون على دمشق، بالتوازي مع تواجد الفصائل الفلسطينية المعارضة ونشاطها السياسي هناك.

في العام ٢٠٠٠ عُقِد مجلسُ الشورى الجديد لحركة حماس (بعد مرور خمسة أعوام على المجلس السابق، الذي جرى فيه تعيين مشعل رئيساً للمكتب السياسي)، وقد تمّت إعادة انتخاب مشعل لدورة ثانية، وانتُخِب غوشة رئيساً لمجلس شورى لدورة أخرى[٢٤].

ولعلّ انتخاب الرئيس نجاد لاحقاً في إيران (في العام ٢٠٠٤)، وبروز ملامح محور إقليمي جديد يتشكل من دمشق وطهران وحزب الله وفصائل فلسطينة معارضة كل ذلك دفع باتجاه أن تكون دمشق حاضنة استراتيجية جديدة للمكتب السياسي لحركة حماس.

في هذه الأثناء حاول إبراهيم غوشة «اختبار ما في جعبة مطبخ القرار الأردني» عندما عاد على متن طائرة قطرية إلى عمان، حاجزاً تذكرة باتجاه واحد (في حزيران ٢٠٠١)، فاعتُقل في غرفة بالمطار، وحُجِزتْ الطائرة القطرية أياماً، مما خلق أزمةً سياسيةً بين قطر والأردن، ساهمت في تعكير الأجواء بين البلدين.

مكث غوشة في المطار أربعة عشر يوماً، ثم دخل الأردن، بعد وساطات عربية ومحلية، لكن مع توقيعه على ورقة، تمّت بالاتفاق بين قيادة حماس والمخابرات العامة الأردنية، يتعهّد فيها بعدم ممارسة أي نشاطات سياسية وإعلامية باسم حركة حماس في الأردن، ولم يُجدّدْ انتخابُه رئيساً لمجلس شورى حماس في العام ٢٠٠٤، بسبب اتفاقه مع السلطات الأردنية[٢٥].

انتقل قادة حماس إلى دمشق، فيما اتسمت علاقتهم بالحكومة الأردنية بالقطيعة السياسية التي جذّرت الفجوة بين الطرفين، باستثناء قناة خلفية محدودة، من خلال زيارات القيادي محمد نزّال السرية إلى عمان ولقاءه بصورةٍ متقطعةٍ مع ضباط في جهاز المخابرات العامة، بالرغم من ذلك يؤكد مشعل أنه حاول خلال تلك السنوات إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع مسؤولين وسياسيين أردنيين حاليين وسابقين في مناسبات عدة، لكن دون انفتاح مقابل في مطبخ القرار بعمان.

صاغ الجمود الطابع العام بين الأردن وحماس، إلاّ أنّ متغيرات دولية وإقليمية كبرى جرت خلال تلك الأعوام (١٩٩٩– ٢٠٠٦)، إذ انهارت محادثات السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في العام ٢٠٠٠، ووُلِدت من رَحِم ذلك الانتفاضةُ الثانية، مما عزّز شعبية حماس في الأوساط الفلسطينية والعربية، وتحديداً داخل الشارع الأردني (من أصول فلسطينية)، ثم وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت فصول ما يسمى «الحرب على الإرهاب»، وتباعدت رهانات السياسة الأردنية عن خيارات حركة حماس ومواقفها السياسية والفكرية.

وقعت حرب العراق (٢٠٠٣) فقلبت المشهد الإقليمي رأساً على عقب، وأدت المقاومة العراقية (فيما بعد) وانفلات الحالة الأمنية هناك، وتفجُّر الصراع الداخلي إلى إضعاف سطوة المشروع الأميركي الجديد إقليمياً، وشهدت تلك المرحلة توترات إقليمية طغت على المشهد العام.

في العام ٢٠٠٤ تمكّنت إسرائيل من اغتيال الزعيم الروحي لحركة حماس الشيخ أحمد ياسين، ثم أحد أبرز قادة الحركة عبد العزيز الرنتيسي، وآخرين، وفي العام ٢٠٠٥ تمّ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت، مع توقف المسار السلمي، وفي العام نفسه انسحبت إسرائيل من غزة في سياق خطة شارون فك الارتباط مع الفلسطينيين من جانب واحد.

المحصول؛ أنّ هذه التحولات والمتغيرات خلقت بيئة سياسية دولية وإقليمية ومحلية، فلسطينياً وأردنياً، جديدة بالكلية، وهو ما ظهرت أثاره في العام التالي على صيغة العلاقة بين الأردن وحماس.

«انفجار الأزمة»
سياسات التحالف الإقليمي

عام ٢٠٠٦ كان منعطفاً تاريخياً في السياسات الدولية والبيئة الإقليمية. ففي أوائل ذلك العام جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي قرّرت حماس خوضها (بعد أن قاطعت الانتخابات التشريعية وانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٦).

وبغض الطرف عن دوافع حماس وخلفيات قرارها بالمشاركة، وفيما إذا كانت تتوقع تلك النتيجة أم لا، فإنّ حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، ثُمّ بروز الصراع السلطوي بينها وبين حركة فتح، فإنّ (هذا) التحول الكبير خلق واقعاً فلسطينياً جديداً، انتقلت فيه حركة حماس من المقاومة المسلّحة، بصفتها خياراً وحيداً، إلى سلطةٍ سياسيةٍ أمامها استحقاقات مختلفة مغايرة في طبيعة اشتباكها مع المجتمع الدولي من ناحية، وطبيعة علاقاتها الإقليمية من ناحية أخرى.

في العام نفسه، بدا التحول جليّاً في الإدراك السياسي الأميركي تجاه الواقع العراقي والإقليمي، وذلك بالتركيز على النفوذ الإيراني المتنامي في العراق وفي المنطقة، مع حكومة الرئيس نجاد وتراجع دور التيار الإصلاحي في إيران في المشهد السياسي، عبر الانتخابات النيابية الإيرانية التي أكّدت سيطرة المحافظين[٢٦].

ذلك انعكس، بالضرورة، على المشهد الإقليمي وصاغ رهانات الفاعلين في المنطقة من دول وحركات، وتعززت فكرة الاستقطاب الإقليمي بين محورين، الأول أطلق عليه الممانعة (يتشكل من سورية والفصائل المعارضة الفلسطينية والأقلية في لبنان برعاية إيرانية)، والثاني الاعتدال الذي يضم دولاً عربية محورية (السعودية، مصر، الأردن والإمارات)، أكثر قرباً من السياسات الأميركية.

هذه المتغيرات الإقليمية، مع انتصار حماس السياسي في فلسطين، خلقت حالة من التصادم الصارخ والواضح بين رهانات الأردن السياسية ومسارها العام وبين مواقف حركة حماس الأيديولوجية والسياسية.

الرهان الرسمي الأردني بقي على العملية السلمية وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ما جعله في خندق واحد وداعم لرئيس السلطة الفلسطينية، برئاسة محمود عباس.

أمّا حماس فكان رهانها على كسر «الفيتو الدولي» عليها، وتعزيز قدراتها العسكرية وتحالفاتها السياسية مع محور «دمشق– طهران».

تضارب رؤية المصالح السياسية إقليمياً توازى مع قلق «مطبخ القرار» الأردني من نفوذ حماس داخل المشهد السياسي الأردني، وتحديداً في سياق علاقتها مع جماعة الإخوان التي تمثل القوة السياسية المعارضة الرئيسة في البلاد، وتتمتع بنفوذ سياسي كبير في الشارع الأردني (من أصول فلسطينية).

في هذه اللحظة، تحديداً، عاد اتجاه نافذ في الأوساط السياسية الرسمية وشبه الرسمية الأردنية يحذّر من انعكاسات صعود حماس السياسي على «المعادلة الداخلية»، وبدأ تعزيز الهواجس السياسية والأمنية من أن يفتح هذا «شهية الإخوان للسلطة السياسية»، وتغيير قواعد اللعبة، وتزامن ذلك مع تصريحات لقيادات إخوانية أردنية قُرِأتْ «رسمياً»– أردنياً بأنّها تشي بنوايا غير مطمئنة للحركة الإسلامية[٢٧].

التخوفات الرسمية الأردنية برزت إلى السطح وأخذت مسارها العملي بوضوح مع الانتخابات البلدية الأردنية والنيابية في العام التالي، إذ كان إسقاط الإسلاميين وتحجيم تمثيلهم السياسي مُحرّكاً أساسياً لمطبخ القرار، كما يعترف مسئول سابق كبير.

في سياق المتغيرات الإقليمية الجديدة تعززت علاقة الأردن بالرئيس عباس، وارتفعت وتيرة التنسيق السياسي والأمني، وظهرت السياسة الأردنية وكأنّها معادية لحماس، بخاصة مع شراكة الحكومة الأردنية في تدريب أفراد الشرطة الفلسطينية بواسطة الجنرال الأميركي دايتون، وهو دور قرأته قيادة حماس بأنه استهداف داخلي وخارجي مباشر للحركة.

في المقابل، فإنّ حركة حماس اندمجت أكثر في المواجهة الإقليمية، وتعززت ثقتها بنفسها مع النصر المعنوي الذي حققه حزب الله في حربه مع إسرائيل (في العام ٢٠٠٦)، ومع تمكُّنِ الحركةِ من القيام بعملية نوعية (الوهم المتبدد) أسرت فيها جُندياً إسرائيلياً (جلعاد شاليط).

هذه الأجواء نقلت المشهد العام (في علاقة الأردن بحماس) من طور القطيعة إلى الأزمة السياسية، إقليمياً (من خلال موقف الحكومة الأردنية من المحور الإيراني ودعمها لخصم حركة حماس الرئيس عباس)، ومحلياً (من خلال صعود الأزمة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين، وربط المطبخ الأردني حركة حماس بهذه الأزمة، من خلال الحديث عن نفوذها المتزايد في جماعة الإخوان المسلمين).

بينما كانت هذه الديناميكيات تعمل في جوف العلاقة بين الطرفين، طفت إلى السطح ملامحها وإشاراتها، سواء في موقف الحكومة الأردنية من حماس، حتى وهي جزء من الحكومة الفلسطينية.

ولعلّ إحدى المفارقات اللافتة أنّ تعلن السلطات الأردنية عن اكتشاف خلية تابعة لحركة حماس تقوم بتخزين أسلحة في الأردن، واتهامها بالتخطيط لعمليات على الأراضي الأردنية عشية اليوم المقرر لزيارة محمود الزهار (القيادي في حماس، وكان حينها وزير خارجية السلطة الفلسطينية) إلى عمان، ما أدّى إلى إلغاء الزيارة[٢٨].

لم تقف الأزمة عند ذلك؛ بل عادت الحكومة الأردنية لاتهام أشخاص على علاقة مع حماس بتشكيل خلايا والتخطيط لعمليات تهدد الأمن الوطني الأردني.

في المقابل، فإنّ أوساطاً مقرّبة من حركة حماس اتهمت الأردن بالتواطؤ مع السلطة الفلسطينية في التخطيط لضرب حماس أمنياً وسياسياً، كما اتهُم شيخ سلفي أردني (علي الحلبي) مقربٌ من المؤسسة الرسمية الأردنية، بتقديم فتوى لبعض الأشخاص الذين حاولوا اغتيال رئيس الوزراء في الحكومة المقالة، إسماعيل هنية[٢٩].

الدلالة الرئيسة (في هذه الحوادث) أنّ الاتجاه الرسمي الأردني السائد (آنذاك) قام بإعادة تعريف مصادر التهديد الأمنية، فداخلياً اعتُبِرت الحركة الإسلامية جزءاً رئيساً من ذلك، وخارجياً المحور الإيراني– السوري، وحماس هي شريك في البعُدين الاثنين (الداخلي، من خلال علاقتها بالإخوان، والخارجي، من خلال علاقتها بإيران وسورية).

انفراجٌ مؤقت..
فمرحلة رمادية

في خُطوةٍ مُفاجئةٍ أعادت السلطات الأردنية (في تموز من العام ٢٠٠٨) تفعيل قنوات الحوار الخلفية مع حركة حماس، من خلال الاتصال بين المسئولين في دائرة المخابرات العامة (بإشراف مباشر من المدير السابق الفريق محمد الذهبي) ومسئولين في المكتب السياسي لحركة حماس (تحديداً محمد نزال ومحمد نصر).

اللقاءات تمّت بناءً على طلب حماس، لكن المفاجأة كانت بتصور أردني يتجاوز القضايا اليومية الجزُئية المعتادة إلى طرح مشروعِ حوارٍ سياسي معمّق، حول قضايا تمس المصالحَ الأمنية الأردنية، وتكفل العودة إلى الاتفاق من جديد مع الحركة على صيغة من العلاقة تقوم على تعريف الأرضية التي يمكن أن تشكل مصالح مشتركة لكليهما.

هذه اللقاءات، بالرغم أنّها كانت محدودة، إلاّ أنّها وجدت صدىً سياسياً إعلامياً محلياً وعالمياً، واحتلت مساحة من التحليل السياسي، وخلقت أسئلةً تمسُّ علاقة الأردن بحليفه الفلسطيني (سلطة رام الله) وكذلك بحلفائه الإقليميين.

الحوار تركّز على قضايا رئيسة أبرزها موقف حماس من التوطين والوطن البديل، ودور حماس في المعادلة الداخلية الأردنية، سواء ما يتعلّق باتهامات المخابرات العامة لها بالقيام بمحاولات المس بالأمن الوطني، أو ما يتعلق بعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين[٣٠].

مهندس تلك المرحلة، كان مدير المخابرات العامة السابق، محمد الذهبي، الذي تمّ الربط فيما بعد بين إقالته من مهمته (في نهاية ٢٠٠٨) وبين فتحه هذا الخط المفاجيء مع حركة حماس، والمغاير للمسار العام للسياسات الأردنية في الآونة الأخيرة، التي اتسمت بطابع الخصومة مع حركة حماس، واتهامها بأنّها تشكل امتداداً للمحور الإيراني– السوري، وأنّها تقف على الطرف الآخر للمصالح الوطنية الأردنية، التي تتحقق من خلال العملية السلمية التي ترفضها حماس.

يؤكد محمد نصر، أحد قادة حماس (الذي شارك في تلك الحوارات مع محمد نزال) «أنّ الحوار لم يصل إلى تفاهمات مكتوبة أو نهائية»، ويشير أنه لمس شخصياً قلق المسئولين في عمان من قضيتين رئيستين، الأولى قضية التوطين وحق العودة، والثانية أنها الدولة الوحيدة التي كانت لا تزال تغلق القنوات مع حركة حماس، بينما الدول الأخرى تتعامل معها.

سنعود لاحقاً في محاولة تفسير أبعاد هذا الحوار وخلفياته، في سياق بناء الإطار الحاكم والتفسيري لعلاقة الأردن بحماس، لكن الإشارة هنا إلى أنّها كانت مرحلة محدودة، لم تأخذ مدىً عملياً سوى إجراءات جزئية، تزامنت وتوازت مع حوار المؤسسة الرسمية مع نواب في جماعة الإخوان المسلمين.

المخرجات العملية للحوار برزت من خلال قرارات تصب في الاتجاه المعاكس للمرحلة السابقة، في مقدمتها منح رخصة صحيفة يومية لصحيفة السبيل الأسبوعية (المحسوبة على الإخوان والمقرّبة من حركة حماس)، وكذلك في السماح لعدد من خطباء الإخوان بالخطابة في المساجد، بشرط الالتزام بقوانين وأنظمة وزارة الأوقاف، وتجديد جوازات سفر مسئولي المكتب السياسي لحماس (وفي مقدمتهم خالد مشعل، محمد نزال).

بعد خروج الذهبي من المشهد السياسي، أكّدت معلومات شبه رسمية أنّ مطبخ القرار في عمان اعتبر أن الانفتاح والحوار مع حماس والإخوان أضر بعلاقة الأردن بحلفائه، واعتُبِرَ ذلك «مغامرة غير محسوبة»، وقرر المسئولون الأردنيون «تجميد الاتصالات» السياسية مع حماس، وإغلاق قنوات الاتصال، التي كانت مفتوحة مع قيادة الإخوان.

ذلك ترافق، من زاوية أخرى، مع إعادة هيكلة الأدوار السياسية في المعادلة الأردنية، فطُلب من دائرة المخابرات العامة العودة إلى العمل في المربع الأمني، وعدم التدخل في السياسة، ومن الديوان الملكي الاكتفاء بالدور الإداري، بعيداً عن الدور المتغلغل في سياسات الدولة الداخلية والخارجية.

في المحصلة كانت «إعادة الهيكلة» (تلك) محاولةً لمسحِ مرحلة كسر العظم والصراع السياسي والإعلامي الشديد بين مجموعتين في المشهد السياسي والإعلامي، الأولى مقربة من رئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله، والأخرى تتحالف مع مدير المخابرات العامة السابق، محمد الذهبي.

بيد أنّ العلاقة بين النظام الأردني وكلٍّ من حماس والإخوان لم تعد إلى مرحلة الأزمة السابقة، التي شهدت توتراً ملحوظاً، إنّما بعبارةٍ أدق اتسمت لاحقاً بـ«الرمادية» والسكون، وعدم وضوح الرؤية، وإن كان ذلك قد قوّى مرّة أخرى من الاتجاه النافذ في مؤسسات الحكم والنخب السياسية والإعلامية، الذي كان يعارض الانفتاح على حركة حماس والإخوان، ويطالب بالاستمرار في سياق المواجهة السياسية السابق.

-٢-

في خلفيــة المشــهد:
دور العوامل الداخلية والخارجية
في رسم التحولات.

في الصفحات السابقة وضعنا أرضية تاريخية لمسار العلاقة وتحولاتها بين الأردن وحماس، لاستنطاق العوامل والاعتبارات المؤثرة في تحديد السياسات الرسمية الأردنية تجاه الحركة من جهة، وتصوّر الحركة المقابل لهذه العلاقة والنتائج المترتبة عليها من جهة أخرى.

ذلك، بهدف تجاوز السطح السياسي في تحولات العلاقة إلى تعريف رؤية كل طرف للمصالح المتبادلة والمتقاطعة مع الطرف الآخر، التي حكمت المراحل المتتالية السابقة، والمرشّحة للتأثير على المسار المستقبلي بينهما، وفقاً للمحاور التالية:

- في جدلية العوامل الداخلية والخارجية
- السياسيون الأردنيون وحماس.. «رؤى متضاربة»
- «الأردن» في منظور حماس الاستراتيجي: ساحة نفوذ أم تفاهمات سياسية؟

العوامل الداخلية والخارجية
في تضارب المصالح والتقاءها

بالعودة إلى مراحل العلاقة بين الطرفين، يمكن تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على كلٍّ منهما، والتي تغيّرت في طبيعة تأثيرها ومداه بين مرحلة وأخرى، تبعاً للمتغيرات السياسية المحيطة.

في المرحلة الأولى تأسس نشاط المكتب السياسي لحركة حماس في الأردن بتأثير علاقتها التنظيمية بإخوان الأردن، وانطوائهم معاً في تنظيم بلاد الشام (إخوان الأردن، الضفة الغربية وغزة)، ما جعل نشاط مكتبها السياسي متماهياً – في أيامه الأولى– مع جماعة الإخوان، التي كانت تمثل الغطاء التنظيمي لقيادات حماس في عمان.

ومما ساهم في تعزيز دور المكتب السياسي ونشاطه في الأردن قدرة «حماس الخارج» على الحركة السياسية والإعلامية بصورة أفضل من «حماس الداخل» (في الضفة والقطاع)، التي كانت تتعرّض أعداد كبيرة من أبنائها إلى الاعتقال والسجن والاغتيال على يد الجيش الإسرائيلي.

وكان لحرب الخليج الثانية دورٌ رئيس في عودة قيادات المكتب السياسي لحماس إلى الأردن، بخاصة أنّ أغلبهم ممن يحملون جوازات سفر أردنية من ناحية، ولأنّ الحركة كانت ما تزال في البدايات، ولا تمتلك علاقات وطيدة مع دول تسمح لها بالحركة، كما هي الحال في الأردن من ناحية أخرى، ولأنّ الأردن – من ناحية ثالثة– هو الأقرب إلى فلسطين، ويتوافر على أكبر تجمع فلسطيني خارج الأراضي المحتلة.

هذا؛ مع التذكير أنّ مسار التسوية السلمية كان، أيضاً، في بداياته الرسمية، ولم يكن أيٌّ من الأردن ومنظمة التحرير قد وقّع على اتفاقية سلام مع إسرائيل، فلم يكن ما يمنع من أي دعم سياسي وإعلامي لأي نشاط سياسي داعمٍ للمقاومة الفلسطينية في الداخل.

مع ذلك، لم تكن المؤسسات الأردنية تتجاوز عن نشاط مجموعات تدور في فلك حماس، التي تحاول دعم المقاومة لوجستياً من خلال السلاح أو التدريب، ولا حتى أي نشاط أمني على الساحة الأردنية، وهو ما يفسر إلقاء القبض على عدد من الإخوان بتهمة العمل لصالح حماس، بما يتعارض مع القوانين الأردنية، كما حصل في العام ١٩٩١.

«الاعتبارات الداخلية» هي نفسها التي قادت إلى «اتفاق الجنتلمان» (غير موقّع) بين الطرفين، قبل توقيع اتفاقيات أوسلو ووادي عربة. فمن خلال بنود الاتفاق من الواضح أنّ الأردن كان حريصاً على الحصول على تَعهُدٍ من الحركة بعدم ممارسة نشاطاتٍ أَمنيّةٍ وعسكريةٍ على الساحة الأردنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بأي طريقة كانت، في المقابل لم يكن «صانع القرار» يمانع من نشاطات إعلامية وسياسية لا تُشكِّل خطراً أمنياً على البلاد.

من جهتها، حماس حقّقت مصلحة رئيسة في هذا الاتفاق كفل لها وجوداً مشروعاً على الساحة الأردنية، ومنحها القدرةَ على التحدُّثِ رسمياً باسم المقاومة الإسلامية الجديدة في فلسطين، وبناء مؤسسات إعلامية وسياسية، بموافقة رسمية أردنية، وهي ميزة استراتيجية للحركة في مرحلة الانطلاق والتأسيس.

هذا على الصعيد الداخلي، أمّا على الصعيد الإقليمي، فيرى محللون أنّ حماس كانت بمثابة ورقة من أوراق الضغط الأردنية في العلاقة المتوترة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبصورة خاصة بين الراحلين الملك حسين والرئيس عرفات.

في تلك المرحلة التاريخية، كان الأردن قلِقاً من أي صفقةٍ أو تفاهماتٍ واتفاقياتٍ يعقِدُها الرئيس عرفات مع الإسرائيليين لا تأخذ بالاعتبار ملاحظات الأردن ومصالحه في التسوية النهائية، بخاصة في قضايا اللاجئين والقدس والحدود، مما جعل حماس خياراً محتملاً وورقة يمكن للأردن استخدامها في مواجهة الرئيس عرفات.

موقف السلطة الفلسطينية، والموقف منها، يُشكِّل معياراً رئيساً في قراءة مسار العلاقة وتطورها بين الأردن وحماس برز في السنوات التالية، مع ازدياد تبرّم السلطة الفلسطينية من العمليات التي تقوم بها حماس في الأراضي المحتلة، إذ كانت تهدد اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتشي – من ناحيةٍ أخرى– بوجود لاعبٍ فلسطيني آخر لديه نفوذ أقوى (على الأرض) من حركة فتح– السلطة الفلسطينية، يمكن أنْ يُشكِّلَ مستقبلاً بديلاً لها.

فوق هذا وذاك كان ينظر «مطبخ القرار» الأردني إلى حماس باعتبارها حركةً إسلاميةً صاعدةً، تزداد مساحةُ تأثيرها ونفوذِها وتكتسِبُ قوةً وزخماً، مما يؤهلها لتكون «رقماً صعباً» في المعادلة الفلسطينية، وتمتلك علاقةً عضويةً مع جماعة الإخوان المسلمين الأردنيين (التي كانت تحتفظ بروابطَ وديةٍ في أسوأ الحالات مع النظام)، مما يجعل من التفكير في احتواء الحركة والقدرة على التأثير عليها ورقةً استراتيجية للأردن.

تؤكد على ذلك التحليل، قراءة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لأسباب احتضان الملك حسين للحركة، إذ يرى أنّها تتلخص في الاعتبارات التالية:

أولاً؛ أنّ عقد الاتفاق جاء بعد اكتشاف قصة الأسلحة في العام ١٩٩١، فقد أراد الملك الراحل «ألا يترك الساحة الأمنية الداخلية عرضة للاجتهادات الحركية، فتم عقد اتفاق مع حماس لتقنين وجودها في الساحة الأردنية، كي تكون تحت عين السلطات الرسمية، وعدم قيامها بعمليات تحرجه مع الإسرائيليين والأميركيين».

ثانياً؛ أنّ الملك حسين لم يرد التخلي عن الورقة الفلسطينية تماماً، بعد أن انتزع عرفات التمثيل السياسي الفلسطيني، في سياق حالة من الشد والجذب التاريخي مع الأردن على تمثيل الفلسطينيين، بخاصة في الضفة الغربية.

فالملك وجد أنّ حماس المختلفة مع فتح سياسياً وفكرياً، يمكن أن تشكل ورقة مهمة في مواجهة عرفات، بخاصة إذا حاول اللعب بالورقة الفلسطينية في الأردن، إذ كانت حركة حماس تبدي تفهّماً للعلاقة المركبة والمعقدة بين الأردن وفلسطين، ومستعدة للحوار حول صيغة العلاقة المستقبلية، ولا يوجد لها تاريخ مسيء للأمن الوطني الأردني، كما هي حال منظمات فلسطينية أخرى.

ثالثاً؛ أنّ الملك الراحل وجد في حماس قوة سياسية إسلامية صاعدة، يمكن الرهان عليها لاحقاً في السياسات الإقليمية الأردنية.

تلك المعادلة والحِسبةُ السياسية، التي أسست للاتفاق مع حركة حماس، بدأت بالاهتزاز والتغير مع توقيع الأردن على اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل، ودُخُولِها حيّزَ التنفيذ بصورة عملية مع العام ١٩٩٥، إذ أخذت الضغوط الإسرائيلية والأميركية (والغربية) على الأردن بالازدياد، للحدِّ من نشاط الحركة السياسي والإعلامي.

يؤكد تلك الملاحظة خالد مشعل إذ يرى أنّ الفترة الذهبية في العلاقة بين الأردن وحماس كانت منذ عقد اتفاق الجنتلمان في العام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، حين بدأت اتفاقية وادي عربة بالدخول حيز التنفيذ، مع رفض حماس (في حوار القاهرة مع فتح) الموافقة على المشاركة في الانتخابات الفلسطينية التي جرت العام التالي[٣١].

الضغوط الخارجية كانت انعكاساً لتوتر الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، ولمدى قوة الجناح العسكري لحركة حماس والتأثير المتنامي لعملياته العسكرية على كلٍّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مما جعل الأردن في حَرَجٍ من التصريحات الإعلامية للناطق باسم حماس، في الأردن، التي كان يبارك فيها تلك العمليات ويدعمها، وكذلك من نشاط حماس السياسي والشعبي على الساحة الأردنية، بخاصة بعد أن وقّع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل، تتضمن تفاهمات أمنية وسياسية تتناقض مع منهج حركة حماس ونشاطها العسكري في الأراضي المحتلة.

بالطبع، الواقع الجديد أدّى إلى إعادة تفكير مطبخ القرار (في عمّان) بالعلاقة مع حركة حماس، ونجم عنه سياسات جديدة تُمثِّل بحد ذاتها رسالة إلى الخارج، ومن ذلك إخراج بعض أعضاء المكتب السياسي من الأردن، ممن لا يمتلكون جوازات سفر أردنية (موسى أبو مرزوق وعماد العلمي)، بينما مَنَح امتلاك القيادات السياسية الأخرى في حماس لجوازات سفر أردنية النظام القدرة على المناورة مع الضغوط الخارجية، بذريعة عدم قدرته على ترحيل مواطنين أردنيين قانونياً، طالما أنّهم لا يمارسون عملاً عسكرياً أو أمنياً على الأراضي الأردنية.

في الأثناء، كانت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام الأردني تشهد بدورها توتراً وتحولاً في المسار السياسي، إذ عارض الإخوان اتفاقية السلام ورفضوا إقامة علاقات دافئة مع إسرائيل (التطبيع)، وقاموا بتعبئة الرأي العام عبر خطابهم السياسي بهذا الاتجاه، ما كان يتناقض مع تصور النظام للمصالح الوطنية الأردنية.

في المقابل، قامت السلطات الأردنية بخطواتٍ كبرى لتقليص نفوذ الإخوان المسلمين والحدّ من قوتهم السياسية الصاعدة، ابتداءً من تفصيل قانون انتخابٍ جديدٍ، وصولاً إلى «خطواتٍ تحجيمية» في المساجد والجامعات ومؤسسات الدولة، في سياقِ سياساتٍ أقرب إلى «إعادة هيكلة» دور الجماعة ونفوذها السياسي.

إذن، أدت اتفاقية وادي عربة إلى تغيير «التوازنات» الداخلية والخارجية التي تحكم صيغة العلاقة بين الدولة وحماس. وباتت الضغوط الخارجية تشكل عاملاً رئيساً في تصور الأردن لمصالحه الاستراتيجية في هذا الصدد، بالإضافة إلى تغير الاعتبارات الداخلية، بخاصة مع اكتشاف نشاطٍ غير مُتّفقٍ عليه لحركة حماس من خلال غطاء جماعة الإخوان المسلمين، كما يرى مسئول أردني وقيادي في جماعة الإخوان المسلمين، وهو نشاطٌ يُخِلّ بتعهد الحركة بعدم التدخل في الساحة الأردنية.

ويرى قيادي إخواني أنّ وجود حماس في الساحة الأردنية والتأثير الشعبي لعمليات جناحها المسلّح في الأراضي المحتلة وإسرائيل، فضلاً أنّه كان يسير في الاتجاه المعاكس تماماً للسياسات الرسمية الأردنية نحو التسوية السلمية، فإنّه كان يُقلِق مطبخ القرار في عمان من تقوية وتعزيز نفوذ الإسلاميين في المعادلة السياسية الداخلية، وهو نفوذٌ أصبح لافتاً ومتفرّداً في الساحة الشعبية، مع تراجع الأحزاب القومية واليسارية.

المتغيرات الداخلية والخارجية الجديدة كانت جميعها تدفع إلى إنهاء وجود الحركة في الساحة الأردنية، والتخلص من عبءٍ سياسيٍّ، ازداد بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين (على يد أحد المتطرفين الإسرائيليين) وشعور الإدارة الأميركية بالقلق على مصير التسوية النهائية، مما دفع إلى عقدِ مؤتمر شرم الشيخ (في العام ١٩٩٦)، فكان من أهم قراراته عدم توفير الملجأ والدعم المالي والسياسي للحركات الإسلامية التي تريد إفشال العملية السلمية.

بالرغم من ذلك، أراد الملك الراحل الحسين الإبقاءَ على «شعرةِ معاوية» مع حركة حماس، والتحايل على الضغوط الدولية بالقيام بإجراءات معينة، مثل منعِ قادتِها من النشاط الإعلامي والسياسي العلني، والقيام باعتقالات في صفوفهم، لمنع النشاط الأمني لهم داخلياً، في الوقت نفسه إبقاء حماس كـ«ورقة بديلة» في مواجهة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

ولعلّ العامل الشخصي يدخل، بصورةٍ ما، في الاعتبارات المحددة لصيغة العلاقة بين الطرفين. فالملك الراحل كان يريد الإبقاء على دورٍ أردنيٍّ في الضفة الغربية، وقد أصرّ على مشاركة الأردن في أي محادثات تتعلّق بمصير القدس، وإبقاء ولايته الدينية عليها، كما أنّه لم يصل في أي وقت من الأوقات إلى مرحلة «كسر العظم» مع جماعة الإخوان المسلمين، وكان له ميراث تاريخي معهم، وعلاقات خاصة ببعض قيادات الجماعة، تساهم دوماً في «امتصاص الاحتقان» والحدّ من الأزمات المتفجرة.

يدخل العامل الشخصي، أيضاً، في دور مدير المخابرات العامة، فمع عدم وجود معلومات ثابتة مؤكدة توضّح طبيعة تصور مدير المخابرات العامة حينها، مصطفى القيسي (الذي عقد الاتفاق معها)، لطبيعة العلاقة مع حركة حماس، إلاّ أنّ شهادات أطراف في الحركة ولمراقبين تشي بأنّه لم يكن يحمل عداوة شخصية معلنة، ولعلّ الحال تختلف بصورة واضحة مع مدير المخابرات الجديد سميح البطيخي (تولّى الإدارة في العام ١٩٩٦)، الذي غيّر من طبيعة اللهجة السياسية مع قادة حماس، وأظهر نوايا غير وديّة لنشاطهم على الساحة الأردنية، وفقاً لشهادة إبراهيم غوشة وشهادة بعض المراقبين.

مسؤول أردني حالي يرفض إدخال العامل الشخصي في رسم صيغة العلاقة مع حركة حماس، ويرى أنّها تخضع لحسابات المؤسسات الأردنية وقراءتها، ولا علاقة لها بمن يدير المؤسسة الأمنية ومواقفه الشخصية، إلاّ أنّ مشعل يرى أنّ البطيخي لعب دوراً رئيساً في فض العلاقة بين الحركة والأردن، إذ كان له (أي البطيخي) موقفٌ سلبي من مشعل، وكان يحاول اللعب على وتر إيجاد خلافات داخل حماس بين مشعل وأبو مرزوق من جهة، وبين حماس وجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى، من خلال الحديث عن نفوذ حماس داخل الجماعة.

يحيل مشعل الموقف الشخصي للبطيخي إلى أنّ الصورة التي رسمت عن مشعل لديه بأنه يمثل الخط المتشدد في حركة حماس، وأنه عنيد، ويشارك في التخطيط للعمليات المسلحة التي يقوم بها جناح القسّام، وهو ما يرفضه مشعل، إذ يؤكد أن هنالك استقلالية كاملة للجناح المسلّح في الحركة، وأنّ القيادة السياسية ترسم السياسات العامة وتترك التفاصيل والعمليات للميدان العسكري في الداخل.

يشير مشعل إلى أنّه التقى البطيخي، رسمياً، مرة واحدة، بوساطة النائب عبد الله العكايلة، الذي أصر على البطيخي مقابلة مشعل، ويقول «إنه لمس أنّ البطيخي لا يكنّ المودة له ولقيادة حركة حماس في عمان».

في تلخيص تلك المرحلة السياسية، يمكن القول، إذن، بقدرٍ من الجرأة في الاستنتاج، أنّ الراحل الحسين اجترح سياسة «الإمساك بالعصا من المنتصف» للموازنة بين الاعتبارات المتباينة والمصالح المتضاربة، داخلياً وخارجياً، تجاه حركة حماس، فأبقى على وجود القيادات السياسية للحركة من جهة، لكنه رحّل بعضهم (من لا يمتلكون جوازات سفر أردنية)، ومنع النشاط الإعلامي والسياسي لهم، وقامت الأجهزة الأمنية ببعض الاعتقالات بحق أفراد الحركة.

في المرحلة التالية «القطيعة»، التي تزامنت مع اللحظات الأولى لعهد الملك عبد الله الثاني، تغيّرت المعادلة التي تحكم تصور «مطبخ القرار» للعلاقة مع حماس، بصورة أكبر، من نواحٍ رئيسة؛

فمن ناحية، ونظراً لطبيعة العهد الجديد انتقلت إدارة جملةٍ من الملفات الحيوية الداخلية المهمة إلى جهاز المخابرات العامة، الذي أخذ منذ تلك السنوات يوسع نشاطه ونفوذه في الحياة العامة، وتحوّل بذلك ملف حماس من ملفٍّ سياسيٍّ (يديره الملك الراحل شخصياً) إلى مَلَفٍّ أمني.

في ذلك الوقت، كانت أغلب المؤشرات والرسائل تشي بأنّ مدير المخابرات العامة، سميح البطيخي ليس من أنصار العلاقة مع حماس، وقد سبق له أن اعتقل عدداً من قياداتها وأفرادها، لكن مع رحيل الملك حسين وغياب حضور إرثه التاريخي- الشخصي مع الإخوان وحماس، فتح ذلك الباب للبطيخي لتغيير مسار العلاقة، وعدم الوقوف عند «سياسة الإمساك بالعصا من المنتصف» مع الحركة.

من ناحية ثانية، منذ تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم، اتخذ مواقف واضحة مغايرة لإرث العلاقة المتوترة بين الراحل الحسين والرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات. فقد بلور الملك الجديد رؤية استراتيجية تقوم على أنّ قيام دولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ يمثل مصلحة إستراتيجية أردنية، وعمل على إنهاء أي توتر مع السلطة الفلسطينية، مؤكّداً على عدم رغبة الأردن بالقيام بأي دور سياسي وأمني هناك.

ولعلّ «حظر نشاط حركة حماس» (وإخراج قادتها من الأردن) كان بمثابة رسالة سياسية واضحة حول نوايا الملك تجاه الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية، وجواباً على الضغوط الخارجية المتعددة والكبيرة على الأردن، بسبب النشاط الإعلامي والسياسي للحركة.

لم يعد مطبخ القرار الأردني، إذن، ينظر إلى حماس باعتبارها ورقةً سياسيةً في اللعبة الإقليمية، وتعضّدت علاقة الأردن بالسلطة الفلسطينية، على حساب حماس، التي فقدت – بذلك- حاضنتها الإقليمية، خلال السنوات السابقة.

داخلياً، ازداد قلق الأجهزة الأمنية من وجود حماس على الأراضي الأردنية، مع بروز إشكالية التداخل التنظيمي مع حركة الإخوان، في سياق دعاوى (حتى من داخل الإخوان) بتجنيد أعدادٍ من جماعة الإخوان ضمن الحركة، بالإضافة إلى دعوى اختراق حماس للاتفاق مع الحكومة، عبر ممارسة عمليات تخزين السلاح والتدرب على النشاطات الأمنية.

هذه الاعتبارات، توازت وتزامنت مع تدهور علاقة الدولة بجماعة الإخوان المسلمين، بخاصة بعد مقاطعة الجماعة الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٧، ومن ثمّ تحوّلها من مَلَفٍّ سياسي إلى مَلَفٍّ أمني، مع العهد السياسي الجديد، وارتفاع وتيرة الأزمة بين الطرفين، مع ارتفاع منسوب الحديث الرسمي القلق عن ازدياد تأثير حماس على إخوان الأردن، والنفوذ المتزايد للحركتين معاً في الشارع الأردني.

ثم تطورت «العلاقات» بين الطرفين من مرحلة «القطيعة» إلى «الأزمة»، وجاء ذلك انعكاساً لتضافر الاعتبارات الخارجية (دولية، إقليمية)، والداخلية، مع بدايات عام ٢٠٠٦، الذي مثّل نقطة تحول في السياسات الأميركية – الشرق أوسطية (بخاصة بعد مرحلة الحادي عشر من سبتمبر)، وفي مقدمة ذلك أمران:

الأول، التحول في الإدراك الأميركي بتعريف مصادر التهديد الأمني في المنطقة، من منح الأولية إلى إيران ونفوذها الإقليمي على القاعدة. هذا الإدراك الجديد ولّد (بدوره) سياسة المحاور الإقليمية، وفرض حالة من الاستقطاب الحاد، بين ما يسمى معسكر الاعتدال ومعسكر الممانعة.

الثاني؛ أدّت ضغوط الولايات المتحدة على حلفائها العرب لإجراء إصلاحات ديمقراطية إلى صعود الحركات الإسلامية وتحقيقها مكاسب سياسية كبرى، سواء في الانتخابات النيابية المصرية (٢٠٠٥) أو الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦) والانتخابات التشريعية والبلدية في عدة دول خليجية، ذلك بالتزامن مع بروز النفوذ الإيراني، وتراجع المشروع الأميركي في العراق[٣٢].

تلك المتغيرات دفعت إلى عودة مقاربة المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية، التي تقوم على أوّلية المصالح الاستراتيجية على نشر القيم الأميركية (الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وتقتضي مقولات هذه المدرسة إلى العودة لمنطق «الصفقة التاريخية» (الذي ساد خلال عقود الحرب الباردة) وتجديد التحالف مع النظم العربية في مواجهة «حركات الإسلام السياسي» الصاعدة في المنطقة[٣٣].

السياسات الأميركية الجديدة (مع العام ٢٠٠٦)، إذن، حملت مضمونين رئيسين، ساهما معاً في زيادة المسافة الفاصلة بين الأردن وحماس، المضمون الأول تمثّل بالتركيز على بناء تحالفٍ إقليمي في مواجهة إيران وحلفائها، أما المضمون الثاني فهو تجديد التحالف مع النظم العربية في مواجهة الحركات الإسلامية الصاعدة.

انعكست السياسات الأميركية بصورة مباشرة على الحالة الإقليمية، إذ بدت إيران وسورية، ومعهما حماس وحزب الله وحركات إسلامية أخرى في محور إقليم «الممانعة»، بينما أميركا ودول «الاعتدال العربي» في محور أخر (لاحقاً أطلق عليه «التضامن العربي»)، وأبرز هذه الدول السعودية، مصر، الإمارات، الأردن، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

في الأثناء، جرت (بصورة غير رسمية، لكنها عملية، أردنياً) إعادة تقييم لمصادر التهديد الأمني الإقليمي، وبدأ الترويج لخطر النفوذ الإقليمي الإيراني، وضرورة التصدي له، ثقافياً وسياسياً وأمنياً.

هذا التباين في المواقف (بين الأردن وحماس) تعزّز مع حرب لبنان (صيف ٢٠٠٦) التي وقعت بين حزب الله (ومن وراءه إيران وسورية) وإسرائيل، ومن ثم سيطرة حماس على غزة مع بدايات العام ٢٠٠٧، بعد أن استولت على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتمكّنت من فرض سيطرتها الأمنية هناك.

الرهان الأردني منذ انتصار حماس في الانتخابات التشريعية، ولاحقاً بعد سيطرتها على غزة، كان على تقوية السلطة الفلسطينية (بقيادة الرئيس عباس) باعتباره حليفاً استراتيجياً، مقابل إضعاف حركة حماس، التي تتقاطع مواقفها وولاؤتها، بحسب مسؤولين أردنيين، مع إيران، بل كان أحد المسؤولين السابقين يصف المكتب السياسي لحركة حماس بـ«جماعة الحوزة المقيمين في دمشق».

في خلفية هذا الرهان تقع المسافة الكبيرة الفاصلة بين موقف كلٍّ من الأردن وحماس تجاه التسوية السلمية، إذ يعتبر «مطبخ القرار» إقامة الدولة الفلسطينية، عبر التسوية السلمية، على حدود العام ١٩٦٧ مصلحة حيوية أردنية، ما يعني الوقوف على الطرف المقابل تماماً لموقف حماس الرافض للمسار الراهن من التسوية السلمية، وتحديداً إعلان الموافقة على القرارات الدولية بهذا الخصوص.

هذا الاختلاف بين الطرفين ينعكس أولاً على طبيعة تحالفاتهما الإقليمية والدولية، وثانياً على العلاقة بينهما، ورؤية كل طرف للآخر.

فالأردن يرى حماس خطراً على الأمن الوطني، وجزءاً من المحور الإيراني، وحماس ترى الأردن حليفاً استراتيجياً لخصمها الفلسطيني (الرئيس عباس) وجزءاً مما تعتبره «معسكراً أميركياً في المنطقة».

المشهد السياسي الأردني خضع بدوره لديناميكيات الأزمة الإقليمية ومفاعيلها من جهة، ولاعتبارات داخلية أردنية من جهة أخرى، وقد دمج اتجاه داخل الأوساط السياسية الرسمية الأردنية بين الاعتبارات الداخلية والإقليمية، بالربط بين انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وبين انفتاح شهية جماعة الإخوان المسلمين لتغيير قواعد اللعبة السياسية الداخلية، ومحاولة استنساخ التجربة (أولاً)، بل والوصول إلى الحكم، و(ثانياً) من خلال العلاقة الوطيدة بين حركة حماس وجماعة الإخوان، مما يجعل منهماً معاً قوة صلبة يصبح من الصعوبة التعامل معها، فقط في سياق الاستحقاقات الداخلية الأردنية.

فوق هذه الاعتبارات، اعتبر خط حماس– الإخوان تحدياً مركباً، يصل الخشية الرسمية من قوة الحركة الإسلامية، بما تمثله من لاعب رئيس في المشهد الداخلي مع اعتبار هذا الامتداد المشترك العابر للضفتين (الشرقية والغربية) تمثيلاً للفلسطينيين والأردنيين من أصول فلسطينية، وهو ما لا يرغب «مطبخ القرار» في عمان بمواجهته.

هذا التصعيد المستمر في الأزمة بين الطرفين انعطف بصورة خاطفة نحو الاتجاه المقابل، من خلال الحوارات التي فتحها مدير المخابرات العامة السابق، الفريق محمد الذهبي، مع قيادات حركة حماس، وجماعة الإخوان المسلمين على السواء.

إعادة فتح هذا الخط السياسي، تزامنت مع عدم تحقيق اجتماع أنابولس للتسوية السلمية، الذي كانت تعلّق عليه القيادة السياسية الأردنية (ومعها دول الاعتدال العربي) آمالاً بإنعاش المسار السلمي، أي مخرجات مقنعة، ما اعتبر تصليباً وتعزيزاً لمحور الممانعة، الذي يشكك بجدية المسار الحالي للتسوية السلمية.

ثمة جُملة من الأسباب كانت تقف وراء الانفتاح على حماس والإخوان مرّة أخرى، وفقاً لرؤية هذا الاتجاه[٣٤]:

أولاً– أنّ مسار التسوية الحالية لن يؤدي إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة، على أراضي الـ٦٧، ما يضع الأردن أمام خيارين:

١– قيام دولة فلسطينية ناقصة السيادة، تفتقر إلى مقومات الوجود السياسي الحقيقي، مع انعدام الأمل في عودة أغلب اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل العبء الأساسي على الأردن في جانبين رئيسين، على مستوى العلاقة مع الضفة الغربية، وعلى مستوى

المعادلة الداخلية ووضع الأردنيين من أصول فلسطينية السياسي والقانوني، وكذلك الفلسطينيين المقيمين في الأردن، ولا يمتلكون جوازات سفر أردنية ولا أرقاما وطنية.

٢- عدم قيام دولة فلسطينية، ما يعزز مستقبلاً، أيضاً، «الخيار الأردني» (في حل القضية الفلسطينية)، ويضع ضغوطاً على صانع القرار في عمان للوصول إلى حلول تاريخية على حساب الأردن.

وفقاً لهذه القراءة، فإن التزام الأردن بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية وبالمسار الاستراتيجي الحالي، سيحد كثيراً من قدرته على مقاومة الضغوط والمناورة السياسية.

لذلك؛ اعتبر هذا الاتجاه الانفتاح على حركة حماس والإخوان وإصلاح العلاقات مع كل من سورية وإيران بمثابة توسيع لهامش «المناورة الدبلوماسية» الأردنية في مواجهة الضغوط الخارجية مستقبلاً على الأردن، ومحاولة لإعادة الإمساك بالأوراق السياسية الإقليمية، في سبيل تعزيز موقف الأردن السياسي في المنطقة.

ثانياً- في قراءة هذا التيار، فإنّ بروز الحكومة اليمينية الإسرائيلية في هذه اللحظة التاريخية تحديداً، بالتوازي مع انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وتراجع معسكر السلام في تل أبيب، يعكس - في الوقت نفسه - تحولاً في القناعة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأردن، وإعادة تعريف العقل الاستراتيجي الإسرائيلي لمصادر التهديد الأمني.

فبعد أن كان الأردن بالنسبة لإسرائيل صمّام أمانٍ إقليمي، ودولةً عازلة عن دول الجوار العربية، التي شكلت خلال العقود السابقة مصدر التهديد الاستراتيجي- الأمني الرئيس لها، فإنّ الأردن اليوم لم يعد يحمل الموقع نفسه في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، بعد أن تحوّلت مصادر التهديد (للأمن الإسرائيلي) لتصبح خارجياً إيران والحركات الإسلامية، وداخلياً «القنبلة الديمغرافية الفلسطينية».

ماذا يعني ذلك؟.. أنّ دور الأردن العازل بالنسبة لإسرائيل، لم يعد ذا قيمة، بمقدار ما أصبح اليمين الإسرائيلي يسعى لأن يكون الأردن جزءاً من الحل التاريخي للقضية الفلسطينية.

ثالثاً– ما سبق يطرح سؤالاً بنيوياً حول موقف القوى الفلسطينية من سؤال «الوطن البديل» أو «الخيار الأردني»، وفيما إذا كانت مستعدة لتمرير حلّ مثل هذا، لصالح تحقيق مكاسب سياسية فلسطينية في الأردن، بالتوازي مع تحقيق جزء من هذه المكاسب في الأراضي المحتلة، ما يجعل الأردن جزءاً من «الوعد الفلسطيني» ليس فقط لفلسطيني الداخل بل والخارج أيضاً.

في إجابة هذا التيار على السؤال، يبدي تخوّفاً من عدم قدرة السلطة الفلسطينية في رام الله، التي تشارك الأردن محدودية الخيارات السياسية، على مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية، في حال أرادت تمرير هذا السيناريو، ويشكك هذا التيار أيضاً بمدى صلابة وقوة حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

لذلك، كان الانفتاح مع حماس محاولة لاختبار موقف هذه القوة الصاعدة في المجتمع الفلسطيني، إزاء الهواجس الأردنية، ومدى استعدادها لتكون شريكاً في مواجهة مثل هذا السيناريو، وقد تركّزت بالفعل اللقاءات المحدودة بين قادة حماس والمخابرات العامة على موقف الحركة من مشروع «الوطن البديل» والتوطين والخيار الأردني، ومدى إمكانية تجديد الاتفاق غير المكتوب معها، الذي يقتضي عدم المساس بالأمن الوطني الأردني والابتعاد عن اللعب بالساحة الداخلية.

وفقاً لهذا الاتجاه الرسمي الأردني، فإنّ أي موقف غير متوقع من حركة فتح أو ضعفها وانهيارها سيكفل للأردن علاقة صداقة مع الطرف الفلسطيني الآخر، مع وجود تفاهمات واضحة حول المصالح الاستراتيجية الأردنية والأرضية المشتركة التي من الممكن أن يقف عليها الطرفان.

رابعاً– ما المبرر أن يبقى الأردن مُصِرّاً على إغلاق القنوات مع حركة حماس، وأن تتسم علاقته بالحركة بالتوتر، في حين هنالك دول عربية عديدة منفتحة عليها، تحديداً مصر والسعودية، وهما من ضمن معسكر الاعتدال العربي، كذلك الحال هنالك قنوات خلفية من الاتصال بين الحركة والأوروبيين.

فلا يجوز إبقاء الرهان الأردني على إفشال الحركة وإضعافها، مع أنّ القراءة الواقعية تُقدّم براهين على فشل إسرائيل في تصفية وجود الحركة سياسياً وعسكرياً؟!

حماس، وفقاً لهذا الاتجاه، أصبحت «رقماً صعباً» لا يمكن كسره أو إلغاؤه من المعادلة الفلسطينية أو الإقليمية. وبدلاً من الاستمرار في تجاهله وتجاوزه، فإنّ المصلحة الاستراتيجية الأردنية تقتضي الانفتاح عليه، والحوار معه، بل وإمكانية استعادة الدور الأردني الوسيط بين القوى السياسية الفلسطينية، وإعادة بناء النفوذ السياسي الأردني في الأراضي المحتلة، ما يكفل تحقيق المصالح الأردنية ويساهم في حماية الأمن الوطني.

خامساً– هذه القراءة تنعكس بالضرورة على المعادلة الداخلية. فإذا قرّر «مطبخ القرار» في عمان بناء «تصور بديل» (خطة ب) في حال فشلت التسوية السلمية أو اتخذت طريقاً يضر بالأمن الوطني الأردني ومصالحه الاستراتيجية (سيناريو الحل الأردني للقضية الفلسطينية)، فإنّ ذلك يقتضي تصليب الجبهة الداخلية وتعزيز المناعة الذاتية، ما يدفع إلى «إعادة ترسيم العلاقة» مع جماعة الإخوان المسلمين، والتفاهم على قواعد جديدة تحكم دور الجماعة السياسي الداخلي وعلاقتها بمؤسسات الحكم.

على هذا الأساس، نظر «أصحاب مشروع الحوار مع حركة حماس»، إن جاز التعبير، بأنه يساعد على احتواء الإخوان وعلى إعادة تدوير دور الحركة التاريخي في حماية النظام والاستقرار السياسي الداخلي، باستثمار نفوذ حماس في الإخوان، وقدرة الروابط المتينة بين الحركتين على توفير شريك عابر للضفتين، يُمثِّل الأردنيين من أصولٍ فلسطينية والفلسطينيين، يقف (هذا الشريك) على الأرضية نفسها من المواقف ورؤية المصالح المشتركة للأردنيين والفلسطينيين.

من الواضح أنّ الرؤية السياسية التي كانت تغطس وراء انفتاح ذلك الاتجاه على حركة حماس والحوار معها تتضارب بصورة كبيرة مع الرؤية التي حكمت مرحلة الأزمة بين الطرفين، وغلّبت المخاوف والهواجس مع الحركة واعتبارات التحالف الإقليمية والخشية من الإسلام السياسي على هذه الاعتبارات.

مع ذلك؛ فإنّ الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي الأردني للحظة الانفتاح الخاطفة حرص على التأكيد أنّها لا تعكس تحولاً في الرهانات الاستراتيجية الأردنية، ولا تغييراً في المعادلة التاريخية التي حكمت علاقة الأردن بالغرب وإسرائيل والدول العربية الصديقة، بقدر ما تعني «مناورات تكتيكية» ضمن ذلك «المربع الاستراتيجي» التاريخي المعروف للدبلوماسية الأردنية.

الانفتاح على حماس وإرسال رسائل حسن نية إلى كلٍّ من إيران وسورية بمثابة «تنويع لسلة الخيارات الدبلوماسية الأردنية» ليس إلاّ. أمّا العلاقات مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية باعتبارها الشريك الاستراتيجي للأردن والمصالح الاستراتيجية له مع الولايات المتحدة والغرب فلا تبديل أو تعديل عليها.

من جهته، يرى محمد نصر (الذي شارك في الحوارات) أنّ الذهبي كان يسعى في حواره مع حماس إلى فتح صفحة جديدة مع الحركة، بانتظار المتغيرات الإقليمية والدولية، وتحديداً نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي جرت بعد ذلك وأدت إلى انتصار الديمقراطيين وإحداث تغييرات كبيرة في المقاربات الأميركية تجاه المنطقة.

وفقاً لتحليل نصر، فإنّ انفتاح الذهبي يقرأ، لدى قادة حماس، في سياق القراءة الأردنية الاستباقية للتحديات والمتغيرات الدولية والإقليمية، لكن مع عدم حسم الخيارات والرهانات الاستراتيجية بدرجة كاملة.

إلاّ أنّ تلك اللحظة لم تدُم طويلاً، وتلاشت أبعادُها مع إنهاء خدمات مدير المخابرات العامة محمد الذهبي، وإذا تجنّبنا الحديث عن أسباب تلك الإقالة، بخاصة ما يتعلّق بصراع النفوذ ومراكز القوى داخل النظام السياسي الأردني، فإنّ هنالك مؤشرات متعددة على ارتباط الإقالة بقصة الانفتاح على حركة حماس، بخاصة أنّ قنوات الحوار تمّ إغلاقها مباشرة بعد ذلك، مع كل من حماس وجماعة الإخوان المسلمين، وانتهت «المشمشية» الخاطفة بسرعة شديدة (على حدّ تعبير المحلل السياسي الأردني فهد الخيطان)، وربما تجاوزت حمولة القراءات والتحليلات والتأويلات السياسية والإعلامية لها الأسابيع القليلة التي استغرقتها.

لا يمكن، هنا، استبعاد الاعتبارات الخارجية من قرار إغلاق ملف الحوار، بخاصة أنّ السلطة الفلسطينية كانت قلقة من ذلك، ووصلت مؤشرات بعدم ارتياح واشنطن (منه) ورضا تل أبيب عنه.

يرى مشعل أنّ إدراك سرّ تلك اللحظة من الانفتاح ومن ثم إغلاقها يضعنا أمام أربعة أضلاع رئيسية في المعادلة، الأول هو مدير المخابرات السابق، محمد الذهبي، الذي أدرك ضرورة الانفتاح على الحركة، لكنه أراد أن يبقي الباب موارباً أمام كافة الاحتمالات والمتغيرات، والثاني قوى داخل النظام السياسي الأردني لم تكن تؤيد ذلك الانفتاح وعملت ضده، والثالث قوى خارجية

(أميركا، إسرائيل، دول عربية والسلطة الفلسطينية) لم تكن راضية عن الانفتاح وأخيراً حركة حماس التي كانت مستعدة للمضي قدماً في الوصول إلى تفاهمات كبيرة مع الأردن، ويكفل لها ذلك سجلها الخاص بعدم الإساءة للأمن الأردني.

المرحلة اللاحقة لإغلاق الحوار لم تأخذ طابعاً واضحاً، وما تزال إلى الآن تتسم بالرمادية، وعدم تجلّي تصور مطبخ القرار لأبعاد العلاقة وشروطها.

مع ذلك عاد الاتجاه السياسي المعارض للانفتاح على حماس بالبروز مرة أخرى، وبإدانة تلك اللحظة التاريخية- السياسية باعتبارها قد أضرّت بمصالح الأردن، ومثّلت مغامرة غير محسوبة النتائج، والمطالبة بالعودة إلى المقاربة التي تعتبر إيران مصدر التهديد الرئيس، وتضع حماس في تحالفها الإقليمي، ورفض أن تكون الحركة شريكاً استراتيجياً في تعريف المصالح الحيوية الأردنية، داخلياً وخارجياً.

السياسيون الأردنيون وحماس «رؤى متضاربة»

من خلال التحليل السابق لدور كلٍّ من العوامل الداخلية والخارجية والاعتبارات المختلفة التي أملت طبيعة السياسات والمواقف التي اتخذها «مطبخ القرار» في عمان تجاه حماس، يمكن تلخيص تصوّرات النخبة السياسية الأردنية اليوم تجاه العلاقة مع حماس، إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة تشارك في المناظرة السياسية والإعلامية، ويعكس كلّ منها زاوية معينة من رؤية المصالح الاستراتيجية بهذا الخصوص.

الاتجاه الأول، التحفظ على الانفتاح على حماس، والتأكيد على التحالف مع السلطة الوطنية الفلسطينية[٣٥]: ويمثل هذا الاتجاه حالياً نخبة نافذة من السياسيين المقربين من النظام وداخل مؤسسات الدولة، وتقوم رؤيته للمصالح الاستراتيجية الأردنية على الركائز التالية:

١- أنّ الحليف التاريخي الموضوعي للوطنية الأردنية هي الوطنية الفلسطينية، وأنّ مصلحة الأردن تكمن بوجود سلطة وطنية فلسطينية تقبل بحل الدولتين، وتؤسس دولة فلسطينية غربي النهر، بما يكفل عدم تمرير أي حلول على حساب الأردن.

٢- أنّ موقف حماس الرافض للتسوية والمتحالف مع إيران ومحور الممانعة، يقف على الطرف المضاد تماماً للمصالح الوطنية الأردنية، وينسجم مع موقف اليمين الإسرائيلي من التهرب من القرارات الدولية والتأكيد على عدم وجود الشريك الفلسطيني، مما يساعد في مواجهة أي ضغوط دولية على إسرائيل لتنفيذ الانسحاب ووقف الاستيطان، وتقديم تنازلات مؤلمة في قضايا الحل النهائي.

٣- الأردن دولة مستقلة، تتعامل مع سلطة فلسطينية على الطرف الآخر، لا مع فصائل سياسية. من هنا لا يجدي فتح حوار مع حركة حماس، يثيرُ الرَيْبَةَ لدى السلطة الفلسطينية، ويُزعزِع الثقة بينها وبين الأردن، ويُشكِّك بعدم رغبة الأردن في القيام بأي دور في الضفة الغربية.

٤- حتى في إطار توظيف الحوار مع حماس لدورٍ أردنيٍّ فاعلٍ في المُصالحة الوطنية الفلسطينية، فإنّ ذلك يبعث برسائل «غير ودية» تجاه القاهرة، ويُثير حساسيّتها من التدخل في أهم ساحات نفوذها الإقليمي (القوى الفلسطينية)، ويجعل الأردن «طرفاً منافساً» للمصريين.

٥- ثمة علامة استفهام كبيرة على مدى إمكانية الوقوف مع حركة حماس على «أرضيّةٍ مشتركة»، في مواجهة مشاريع التوطين وإلغاء حق العودة، وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن. فعلى النقيض من تصريحات قادة حماس العلنية، هنالك دلائل ومؤشرات عديدة تشي بأنّ الحركة تتدخل في الساحة الأردنية، من خلال «الواجهة الإخوانية»، ولديها ذراع طويلة داخل هذا التنظيم، الذي تسعى حماس والمؤيدون لها إلى جعله ممثلاً للأردنيين من أُصولٍ فلسطينية. فضلاً عن ذلك فإنّ الخطاب السياسي والإعلامي للمجموعة المُقرّبة من حماس (داخل جماعة الإخوان) ما يزال يتحدث عن العلاقة الأردنية الفلسطينية في إطار الوحدة والأخوة الإسلامية، وهي عناوين يمكن أن تشكل مستقبلاً «اسماً حركياً» لتمرير وحدة شكلية بين الأردن والفلسطينيين، يقع في جوهرها «الخيار الأردني».

٦- مع ذلك، لا يمانع بعض أصحاب هذه المرافعة من وجود «قناة خلفية» في الحوار مع حماس لحل المشكلات العالقة، وللتوصل إلى تفاهمات تحمي المصالح الوطنية الأردنية، لكن على أن يكون ذلك في حدود أمنية، غير إعلامية، مُحدّدة، وعلى ألاّ يثيرَ أيّ التباسٍ أو خَلْطٍ سياسي حول مواقف الأردن الاستراتيجية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية.

الاتجاه الثاني، «الانتقال الاستراتيجي» في تحالف الأردن الدولي والإقليمي وتغيير مربعه الدولي– الإقليمي التاريخي باتجاه مُعسكر الممانعة، المناهض لأميركا وإسرائيل:
يمثل هذا الاتجاه قوى إسلامية ويسارية وقومية، ويستند تصوره إلى الفرضيات التالية:

١– أنّ المشروع الأميركي يتراجع في المنطقة، والرهان عليه سيُضعِف موقف الأردن إقليمياً وداخلياً، نظراً للتحالف العميق بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فالاستسلام لمسار التسوية في حالته الراهنة بمثابة إضاعة للوقت، وإهدار لحليف أوثق وأكثر حرصاً على المصالح القومية والإسلامية، وهو المحور السوري– الإيراني.

٢– حتى لو فرضنا نجاح مسار التسوية السلمية؛ فإنّها لن تؤدي إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة على كامل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، بل سيتمخّضُ عنها «كيان فلسطيني هزيل»، لا يملك أسباب البقاء والقوة، يُعبّد الطريق أجلاً أم عاجلاً للخيار الأردني، ولتحميل الأردن استحقاق التسوية التاريخية للقضية الفلسطينية.

٣– إنّ حركة فتح، التي تُشكِّلُ العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، لم تعد حركة نضالية وطنية فلسطينية في مواجهة الاحتلال، بل أصبحت شللاً متناحرة متصارعة على مكاسب اقتصادية وشخصية، يصعب الوثوق بها في الإعداد الجدّي للمرحلة النهائية الصعبة للتسوية السلمية.

٤– في المقابل، فإنّ تجربة الأردن التاريخية مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لا تُشجِّعُ على الركون إلى عامل الثقة والتحالف الاستراتيجي، بينما خِبرتُه مع كلٍّ من جماعة الإخوان وحركة حماس لم تشهدْ صراعاً تاريخياً، ولا محاولات للسيطرة على الأردن، وإنّما كانت مواقفها التاريخية في المنعطفات الحرجة التي مرّت بها البلاد، تنحازُ لصالح النظام والاستقرار السياسي.

٥– فوق هذا وذاك، فإنّ حماس كسبت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، بالطريق الديمقراطية، ولها الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي جزء من النظام السياسي، فلماذا يتم تجاهلها والتواصل مع حركة فتح التي خسرت الانتخابات، ولا تمتلك حكومتها شرعية برلمانية؟!

الاتجاه الثالث، تنويع «سلة الخيارات السياسية» والاحتفاظ ببدائل متعددة[٣٦]: هذا الاتجاه السياسي وُلِد من رحم السنوات الأخيرة، ووجد له تجلياً عملياً (في السياسة الرسمية الأردنية)، قبل أن يتم التراجع عنه، وتجميد قنوات الاتصال. ويقوم تصور مقاربته على الركائز التالية:

١- الموازنة بين شروط التحالف الاستراتيجي- التاريخي للأردن مع الاعتدال العربي والغرب من جهة، واحتفاظ الأردن بأوراق إقليمية وبدائل ومخارج أخرى في حال اتخذ المسار الإقليمي اتجاهاً يضر بمصالح الأردن وأمنه الوطني.

٢- تراجع فُرص إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في سياق بروز اليمين الإسرائيلي والانزياح في المجتمع الإسرائيلي لأفكاره، مع ضعف الرهان على فعالية وجدوى الضغوط الأميركية على الإسرائيليين، مما يُحتّم على مطبخ القرار الأردني التفكير في الخطة (ب)، باعتبار ذلك مواجهة للسيناريو الأسوأ، لا خروجاً على المربع الاستراتيجي الأردني.

٣- إذا كانت المصلحة الحيوية الأردنية اليوم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع التركيز على الجهود الدبلوماسية لنجاح التسوية السلمية وإقامة دولة فلسطينية، فإنّ ذلك لا يمنع من وجود قنوات اتصال وحوار مع حركة حماس؛ باعتبارها طرفاً فلسطينياً قوياً ومؤثراً، ولاعباً لا يمكن تجاوزه، إذ يمثل ذلك «مُفتاحاً» لحماية المصالح الأمنية الأردنية في الضفة الغربية والتفاهم مع حركة حماس على ذلك، وهو ما يخدم الأردن والسلطة الفلسطينية على السواء.

٤- من حق الأردن، كما هي حال بقية الدول العربية والدول الغربية، اتخاذ أيِّ خُطواتٍ وفتح قنوات لحماية أمنه الوطني وتحقيق مصالحه الاستراتيجية، بخاصة أنّ الدول المعتدلة لها قنوات اتصال مع حماس، وكذلك الدول الغربية تمتلك قنوات خلفية، فلماذا يقتصر «حظر الحوار» على الأردن وحده.

٥- للانفتاح على حماس والحوار معها اعتباراتٌ داخلية أردنية، تنبعُ من خصوصية التركيبة الاجتماعية، ما يقتضي التوصل إلى اتفاقات وتفاهمات مع حماس حول علاقتها بالإخوان الأردنيين، وأي نشاط لها على الساحة الأردنية.

من الواضح، أنّ هنالك تبايناً كبيراً في تقدير مواقف النخب السياسية الأردنية من حماس، وبالطبع، وفقاً للفقرات السابقة، يخضع تقدير كل طرف لقراءة مغايرة (لرؤية الطرف الأخر) للمعايير الرئيسة في تحديد صيغة العلاقة وأبرزها: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، الاستقطابات الإقليمية، جدوى التسوية السلمية، المعادلة الداخلية.

في اللحظة الراهنة، فإنّ الاتجاه الأقرب إلى موقف «مطبخ القرار» هو الأول، ودالّة ذلك الرئيسة تجميد الاتصال مع حماس، والرسائل السلبية تجاهها، فيما يعكس الاتجاه الثاني موقف المعارضة السياسية (عموماً) ولا يجد في سياق الظروف الراهنة (داخلياً وخارجياً) طريقاً إلى قناعة مطبخ القرار، فيما يمثل الاتجاه الثالث رأي نخبة سياسية، ليست بعيدة عن مطبخ القرار، لكن لا تجد من يحملها ويدافع عنها داخل مؤسسات الدولة، في سياق حشد الرهانات خلف الجهود الدبلوماسية في إنجاح التسوية والتعويل على الدور الأميركي والتحول في موقف المجتمع الدولي وعزل طرح الحكومة اليمينية الإسرائيلية التي تختزل التسوية في سياق الحل الاقتصادي والإداري لا السياسي- التاريخي.

الأردن في رؤية حماس
ساحة نفوذ أم تفاهم على المصالح المشتركة؟

لا تعثر على «مناظرة» لدى حركة حماس موازية للمناظرة الأردنية، تساعدنا على اختبار مدى وجود تيارات متباينة (داخل الحركة) حول العلاقة مع الأردن، وإن كان البعض يتحدث عن فروقات في رؤية حماس- غزة عن المكتب السياسي، وحتى داخل المكتب السياسي، لكن لا يوجد ما يمكن التوثق منه هنا.

من ذلك، ما يقدّمه بول ماغوو في كتابه «اقتل خالد» من رواية لصراع بين مشعل ود. موسى أبو مرزوق، وكذلك الشيخ أحمد ياسين سابقاً. إذ يصنّف ماغوو أبو مرزوق باعتباره الأكثر براغماتية والأقرب إلى صانع القرار في عمان، وبصورة خاصة الملك الراحل الحسين بن طلال، ويحيل ماغوو إلى لقاءات خاصة مع أبو مرزوق وبعض أفراد حماس حول الخلاف بينه وبين مشعل، لكن من دون الوصول إلى تقديم رؤية واضحة لتصور حماس الاستراتيجي نحو الأردن[٣٧].

السؤال المطروح حول منظور حماس الاستراتيجي للأردن يقع في مدى التطابق أو الاختلاف، وربما التناقض بين ما تعلنه حماس من مواقف تجاه الأردن وبين ما تقوم به عملياً على أرض الواقع.

ربما يكون حديث مشعل الأخير في عمان، بصورة خاصة، الخطاب الأكثر وضوحاً من قبل حماس حول الأردن، وأبرز ما فيه القضايا التالية[٣٨]:

- التأكيد على رفض أي مشروع إسرائيلي لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن «فلسطين هي فلسطين والأردن هو الأردن».

- التمييز بين «مشاعر الأُخُوّةِ» وبين «المعادلة الاستثنائية» الفلسطينية- الأردنية، وذلك بما لا يسمح باستغلالها من قبل الإسرائيليين، ما يعني رفض الوطن البديل والتوطين «لا يمكن أن نقبل بالتوطين على حساب الأردن، أو على حساب أي دولة عربية أخرى، أرجو أن يكون هذا واضحاً وأرجو أن تطمئنوا يا أهل الأردن أننا سنكون معكم، وسنكون اليد التي تحمي الأردن».

- رفض حماس التدخل في المعادلة الداخلية الأردنية، بصورة مباشرة، أو عبر جماعة الإخوان المسلمين «حماس لا تسمح أبداً بأن تشكل مشكلة داخلية في الأردن، ولن تكون في المعادلة الداخلية الأردنية، لا عبر الحركة الإسلامية ولا على أي مستوى من المستويات».

بينما لقي خطاب مشعل ترحيباً من إعلاميين وسياسيين أردنيين، إذ يضع نقاطاً واضحةً في العلاقة بين الطرفين، إلاّ أنّ هنالك شكوكاً داخل جماعة الإخوان وخارجها (من قبل نخبة سياسية وإعلامية) في مصداقية الخطاب على أرض الواقع، في الوقت الذي تبرز فيه مؤشرات مناقضة، كما هي الحال في اكتشاف خلايا مرتبطة بحركة حماس تُخزّن السلاح في الأردن، وتتدرب على العمل العسكري ليس فقط في الأراضي المحتلة، بل حتى على الأراضي الأردنية، وفقاً للرواية الرسمية الأردنية.

وتشير مصادر رسمية أردنية إلى أنّ الخبرة التاريخية مع حركة حماس لا تدفع إلى الثقة بخطاب مشعل السابق، ففي حالات متعددة من اعتقال أفراد على علاقة بحركة حماس، تمّ ضبط أسلحة غير مرخصة ووثائق لمعلومات داخلية حسّاسة، مما يثيرُ المخاوف من أسباب ودواعي

وجودها لدى الحركة. هذه الاتهامات الرسمية برزت مع اعتقال قادة حماس وتفتيش مكاتبهم، في العام ١٩٩٩، وقبل ذلك في العام ١٩٩١، عند اعتقال مجموعة اتهُمت بأنّها على علاقةٍ بحماس وأنّها تُخزّن الأسلحة في الأردن.

وفي العام ٢٠٠٦، اتُهمت خلية بالتدرب في سورية وشراء أسلحة من العراق لتنفيذ عمليات داخل الأراضي الأردنية[٣٩]، وأخيراً جرى اعتقال أحد أعضاء جماعة الإخوان في مدينة الزرقاء واتهامُه بالعمل مع الجهاز العسكري لحركة حماس، قبل أن يتم الإفراج عنه.

سؤال النفوذ الأهم بالنسبة لحركة حماس يرتبط بصورة خاصة بجماعة الإخوان المسلمين، التي تضم أغلبية من «الأردنيين من أصول فلسطينية»، وينتمون إلى رحم جماعة الإخوان المسلمين نفسها، وإلى تنظيم بلاد الشام (سابقاً)، الذي كان يجمع الأخوان الأردنيين والفلسطينيين في جماعة واحدة.

وتشي بعض التصريحات والمواقف إلى أنّ الحركة تنظر للأردن باعتباره «ساحة نفوذ» لها، بخاصة داخل المجتمع الأردني– الفلسطيني، لا يمكن الاستغناء عنها في سياق صراع الحركة الحالي مع فتح ومنظمة التحرير الفلسطيني على تمثيل الفلسطينيين.

في كتابه «المئذنة الحمراء» يشير إبراهيم غوشة إلى الحوار بينه وبين قادة حماس الآخرين، في طهران، قبل أن يعودوا إلى عمان (ويتم اعتقالهم في العام ١٩٩٩)، إذ قال لهم «.. **يجب أن نعود إلى الأردن، الساحة الأردنية من أهم الساحات، ولا يجوز أن نتخلّى عنها**»[٤٠].

إبراهيم غوشة نفسه، كان قد صرّح لصحيفة السبيل «إن حماس تمثل الشعب الأردني من أصول فلسطينية»[٤١]، وذلك في أثناء اعتقال قادة حماس (خلال المفاوضات)، وفي هذين الموقفين إشارة ضمنية إلى قضايا رئيسة في تصور حماس الاستراتيجي للأردن:

– إنه ساحة رئيسة من ساحات نفوذ الحركة ونشاطها التنظيمي والسياسي، لأنه يحتوى على أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة، ومرشح مستقبلاً لـ«صِيغةٍ ما» من العلاقة مع الفلسطينيين، لذلك تحرص الحركة على حضور فاعل لها، بخاصة في مواجهة المنظمات الفلسطينية الأخرى.

– إنّ حماس من خلال «الواجهة الإخوانية»، ونفوذها في قيادة الجماعة تسعى لأن تكون طرفاً غير مباشر في المعادلة الداخلية الأردنية، وذلك عبر «تمثّيل الأردنيين من أصول فلسطينية» والفلسطينيين المقيمين في الأردن، في سياق الأسئلة المتزايدة حول أبعاد ومساحة دور هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة في النظام السياسي خلال المرحلة المقبلة.

إذن، نحن أمام تصورين مختلفين لرؤية حماس للأردن؛

الأول، الموقف المعلن الرسمي للحركة وهو عدم التدخل في الشأن الأردني، حتى عبر جماعة الإخوان المسلمين، رفض التوطين والوطن البديل وأي حل للقضية الفلسطينة على حساب الأردن.

أما الثاني فهو موقف خصوم الحركة إذ يرون أنّها تعتبر الأردن ساحة نفوذ ونشاط سياسي (وأمني)، وتستثمر «الواجهة الإخوانية» لتعزيز حضور الحركة داخل المجتمع الأردني (تحديداً من أصول فلسطينية).

قبل الولوج إلى مناقشة معمّقة سعياً لفض الاشتباك بين رؤية كل طرف للآخر (الأردن وحماس) ومحاولة الخروج من «المناطق الرمادية» في محاولة لبناء تصور للمرحلة المقبلة وسيناريوهات وخيارات كل طرف، فإنّ ذلك يقتضي أولاً التوقف عند سؤال العلاقة بين جماعة الإخوان وحركة حماس، الذي يُمثّل عاملاً رئيساً في وضع نموذج يفسر صيغة العلاقة ومحدداتها بين الحركتين من جهة، وعلاقتهما بالنظام الأردني من جهة أخرى.

-٣-

إخوان الأردن وحماس
من «ولادة شرعية»
إلى أسئلة الهوية والنفوذ

يعكس الصراع (اليوم) داخل جماعة الإخوان المسلمين بين جناحيها الرئيسين (الحمائم والوسط- التيار الإصلاحي لاحقاً) و(الصقور والتيار الرابع- المقربين من حركة حماس) قضية مركبة، أحد أبعادها داخل الجماعة، والثاني في العلاقة بينها وبين حركة حماس.

وفيما كان قرار إنشاء تنظيم بلاد الشام (الأردن والضفة الغربية وغزة) في العام ١٩٧٨، محطة تاريخية مهمة في بناء العلاقة بين إخوان الأردن وفلسطين، ثم الإعلان عن وجود حركة حماس منعطفاً آخر، فإنّ قرار حماس في العام ٢٠٠٦، بفك الارتباط عن إخوان الأردن، ثم انتخاباتها التنظيمية في العام ٢٠٠٩، منعطفاً آخر يعيد طرح أسئلة الهوية السياسية لجماعة الإخوان في الأردن وتعريف صيغة علاقتها بحركة حماس، وما يترتب على ذلك من استحقاقات على صعيد نظامها الأساسي وأولويّاتها وعلاقتها بنظام الحكم في الأردن.

في سبيل تفكيك هذه العلاقة وتحديد أبعادها ومحاور الخلاف الحالية، والاحتمالات المستقبلية، فإنّ ذلك يقتضي استعادة المراحل التاريخية التي مرت بها وما آلت إليه اليوم، إذ يمكن تقسيم تلك المراحل، بعد الإعلان رسمياً عن انطلاق حركة حماس إلى ثلاث مراحل رئيسة:

- «تنظيم الظل» داخل الجماعة (١٩٩١-١٩٩٩)
- خروج الحركة واكتسابها طابعاً دولياً (١٩٩٩- ٢٠٠٦)
- فك الارتباط ووضع نظام أساسي جديد لحماس

مرحلة النشاط في الأردن
«تنظيم الظل» ينمو داخل الجماعة

كانت عودة المكتب السياسي لحركة حماس من الكويت، في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبدء نشاطه السياسي والتنظيمي في الأردن بمثابة مرحلة جديدة في العلاقة بين الحركة وجماعة الإخوان المسلمين.

انطلق نشاط حركة حماس السياسي والإعلامي، في البداية، من خلال جهاز فلسطين، وكان المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين يحضر اجتماعات شورى حماس، مستثمراً الواجهة الفلسطينية، في حين كان أبناء حماس يتحركون وينشطون من خلال المؤسسات الإخوانية.

مع وصول حركة حماس إلى الاتفاق غير المكتوب مع الحكومة الأردنية (في العام ١٩٩٣) بدأت الحركة تؤسس مكاتبها المستقلة، التي لم تقتصر على نشاط المكتب السياسي، إنّما شملت تأسيس مؤسسات إعلامية ومراكز دراسات وشركات تجارية، بالتزامن مع تجنيد أعضاء جدد في الحركة من داخل جماعة الإخوان وبالاتفاق معها، لخدمة أهداف الحركة ونشاطاتها المختلفة.

من المؤسسات الإعلامية التي أسستها جماعة الإخوان صحيفة السبيل، ومراكز دراسات، ومجلة فلسطين المسلمة، التي أغلقت الحكومة الأردنية مكاتبها لاحقاً.

يقدّم المراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان، عبد المجيد ذنيبات شهادته على تلك المرحلة بالقول: إنّ قانون المطبوعات والنشر الجديد (حينذاك) كان يشترط وضع حساب مالي للصحف، لم تكن الجماعة قادرة على توفيره لاستمرار صدور صحيفة الرباط الأسبوعية الناطقة باسمها حينذاك، فضلاً عن محدودية إمكانيات الجماعة في الاستمرار بإصدار صحيفة أسبوعية، وقد عرضت حركة حماس استبدال صحيفة (الرباط) بأخرى جديدة مستقلة مالياً وإدارياً، وإن كانت مرتبطة بالجماعة وبحماس، وهو ما تمّ فعلاً فخرجت صحيفة السبيل الأسبوعية إلى النور.

ويؤكد الذنيبات أنّ الاتفاق مع حماس على فرز عددٍ من الأخوان وتجنيدهم مع الحركة كان بشرط أن يتم إعلام قيادة الإخوان بأسمائهم، وعدم تولي هذه الأسماء مواقع قيادية داخل الجماعة، لكنّ قيادة الجماعة كانت تُفاجأ بين حين وآخر بتجنيد أعضاء من دون علمها، مما كان يؤدي إلى مشكلات داخلية بين الطرفين.

التمازج التنظيمي واستمرار الخلافات بين حماس وتيار الوسط (الذي اتسع نفوذه داخل الجماعة بصورة ملحوظة منذ منتصف التسعينات، وبلغ ذروته في العام ١٩٩٧)، زرع ملامح استقطاب جديد داخل الجماعة بين ذلك التيار (الذي يمثّل الجيل الثالث والرابع من أبناء الجماعة) وبين حركة حماس وأنصارها داخل الجماعة.

تمحور الخلاف حول نفوذ حماس وأولويات الجماعة. ففي حين كان تيار الوسط يدفع نحو الاهتمام بالشأن المحلي الأردني وبقضايا التنمية والإصلاح السياسي (وقد وُسم هذا الاتجاه لاحقاً بتيار الأردنة)، في حين كان تركيز حماس وأنصارها على اعتبار الأردن ساحة حيوية لدعم العمل المقاوم في فلسطين.

خلال تلك السنوات بدا تراجع حضور جماعة الإخوان داخل المجتمع الشرق أردني وازدياد شعبيتها داخل المجتمع الأردني- الفلسطيني، انعكاساً لصعود حماس في فلسطين وصدى عملياتها المسلّحة، مع تراجع العملية السياسية.

شكّلت لحظة إعلان الحكومة الأردنية عن حظر حماس ونشاطها السياسي والإعلامي في الأردن، وإخراج المكتب السياسي من عمان (في العام ١٩٩٩) نقطة تحول رئيسة في الاستقطاب داخل الإخوان. وبدأت الشرارة عندما صدرت تلميحات وتصريحات من قادة حماس، خلال تلك الأزمة وغداتها، تصف موقف قيادة الإخوان وتيار الوسط بالسلبي في التعاطي مع مسألة اعتقالهم، مما أدّى لاحقاً إلى بروز تيار جديد من الأعضاء، الأخوان الموظفين مع الحركة والمجندين لها والمتعاطفين معها، يمثل القطب الآخر في الجماعة[٤٢].

في تعليقه على تلك المرحلة ينتقد إبراهيم غوشة أداء قيادة جماعة الإخوان (أغلبها من تيار الوسط)، خلال الأزمة، لتعاملهم معها باعتبارهم وسيطاً بين الحركة والحكومة، لا طرفاً مؤيداً لحماس فيها، ويرد غوشة الخلاف مع قيادة الجماعة إلى المرحلة السابقة، وبصورة خاصة عام ١٩٩٨، إذ يقول «في هذه الفترة، بدأت تطفو على السطح بعض التباينات بين سياسة قيادة

الإخوان المسلمين وقيادة حركة حماس. وكان هناك في الإخوان المسلمين خط يدعو إلى أن يكون الهمّ الداخلي المحلي، أي البعد الأردني، هو همّ الإخوان، ويجب ألا يستغرق الإخوان المسلمون في البعد الفلسطيني أو غيره، وأن يركّزوا على البعد التربوي والاجتماع والخيري، والبيئي. وللأسف عندما كانت الحركة تتعرّض لضربة شديدة سنة ١٩٩٩ كان هذا الخط يعمل ضد هذه الحركة بالتأليب والتحريض. المهم أنّ هذا التباين ازداد بين قيادة الإخوان وحماس، وكان من نتيجته فيما بعد عدم السماح للأخ خالد مشعل باستعمال غرفة في المركز العام كمكتب خاص له، وقد انتزعت منه»[٤٣].

النص السابق، لغوشة، يكشف، بقدر كبيرٍ من الوضوح والصراحة، المستوى المتقدم الذي وصلت إليه خلافات حماس مع تيار الوسط– الإخواني.

إذ يوجّه غوشة اتهاماً معلناً لهذا التيار (الخط) بأنه كان يمارس «التأليب والتحريض» ضد الحركة، ويشكك غوشة بمواقف المراقب العام آنذاك، عبد المجيد ذنيبات، من حماس.

يختلف إبراهيم غرايبة (أحد الأسماء البارزة في تيار الوسط آنذاك) مع رواية غوشة وموقفه من تيار الوسط، إذ يرد غرايبة الخلاف بين تيار الوسط وقادة حماس إلى إنشاء حماس «تنظيم ظل» داخل جماعة الإخوان، خلال السنوات منذ العام ١٩٩١–١٩٩٩، أي فترة تواجد المكتب السياسي لحركة حماس في الأردن.

فقد تزامنت عودة قادة المكتب السياسي لحماس إلى الأردن مع سيطرة تيار الحمائم على المكتب التنفيذي، الذي فتح لهم الباب واسعاً أمام النشاط والعمل، لكنه طلب منهم ألاّ يجندوا أيّاً من الإخوان إلاّ بعد أن يعلموا المكتب التنفيذي بذلك من جهة، وألاّ يصل أيٌّ من هؤلاء الموظفين والمجنّدين إلى مواقع تنظيمية عليا، من جهة أخرى، كي لا تقع الجماعة في مأزق ازدواجية القيادة والتنظيم، وتحرج أمام النظام والرأي العام.

إلاّ أنّ حماس لم تكن تلتزم بتعهداتها، وفقاً لغرايبة، فقد كانت تبني تنظيماً آخر داخل الإخوان، وتتوسع في تجنيد أعضاء الجماعة داخل حماس، من دون إعلام القيادة، التي كانت تكتشف ذلك من اعترافاتهم بعد أن تتم عملية الاعتقال بحقهم من قبل المخابرات العامة الأردنية.

كما كان المكتب السياسي لحركة حماس حريصاً على الوصول بأولئك المُجنّدين إلى مواقع قيادية وإدارية في الجماعة، مما خلق شرخاً في الثقة وولّد أزمة داخلية بدأت بالتجذّر والاتساع مع مرور الوقت.

حماس تصبح لاعباً إقليمياً
إعادة هيكلة «الاستقطاب» في الجماعة

شهدت المعادلة الداخلية الإخوانية تغيراً بنيوياً بعد خروج قيادة حماس من الأردن، وقد ألقت تصريحات قادة حماس الغاضبة من قيادة الإخوان (تيار الوسط) بذور ذلك التغيّر. فبدأت المجموعة الشابّة والنشطة، المقربة من حماس، التي كانت سابقاً متحالفة مع تيار الوسط، بالبروز العلني إلى السطح، وتوجيه الانتقادات اللاذعة لقيادة الإخوان، وأخذت ترتفع وتيرة التسريبات الداخلية إلى الصحف، وتحديداً ضد نائب المراقب العام آنذاك، عماد أبو دية، إذ كان الرقم الأول والأهم في تيار الوسط.

تزامن ذلك، مع تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، التي ألقت بظلالها على العلاقة بين الجماعة والدولة، بخاصة في مرحلة المظاهرات والمسيرات، إذ تمّ مواجهتها بقسوة من قبل الدولة.

ومع ذلك، كانت أغلب هتافات الإخوان وشعاراتهم في المسيرات تدعو إلى «عودة قادة حماس إلى الأردن»، وقد استثمرت مجموعة، اعتُبرت مقربة من حماس، العواطف المتأججة، واتكأت على المحصول الشعبي لحماس في ترويج نفسها داخل الإخوان بأنّها التيار الأقرب لحماس، وأنّها على علاقة بقيادة الحركة في الخارج، كما يروي أحد قادة جناح الحمائم.

في الأثناء، كانت حماس تكتسب طابعاً دولياً، وترسُمُ ملامحَ تحالفاتٍ إقليميةٍ مع دمشق وطهران، وتنشط في علاقاتها مع الدول العربية، فلم يعد استمرار وجودها تحت عباءة «جهاز فلسطين» وولايته متناسباً مع حجمها الجديد.

في إخوان الأردن، ومع بدء «التيار الرابع» (الذي يعد مقرباً من حماس) بالإعلان عن نفسه، واتخاذه نشاطاً تنظيماً يعزز وجوده ونفوذه داخل الجماعة، جرت إعادة هيكلة للتحالفات داخل الجماعة، وفقاً للمعادلة الجديدة، التي تشكل حماس طرفاً غير مباشر فيها، فبعد تمايز التيار الرابع تحالف مع تيار الصقور، في حين أعاد الوسط تحالفه مع تيار الحمائم، وجرت الانتخابات التنظيمية في العام ٢٠٠٢ على هذا الأساس.

تحت وطأة الخلافات مع حركة حماس والتسريبات الصحافية والتعبئة الداخلية ضد تيار الوسط، سيطر التيار الرابع المتحالف مع الصقور على أغلبية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي، وانزوى جناح الوسط والحمائم إلى خارج القيادة، مع بقاء عبد المجيد ذنيبات (مراقباً عاماً للإخوان) في ظل تقليد (كان) لدى الجماعة بأن يكون المراقب العام من أصول أردنية، مع استمرار حضور جناح الوسط والحمائم في المكتب التنفيذي لجبهة العمل الإسلامي[٤٤].

المفاجأة كانت مع عودة الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٣، (بعد حل مجلس النواب وتعطيله عامين)، إذ قررت الجماعة المشاركة في الانتخابات، من خلال مجموعة من الشباب (من خارج المكتب التنفيذي للجماعة والجبهة)، أغلبهم من ذوي أصول فلسطينية، مما دفع قيادات في جناح الوسط والحمائم إلى التساؤل فيما إذا كان ذلك يمثل صفقة بين النظام وجناح الصقور والمقربين من حماس، تحمل ترتيبات لاحقة، في سياق أجواء احتلال العراق وبروز الضغوط الأميركية على الحكومات العربية لإحداث إصلاحات سياسية، مما انعكس بوضوح في مبادرة الإصلاح الشرق أوسطية، التي أعلنها وزير الخارجية الأميركي آنذاك كولن باول.

ما يلفت الانتباه أنّ الإخوان حصدوا في تلك الانتخابات سبعة عشر مقعداً، منها أربعة عشر مقعداً أغلبهم لشباب من أصول فلسطينية، وقد أصدرت جبهة العمل الإسلامي في العام ٢٠٠٥ مبادرتها للإصلاح السياسي، بالتوازي مع جماعة الإخوان في كلٍّ من مصر وسورية، وتتضمن قبولاً بالديمقراطية والتعددية، تتجاوز في مضمونها الاختلاف التاريخي بين الصقور والحمائم حول الديمقراطية والتعددية، ما يضع المناظرات الإخوانية الداخلية على سكة أخرى مختلفة، بدأت تتركز حول هوية الجماعة وأولوياتها[٤٥].

في بدايات العام ٢٠٠٦، وبعد أن تلقّت حماس (خلال العام الذي سبقه) ضربات أمنية وعسكرية قاسية بلغت ذروتها مع اغتيال زعيم الحركة الروحي أحمد ياسين وأحد أبرز قادتها عبد العزيز الرنتيسي، وتشديد الطوق على رقبة الجناح العسكري لحركة حماس، بدت إرهاصات وملامح

تحول في موقف الحركة من العملية السياسية في الأراضي المحتلة، ما تمخض عن قرار المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وتالياً الحصول على أغلبيته المطلقة.

المفاجأة كانت مع الانتخابات التنظيمية الإخوانية، التي تلت ذلك بأسابيع قليلة، إذ حصد جناح الوسط والحمائم أغلبية مقاعد مجلس الشورى، وانتزع القيادة مرّة أخرى من يد تحالف التيار الرابع وتيار الصقور.

إلاّ أنّه وفقاً لأنظمة الجماعة، اختار مجلس الشورى السابق أميناً عامّاً للجبهة (يُصنِّفه جناح الحمائم والوسط بأنه من «مجموعة حماس»)، مما نقل الأزمة الداخلية إلى مرحلة متقدمة، إذ جاء زكي بني ارشيد مع مكتب تنفيذي في الجبهة أغلبيته من جناح الحمائم والوسط والمستقلين، ومع قيادة إخوانية جديدة من الاتجاه نفسه.

من «سوء طالع» جناح الحمائم والوسط أنّ اختيار بني ارشيد ترافق مع عودتهم إلى قيادة الجماعة بالتزامن مع فوز حماس الساحق وارتفاع صوت التيار المتخوف داخل الدولة من نفوذ حماس في الإخوان، ومن ارتفاع سقف طموح الجماعة السياسي[٤٦].

تلك اللحظة التاريخية «أودعت» قيادة الجماعة في سلسة أزمات مع نظام الحكم، بدءاً من الهجوم الرسمي الشرس على اختيار بني ارشيد، وتصريحات الأخير التي استفزت مؤسسات الدولة، وصولاً إلى زيارة أربعة نواب لبيت الزرقاوي واعتقالهم ومحاكمتهم، وتوقيع قيادة الجماعة على بيان تؤكد فيه وسطيتها والتزامها بـ«ثوابت الدولة»[٤٧].

ثم تجذرت الأزمة مع انتخابات بلدية ونيابية، استهدفت فيها مؤسسات الدولة (باعتراف سياسيين ورسميين)، نفوذ الجماعة السياسي، ودفعت باتجاه إعادة هيكلة دور «الإخوان» في المعادلة الداخلية، وقد برز ذلك في مصادرة جمعية المركز الإسلامي من الجماعة.[٤٨]

خلال تلك المرحلة لم يُخفِ جناحُ الحمائم والوسط أجندته السياسية، وبرز ذلك مع تصريحات المراقب العام المنتخب (السابق)، سالم الفلاحات، التي أكّد فيها على أنّ الجماعة ستولي الشأن الوطني- المحلي وقضية الإصلاح السياسي وهموم المواطن الأردني أولوية في خطابها ونشاطها، ما كان يمثل – بدوره – رسالة مشفّرة، إن جاز التعبير- للتيار الآخر، الذي يرفض ذلك، ويصرّ على مركزية القضية الفلسطينية في خطاب الجماعة، وفي تحديد مواقفها السياسية[٤٩].

ذلك، أيضاً، تزامن مع دخول المنطقة في حالة من «الاستقطاب الإقليمي» بين معسكري الممانعة والاعتدال، مما عزز من السجال داخل الإخوان حول أجندة الجماعة ومواقفها السياسية.

فقد اتجه جناح الحمائم والوسط إلى التهدئة مع الدولة، والتأكيد على الاستقلال عن حركة حماس تنظيمياً وسياسياً، مع بقاء التأييد والمناصرة لها، والحفاظ على «المعادلة الداخلية» بعيداً عن العاصفة الإقليمية.

المفارقة أنّ أجندة جناح الوسط والحمائم وقعت بين مواقف كلٍّ من الدولة والجناح الآخر، التي خضعت للحسابات الإقليمية!

فمن جهة، كان مطبخ القرار في عمان قلقاً من النفوذ المتنامي لحركة حماس في الأراضي المحتلة، ومن علاقتها الوطيدة بمعسكر الممانعة، وقد ربط جماعة الإخوان داخلياً بذلك، ورفض الاعتراف بأجندة جناح الحمائم والوسط، معتبراً أنّها لا تمس جوهر توجه الجماعة ولا تنفي التحولات العميقة في مسارها وخروجها عن المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة بينها وبين النظام.

كان هدف «مطبخ القرار» الرسمي الأردني في سياسات إضعاف الإخوان مزدوجاً، يصيب في شق منه الجماعة ويحدّ من نفوذها السياسي من جهة، ومن جهة أخرى يُؤمِّن الجبهة الداخلية ضد نفوذ حماس وقوتها، لعلاقتها بمعسكر الممانعة.

على الطرف الآخر، فإنّ قيادات جناح الصقور والتيار الرابع، الذين لم يكونوا بالقيادة، رفعوا سقف خطابهم السياسي، ودفعوا بالأزمة مع النظام إلى مرحلة متقدمة، مما وضع القيادة الوسطية بين فكي كمّاشة، في الوقت الذي بدأ فيه (هذا الجناح) بعملية تعبئة للقواعد الإخوانية ضد «المواقف الضعيفة» للقيادة في مواجهة سياسات النظام القاسية بحق الجماعة.

الانتخابات النيابية (٢٠٠٧) كانت حدّاً فاصلاً في المعادلة الداخلية الإخوانية، وخلقت نقاشاً واسعاً. إذ حرص جناح الحمائم والوسط على تقديم قائمة تخلو تماماً من الأسماء الجدلية، وتمتاز بالسمة المعتدلة، وبأغلبية أردنية، في محاولة لتوجيه رسالة سياسية واضحة، متعددة الأبعاد؛ في بعدها الأول داخلي يمنح الجماعة نخبة نيابية على خط جناح الحمائم والوسط، مما يُضعِفُ من التيار الآخر تنظيمياً، وفي بعدها الثاني سياسي إلى النظام، يُظهِر نوايا «القيادة الوسطية» بالحفاظ على خطوط الاتصال والعلاقة مع الدولة، وقد اقتصر الإخوان على ترشيح ثلاثين شخصية فقط، للتأكيد على عدم رغبة الجماعة في تغيير قواعد اللعبة الداخلية.

في الوقت نفسه، عمل المكتب التنفيذي (السابق) الوسطي على تغيير معادلة مجلس الشورى، وذلك بتقليص حصة المكاتب الإدارية في الخليج (الأقرب في توجهاتهم إلى حماس) من اثني عشر مقعداً إلى أربعة فقط، وتوزيع الثمانية مقاعد الأخرى على شُعبٍ إخوانية أردنية، ما يضمن نفوذاً وحضوراً لجناح الوسط في القيادة، في ظل أغلبية عددية داخل الجماعة للأردنيين من أصول فلسطينية، وهم أقرب إلى المجموعة المقربة من حماس.

الصدمة القاسية والضربة الحاسمة جاءت في الانتخابات النيابية، إذ أفشلت الدولة القائمة الإسلامية، بالتوازي مع جهود بذلها التيار الآخر في الجماعة ضد القائمة، ما أدّى إلى خسارة ثقيلة للإخوان في تلك الانتخابات، لم يتذوقوها خلال العقود الأخيرة، وتمثّلت بحصولهم فقط على ستة مقاعد، من أصل ١١٠[٥٠].

في تعليق أحد قادة جناح الحمائم والوسط على تلك المرحلة يقول «كانت جملة السياسات التي أخذها المكتب التنفيذي السابق تسعى إلى إعادة توجيه بوصلة الجماعة باتجاه الهَمّ الوطني والحد من نفوذ حماس، لذلك تمّ تغيير الدوائر في مجلس الشورى، وجرى اختيار قائمة معتدلة، ولو نجحت تلك القائمة لتكرس نفوذ الوسط والحمائم بصورة كبيرة داخلياً، لكن (الهدية) كانت ثمينة من الدولة للتيار الآخر، فأفشلوا تلك القيادة ووضعوها في مأزق حقيقي»[٥١]!

مخرجات الانتخابات النيابية انعكست بصورة مباشرة وساحقة على الصراع الداخلي الإخواني، مما منح التيار الآخر قوةً معنوية في مواجهة جناح الحمائم والوسط، ودفعت تلك الأزمة إلى انتخابات مبكرة للشورى، تمكن فيها جناح الصقور والتيار الرابع من السيطرة على شورى الإخوان، وأعادوا تشكيل المكتب التنفيذي مناصفة مع الحمائم (خمسة مقابل أربعة)، مع تسجيل سابقة تاريخية في سجل الجماعة تتمثل بوجود مراقب عام (د. همام سعيد) محسوب على الصقور، ومن أصول فلسطينية.

في مجلس الشورى، تمكّن الصقور والتيار الرابع من الحصول على ٢٦ مقعداً مقابل ٢٥ غير ثابتة للجناح الآخر.

لم تهدأ الأزمة الإخوانية بعد الانتخابات، وبقيت الخلافات قائمة وفاعلة بين جناحي الجماعة، بالرغم من كل التفاهمات والصفقات التي عُقِدت بينهم.

تداعيات الأزمة الإخوانية أدّت إلى حلّ المكتب التنفيذي لجبهة العمل الإسلامي، واستقالة (أو إقالة) أمينه العام المحسوب على المقربين من حماس، زكي بني ارشيد، وانتخاب مكتب تنفيذي جديد، خارج إطار التنافس والاستقطاب التنظيمي الداخلي، يرأسه د. إسحاق الفرحان، وهو أحد قيادات الحمائم، لكنه بقي بعيداً عن الأزمة الداخلية في السنوات الأخيرة.

ما بعد قرار فك الارتباط بالإخوان
سؤال الهوية السياسية والنفوذ

من أبرز المنعرجات التاريخية التي مرّت بها جماعة الإخوان المسلمين قرار حركة حماس فك الارتباط بالجماعة، وقد نجم على ذلك إنشاء تنظيم مستقل رسمياً لحماس يشمل الإخوان المسلمين الفلسطينيين، في الضفة الغربية وغزة والفلسطينيين في الخارج.

ترتب على ذلك القرار، عملياً، نهاية تنظيم الإخوان المسلمين لبلاد الشام (الذي تأسس في العام ١٩٧٨، وقد أضيفت فيه غزة إلى كلٍّ من إخوان الأردن والضفة الغربية، ثم تأسس جهاز فلسطين، مع انطلاق الانتفاضة).

انفصال حماس عزّز من حالة الاستقطاب التنظيمي الداخلية في الإخوان، ونقلها إلى مرحلة أكثر جدية، لسببين رئيسين:

الأول، يتعلّق بالمكاتب الإدارية في الخليج العربي (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر)؛ فقد كانت تشكل سابقاً رُكناً رئيساً في تنظيم الإخوان لبلاد الشام، وتحظى بتمثيل يصل إلى إثني عشر مقعداً في مجلس شورى الإخوان، قبل أن يُقلّصه المكتب التنفيذي السابق (الوسطي) إلى أربعة مقاعد، بعد إعلان حماس الانفصال.

الخلاف حول المكاتب الإدارية في الخليج مسألة مُركّبة ذات شقّين؛ الأول بين الإخوان وحماس والثاني داخل جماعة الإخوان.

فهذه المكاتب تضمُّ خليطاً من أردنيين وفلسطينيين (بعضهم يحمل الرقم الوطني الأردني وآخرون لا يحملونه)، وقد برز سؤال تمثيل هذه المكاتب، بعد انفصال حماس عن الإخوان. إذ دعت حماس إلى «تمثيلهم المزدوج» في شورى الإخوان وحماس.

رفض جناح الحمائم والوسط هذه الازدواجية، التي تخلق حالةً من التداخل بين تنظيمي الإخوان، وهو مخالف، وفقاً للحمائم، للنظام الأساسي لجماعة الإخوان، وكذلك يؤدي إلى تداخل الساحتين الأردنية والفلسطينية، ما يخلق أزمة قانونية– سياسية للجماعة، فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين المشهد السياسي الفلسطيني والأردني.

أحيل الأمر إلى مكتب الإرشاد العالمي، وقرّر الموافقة على انفصال حماس (بالرغم من معارضة أغلبية شورى الإخوان لذلك)، مع إبقاء تمثيل المكاتب الإدارية في كلٍّ من حماس والإخوان شاغراً إلى حين التوصل لاتفاق بين الطرفين[٥٢].

بالفعل؛ جرت انتخابات شورى حماس لاحقاً، وتمّ فيها التجديد لخالد مشعل (للمرة الرابعة)، وبقي تمثيل المكاتب الإدارية خلافياً، مع استمرار الحوار داخل الإخوان وبينهم وبين حماس حول وضعية المكاتب.

جناح الحمائم والوسط يتبنى موقف «التبصير والتخيير»، ويقتضي ذلك تشكيل لجنةٍ تذهب إلى تلك المكاتب الإدارية وتتحدث مع الإخوان (الذين يحملون أرقاماً وطنية أردنية) حول أبعاد اختيار الإخوان أو حماس، وما يترتب عليه من أبعاد سياسية وقانونية، ثم يُخّير الأفراد بين التنظيمين، ويتم الاستقلال التنظيمي بصورته الكاملة.

وفقاً لهذه الرؤية، فإن من يختار البقاء ضمن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فلا يحق له التمثيل في مجلس شورى الجماعة، ويتم التعامل مع أفراد المكاتب الإدارية لا بصفتها السابقة، بل باعتبارهم «إخواناً أردنيين مغتربين»[٥٣].

في خلفية تشدد جناح الحمائم والوسط تجاه تمثيل المكاتب الإدارية هاجسٌ كبير يتمثّل بأنّ احتفاظ المكاتب الإدارية باثني عشر مقعداً في شورى الإخوان، مع ولاء أغلبيتهم لحماس وعملهم معها، سيؤدي إلى اختلال كبير في المعادلة الداخلية لصالح التيار المقرب من حماس، وتحول الجماعة إلى «ساحة نفوذ» خلفية لحماس.

في المقابل، يرفض خالد مشعل الزج باسم حماس في أي صراع إخواني، ويؤكد أنّ الحركة على مسافة واحد من جناحي الجماعة، وليس لها علاقة «بمن يضرب بسيفها أو ضدها في الجماعة»، ويرى أنّ ما يحصل هو صراع داخلي محض، ويؤكد أنّ حماس أبلغت الإخوان بأن يتوافقوا فيما بينهم، وأنّها تقبل بأي اتفاق حول المكاتب الإدارية.

أمّا قصة «تنظيم الظل» لحماس داخل إخوان الأردن، فيرى مشعل أنّ هذه الدعوى تعود لمحاولة مدير المخابرات العامة الأسبق سميح البطيخي في الإيقاع بين جماعة الإخوان وحماس، وتفجير الأزمة الداخلية الإخوانية، فليس لحماس أي نفوذ أو تنظيم داخل جماعة الإخوان المسلمين، وهنالك قرار في مؤسسات الحركة بعدم التدخل في شؤون الإخوان.

ويرفض مشعل، كذلك، دعوى أنّ حماس تدفع أموالاً للجناح المتشدد في الإخوان، ويؤكد أنّ هنالك أموالاً تأتي من الخارج للجماعة بصورة مستمرة، لكن ليس عن طريق حماس[٥٤].

البعد الثاني يتعلّق بسؤال الهوية السياسية للجماعة: فبعد انفصال حماس، وفق نظام أساسي مستقل، فإنّ ذلك يقتضي أيضاً، وفقاً لجناح الحمائم والوسط، إعادة النظر في مسار جماعة الإخوان في الأردن، ونظامها الأساسي، أولوياتها، وصيغة علاقتها بحركة حماس.

هنا، تحديداً، تبرز إشكالية «تنظيم الظل»، وواجهته اليوم جناح الصقور والمقربين من حماس. ففي حين يعلن جناح الوسط ضرورة الفصل التنظيمي التام مع حركة حماس، وصوغ الأجندة السياسية والإصلاحية للجماعة، وفقاً لاعتبارات وطنية أردنية، فإنّ الجناح الآخر يدفع باتجاه علاقة عميقة مع حماس، ولديه موقفٌ رماديٌّ من قرار فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن (الذي أعلنه الراحل الحسين في العام ١٩٨٨)، ما يعني – ضمنيّاً– تداخل الساحتين الفلسطينية والأردنية، في تصور هذا الجناح[٥٥].

ذلك الخلاف ينعكس، بالضرورة، على علاقة الجماعة بالمحيط السياسي والدولة الأردنية، فيما إذا كان تعريف الجماعة سيكون أنّها حركة إسلامية أردنية، أم امتداد لحركة حماس في الأردن، وفي كلا الحالتين ثمة استحقاقات مختلفة.

تمخّض عن هذه الأزمة، مرحلياً، استقالة أعضاء المكتب التنفيذي في الجماعة، المحسوبين على جناح الحمائم والوسط، وقد ضمّنوا الاستقالة الأسباب المباشرة وغير المباشرة، التي دفعتهم إلى ذلك، ومنها سؤال العلاقة مع حركة حماس، وقضية المكاتب الإدارية في الخليج.

موقف الدولة خلال الأزمة الإخوانية أخذ طابع «المراقب»، ويبدو التحول في تصور الدولة يتمثل بدعمها غير المباشر لجناح الحمائم والوسط، بعد أن كانت سابقاً ترفض الاعتراف به وتعتبره ضعيفاً وهشّاً، فإنّها اليوم تعوّل على دوره في الحدّ من نفوذ حركة حماس داخل الجماعة، وإن كان ذلك الموقف الرسمي لم يتخذ خطوات واضحة وقوية، بقدر ما تشي به بعض المؤشرات والتسريبات الجانبية والجزئية هنا وهناك.

مع ذلك، لا يبدو أنّ مطبخ القرار (في عمّان) قد تخلّى عن «رهانه الاستراتيجي» في إضعاف الجماعة بصورة عامة، وقد ينظر إلى الأزمة الداخلية الحالية أنّها بمثابة «هدية ثمينة» للدولة، إذ تنشغل قيادات الجماعة في إضعاف الجماعة سياسياً وشعبياً على قاعدة «بيدي لا بيد عمرو».

في البيان الصحافي الذي أصدره أحمد الكفاوين (باسم الفريق المستقيل من المكتب التنفيذي) أعلن ضمنياً عن ولادة «التيار الإصلاحي» في الجماعة، من رحم جناح الحمائم والوسط. وفي ذلك تصويب لطبيعة المناظرة الحالية داخل الجماعة، التي تخضع اليوم إلى أسس وحيثيات جديدة مغايرة للسنوات السابقة[٥٦].

إذ لم تعد المناظرة السياسية الإخوانية بين صقور (يرفضون الديمقراطية ويكفّرون النظام، ينتمون لمدرسة سيد قطب) وحمائم (يمثلون تياراً معتدلاً براغماتياً في علاقته بالنظام)، فهذه «الوصفة» انتهت منذ سنوات.

يتموضع الخلاف الحالي بين تيارين أساسيين، الأول أعاد تسمية نفسه بالإصلاحي، يتبنّى أجندة تركّز على الإصلاح السياسي الداخلي، وعلى دور الجماعة في التنمية الوطنية، وفي المجتمع الأردني، وصيغة مستقلة للعلاقة بين الجماعة والجبهة، وبين الجماعة من جهة، ومع مؤسسات الحكم من جهة أخرى.

ويؤكّد هذا التيار على الهوية السياسية للجماعة باعتبارها «حركة وطنية إسلامية أردنية»، تتعاطف مع حركة حماس وتدعمها، لكنها مستقلة تماماً عنها. ولا يوافق هذا التيار على أي ازدواجية تنظيمية، ويدفع باتجاه وضع نظام أساسي جديد للجماعة يؤكد على إيمانها بالثوابت الوطنية الأردنية[٥٧].

أمّا التيار الآخر، لم يعلن عن نفسه صراحةً (بعض المصادر الصحافية المقرّبة منه أطلقت عليه مصطلح «الوحدوي»)[٥٨]، وإن كان يتحرّك داخل أطر الجماعة بصورة أكثر تنظيماً وترتيباً، فتقوم أجندته على التماهي مع مواقف حركة حماس، وعلى منح الاعتبارات الإقليمية (العلاقة مع القضية الفلسطينية) الأولية على الاعتبارات والمصالح الداخلية، في تحديد إحداثيات الجماعة، ويتجه جزء منه إلى تعريف جماعة الإخوان – ضمنياً– بأنّها «حركة إسلامية تمثل الأردنيين من أصول فلسطينية».

مواقف التيار الآخر تخلق حالة من التداخل بين الساحتين الأردنية والفلسطينية، وتجعل العلاقة مع حركة حماس غير واضحة بصورة قاطعة.

-٤-

في استقراء المرحلة المقبلة: غلبة الهواجس والغموض و«فجوة المصالح المشتركة»

من خلال تتبع المراحل التاريخية التي مرّت بها علاقة الأردن بحركة حماس، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، وصولاً إلى اللحظة الراهنة، فمن الواضح أنّنا أمام «غموض» من الجانب الأردني في تعريف مصالحه المتضاربة والمشتركة مع حركة حماس، ووضعها على طاولة الحوار الصريح العقلاني مع الحركة، في حين هنالك «مناطق رمادية» في خطاب الحركة وممارستها تجاه الأردن.

في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ مرحلة القطيعة ثم الأزمات المتقطّعة، ضعفت قنوات التواصل والحوار بين الطرفين، وتغلّبت الهواجس والشكوك على رؤية كل طرف للآخر، وذلك على حساب السعي إلى تحديد «أرضية مشتركة» يقف عليها الطرفان، تمثل قاعدة من التفاهمات والتوافقات، لا تلغي بالضرورة المسافة الشاسعة من تباينات الرهانات لكلٍّ منهما – على الأقل في اللحظة الراهنة– لكنّها تسمح بـ«إدارة الاختلاف» وتجنب الأزمات وتحقيق الحدّ الأدنى من المصالح المشتركة، في مواجهة تضارب الرؤى الحالي.

في الجزء الأخير من الدراسة سنتطرق إلى محاور رئيسة
– غياب الحوار الاستراتيجي و«شرخ الثقة المتبادل».
– استكشاف المناطق الرمادية: غموض سياسي مقابل دعوى وجود «تنظيم الظل».
– في ردم «فجوة» المصالح المشتركة: «إدارة الاختلاف»، «الحياد الإيجابي».

غياب الحوار الاستراتيجي..
و«شرخ الثقة المتبادل»

إذن، هنالك اتجاه رسمي وسياسي ما يزال مُصرّاً على رفض أي حوار استراتيجي مع حماس، للذرائع السابقة، ولوجود «شرخ ثقة»، كما يقول هذا التيار، ينبع من عدم احترام حماس لتعهداتها واتفاقاتها مع الأردن، ما يجعل الوثوق بمخرجات أي حوار غير عملي.

يردّ مشعل على ذلك، بأنّه لا توجد هنالك أي تفاهمات واتفاقات حالية بين الأردن والحركة حتى يقال أنّها تنتهكها، أو لا تلتزم بها، بخاصة في الجانب الأمني وفي النفوذ داخل جماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك، يقول مشعل إنّ من ثوابت حماس عدم المسّ بأمن أي دولة عربية، وليس فقط الأردن. لذلك ليس من سياسة الحركة التلاعب بأمن أي دولة.

يضيف مشعل بأنّ حماس أكثر حذراً وتأكيداً على عدم التدخل في الشئون الداخلية بالنسبة للأردن، لحساسية العلاقة معه، ولأنّها تأخذ طابعاً معقّداً تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية والجغرافية. لكن هذا لا يمنع الحركة من اتخاذ كافة السبل والأدوات «لدعم المقاومة في فلسطين، ولا مجال لذلك إلاّ من خلال دول الجوار»، فهذا من حقها، كما يقول مشعل.

لعلّ ما لم يقله مشعل، مباشرةً، أنّ ما يتم الحديث عنه أردنياً من نشاط أمني لحماس، لا يرتبط بالساحة الأردنية، إنّما في الساحة الفلسطينية، وبعبارة، فيها قدر من المجازفة في التحليل والقراءة، «الأردن ممر وليس مقراً للنشاط الأمني لحماس».

في السياق يجادل محمد نصر بأنّ موضوع النشاط الأمني لحماس طُرح في اللقاء مع المسئولين الأمنيين الأردنيين، وأنّ حماس نفت أي وجهة تستهدف الأمن الأردني، وأكّدت أنّ النشاط المذكور يخص الأراضي المحتلة. في المقابل، يشير مشعل إلى أنّ الحركة تتعرض، أيضاً، لمحاولات اختراق أمني أردني.

ومع ذلك، يؤكد مشعل أنّ **الحركة على استعداد للتوصل لاتفاق مع الأردن يضمن تفاهماً على كافة القضايا المثارة، بما يرضي الجانبين، ويحقق المصالح الاستراتيجية الأردنية، ويعيد بناء الثقة بين الطرفين**[٥٩].

على الطرف الآخر، تأكيدات مشعل السابقة لا تجد قبولاً لدى مسئولين وسياسيين أردنيين يمسكون بملف العلاقة مع حركة حماس، إذ يؤكدون أنّ هنالك نشاطاً أمنياً غير مبرر للحركة، يتم فيه استخدام أفراد من جماعة الإخوان المسلمين (يرفض المسئولون الكشف عن التفاصيل لاعتبارات أمنية)، ما يضعف كثيراً من مصداقية مشعل حول نوايا الحركة نحو الأردن.

يضيف مسئول أردني أنّ ما هو أخطر من ذلك أن نشاط حماس الأمني (حتى لو فرضنا توجيهه إلى الأراضي المحتلة)، يعتمد على أردنيين (حتى الأردنيين من أصول فلسطينية فإنهم يحملون الجنسية الأردنية الكاملة)، وهو مخالف للقانون الأردني ولمقتضيات المواطنة، من ناحية، ومخالف لالتزامات الأردن الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

وفقاً لهذا المسئول، القضية لا تتطلب اتفاقيات ولا تفاهمات، فمن قواعد القانون الدولي والعلاقات بين الدول والحركات والجماعات، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها، أمّا لجوء الأردن لتفاهمات مع حماس، فيبدو وكأنه طرف ضعيف غير قادر على حماية أمنه إلاّ بموافقة طرف خارجي، وهو أمر مرفوض تماماً[٦٠].

ويردّ المسئول على دعوى حماس بعدم التدخل في شأن إخوان الأردن، وبوقوفها على مسافة متساوية من جناحي الجماعة، بأنّ تصريحات ومواقف الجناح الآخر (الإصلاحي) تؤكد خلاف ذلك، فضلاً عن المعلومات الموثوقة لدى المؤسسة الرسمية الأردنية بوجود اختراقات لحماس بصورة واسعة وكبيرة في التنظيم الإخواني.

يتوارى، إذن، شرخ الثقة والمصداقية وراء الأزمة بين الأردن وحماس، مما يحول إلى الآن دون قبول الطرف الأردني بإجراء حوار استراتيجي مع حركة حماس.

إضاءة المناطق الرمادية
غموض سياسي مقابل «تنظيم الظل»

ثمة مناطق واسعة غامضة ورمادية في العلاقة بين الأردن وحماس، لم تخضع لحوار عقلاني معمّق، ولم يجرِ التفاهم حولها.

المؤسسات الرسمية الأردنية، من جهتها، لم تقدّم تعريفاً محدّداً، ذا طابع استراتيجي، لما تريده من حركة حماس، ولمآخذها عليها، بقدر ما اتسمت مواقف الأردن بالتذبذب والقلق تجاه الحركة، وبسياسات النفس القصير (يوما بيوم)، وذلك خلق شرخاً عميقاً بالثقة، ووضع هذه السياسات والمواقف في عهدة المتغيرات الإقليمية والداخلية من جهة، ولأمزجة وآراء من هم في موقع صناعة القرار الرسمي الأردني!

ليس مبالغة القول إنّ الثغرات الواسعة في السياسات الأردنية تجاه كلٍّ من جماعة الإخوان وحماس هي أحد الأسباب الرئيسة في الغموض والرمادية الحالية التي تصبغ العلاقة بين الطرفين.

بالعودة قليلاً إلى سياقات نمو جماعة الإخوان وحركة حماس نجد أن النظام الأردني هو الذي قام بدور رئيس في المخرجات الحالية.

ففي عقد السبعينات عملت الحكومات الأردنية المتتالية على إحلال جماعة الإخوان المسلمين محل المنظمات الفلسطينية في الساحة السياسية الأردنية، وقد كانت جماعة الإخوان تشمل الإخوان الفلسطينيين، ومُنحت الجماعة فرصاً ذهبية للنمو والصعود والانتشار، حتى أصبحت رقماً صعباً داخل المجتمع الأردني– من أصول فلسطينية، واستولت على أغلب النفوذ السياسي والشعبي السابق للفصائل الفلسطينية[٦١].

في المقابل، عملت سياسات النظام، وبصورة خاصة في فترة التسعينات على تفريغ جماعة الإخوان المسلمين من الأردنيين (من أصول أردنية)، وانحسر وجود الجماعة بعيداً عن المدن والقرى والأرياف الأردنية، وخرجت عشرات القيادات السياسية (من أصول أردنية) من رحم الجماعة، بالتزامن والتوازي مع تمدد نفوذ حماس، وانتشار الجماعة في المدن والأحياء، ذات الأغلبية الفلسطينية.

والحال أنّ ما آلت إليه هذه السياسات أنّها أخلّت بالتكوين التنظيمي للإخوان، وأضعفت التوازن الداخلي السابق، فمالت الجماعة بصورة كبيرة إلى المجتمع الفلسطيني، بل وأصبحت الانتخابات النيابية والبلدية مؤشراً مهماً يدل على نفوذ الجماعة المتفرد في المجتمع الفلسطيني، في المقابل أصبح الوجود الأردني في الجماعة محدوداً وبصورة خاصة تركّزَ في القيادة.

هذا «الخلل البنيوي» تزامن مع صعود حماس داخل الأراضي الفلسطينية بصورة واسعة، ومن الطبيعي أن تجد لها نفوذاً وحضوراً في المجتمع الأردني- الفلسطيني، لعوامل سياسية واجتماعية وسياسية مركّبة، بل أن يكون الأردنيون- الفلسطينيون حاضنة اجتماعية لحماس، كما هي الحال (مع فارق الجغرافيا والمجتمع والدولة) بين طالبان أفغانستان وباكستان والمجتمع البشتوني.

استشعار الدولة لهذا الخلل دفع إلى اتخاذ خطوات قاسية وحاسمة ضد حركة حماس، ومحاولة تصفية نفوذها في المجتمع الأردني عبر السياسات ذات الطابع الأمني، لكنه القاصر والعاجز عن تقديم وصفات استراتيجية تعيد التوازن وتردم الثغرات في علاقة الدولة بكلٍّ من الإخوان وحماس.

فضلاً عن ذلك، جرّت التحولات الإقليمية والعوامل الخارجية والداخلية الأردن إلى مواقف سلبية نقدية تجاه حركة حماس، لكن مع سدّ الباب تماماً أمام محاولات بناء حوار عقلاني واقعي بين الطرفين، قد يكفل هو حماية المصالح الأردنية وتحقيق جزء من مصالح حماس مع الأردن.

على الطرف الآخر، ما تزال مواقف حركة حماس (تجاه قضايا حساسة في ملف العلاقة مع الأردن) ذات طابع رمادي غير واضح.

وبالعودة إلى السنوات السابقة، فإنّ اتفاق الجنتلمان بين الحركة والأردن ألزمها بعدم التدخل في الشؤون السياسية الأردنية، وكذلك اتفاق المكتب السياسي للحركة مع قيادة الإخوان في الأردن، لكنّ الحركة، وفقاً لدعاوى الدولة وحتى الجناح الإصلاحي في جماعة الإخوان، لم تلتزم بذلك، فقد وسّعت من تجنيد أعضاء الإخوان في صفوفها، وخرقت الاتفاقيات الأدبية، وبنت مؤسسات إعلامية وتجارية وثقافية تابعة لها، وأرادت تحويل جماعة الإخوان في الأردن إلى جزء من نفوذها في المجتمع الأردني- الفلسطيني، من دون أن تكترث بالتجارب الخطرة الشبيهة السابقة، التي مرّت بها المنظمّات الفلسطينية.

وفي التفكير بصورة أكثر دقة وعمقاً بالتموضعات الراهنة، نجد أنّنا أمام أربعة أطراف لا ثلاثة، الدولة وحماس و«الجناح الإصلاحي- الأردني» في الإخوان، والجناح «الوحدوي- الفلسطيني» في الإخوان، ولكلّ أجندته ورؤيته وتصوراته.

ربما يتمثّل مأزق الجناح الأردني– الإصلاحي في الإخوان بضعف حضوره التنظيمي والعددي داخل الجماعة اليوم، لكن قيمته الرئيسة تكمن في دوره السياسي وحضوره في المشهد الوطني، ومنحه صيغة عابرة للثنائية الأردنية– الفلسطينية، بالرغم من حالة الإضعاف والحصار المشترك الذي وقع على هذا الجناح، إلاّ أنّه ما يزال حيّاً ويقاوم حل الخروج من المعادلة، ما يعني تحول العلاقة بين الدولة والإخوان إلى صيغة أردنية مقابل فلسطينية، مما يهدد الأمن الاجتماعي والسياسي الوطني.

إذن، **في الشق الداخلي من المعادلة، الذي تشترك فيه حماس والإخوان والدولة هنا،** فإنّ الحل يكمن بالخروج من المناطق الرمادية في مواقف حماس والتخلص من الغموض والقلق في السياسات الرسمية، من خلال الترتيب التالي:

– الوصول إلى تفاهمات واضحة لا لُبس فيها بين الأردن وحماس والإخوان حول تحريم وتجريم التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية، سواء عبر البوّابة الأمنية أو جماعة الإخوان من خلال «تنظيم الظل».

– ليس من المصلحة الأمنية ولا السياسية للدولة ولا حتى يخدم حركة حماس إضعاف التيار الأردني– الإصلاحي في الإخوان، الذي يشكل وجوده ميزاناً دقيقاً لمزاج الجماعة وصيغة دورها السياسي والوطني في المشهد، وبدلاً من الإجراءات الأمنية القسرية من جهة الحكومة، لا بد من إعادة التوازن إلى دور الجماعة السياسي، ومنح التيار الإصلاحي الشروط التي تعيد تأسيس وجوده بصورة واضحة، ليكون عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي.

– إصدار جماعة الإخوان بياناً أو وثيقة سياسية تؤكّد فيها إقرارها قرار فكّ الارتباط بين الضفة الغربية والأردن من جهة، وبينها وبين حركة حماس تنظيمياً من جهة أخرى، بما يخدم مصالح الأطراف المختلفة.

في ردم «فجوة المصالح المشتركة»
«إدارة الاختلاف»، «الحياد الإيجابي»

تأسيساً على القراءة التحليلية السابقة، فإنّ هنالك مصالح مشتركة متعددة، داخلياً وخارجياً، يمكن البناء عليها في تعريف صيغة العلاقة بين الأردن وحركة حماس، لكن المشكلة تبدو في «الفجوة» أو الثقب الأسود، الذي يبتلع هذه المصالح، في رؤية الطرفين، ويحول دون الالتقاء عليها، ويعزز منطق الهواجس والشكوك المتبادلة بين الطرفين.

بالطبع، لا يمكن الفصل في أيّ تفاهم واتفاق مع حركة حماس بين الشقين الداخلي (الأردني) والإقليمي (الفلسطيني)، ما يعني أنّ تقديم حماس التزامات قاطعة نحو الساحة الداخلية يقابله مواقف أردنية مرنة على الساحة الإقليمية.

يشير المتحفّظون على الحوار مع حركة حماس إلى أربع قضايا رئيسة، يمكن معالجتها:

أولاً؛ أنّ **تحالف الأردن الاستراتيجي هو مع الرئيس عباس وحركة فتح.** لكن هذا لا يمنع فتح حوار مع حركة حماس، يخدم الحوار الفلسطيني ويقوي موقف الرئيس عباس من جهة، ويحمي المصالح الوطنية الأردنية من جهة أخرى، فضلاً عن أنّ حماس لم تعد (فقط) فصيلاً فلسطينياً، إنّما أصبحت «حكومة الأمر الواقع» في غزة، ولها حضورها في الضفة الغربية.

ثانياً؛ أنّ **مواقف حماس الاستراتيجية لا تخدم المصالح الوطنية الأردنية في إقامة دولة فلسطينية.** لكن الحوار مع الحركة لا يعني الاتفاق مع مواقفها أو تبريرها، بقدر ما قد يساعد الحركة على تغيير مسارها في الحدّ الأعلى، ويسمح في الحدّ الأدنى من بناء حالة «إدارة الاختلاف» مع الحركة، بما يخدم مصالح الجميع.

ثالثاً؛ إن **مواقف حركة حماس تقع في «المناطق الرمادية» في مجال المصالح الوطنية الأردنية، وتحديداً قضية فك الارتباط والاشتباك بين الساحتين الأردنية والفلسطينية.** وفي مواجهة ذلك فإنّ الأفضل فتح الحوار مع الحركة والوصول إلى تفاهمات معها، لا إغلاق نوافذ التواصل، وجرّ الحركة إلى المحور الآخر، ما قد يعزز من «الهواجس الأمنية»، فتكون الحركة عامل توتر لا استقرار داخلي أردني.

رابعاً؛ **الخشية من النفوذ المشترك بين حماس وإخوان الأردن، ما يخلق حركة إسلامية**

صلبة، تشكل على المدى البعيد معضلة للسياسة الأردنية. ومن المعروف أنّ هذا التحفظ يستبطن موقفاً عدائياً، ابتداءً، من الحركات الإسلامية عموماً، وشكّاً في نوايا الحركة ومدى التزامها بأي تعهدات مع الأردن. ومع ذلك، فإنّ السلاح الأمني ليس هو الحل الأنجع، في التعامل مع الإسلاميين، بل يمنحهم حضوراً أكثر تجذُراً وتطرفاً، إنّما الحل في الإصلاح السياسي وإدماجهم في العملية الديمقراطية، وجرّهم إلى مواقف وسياسات أكثر اتساقاً مع المصالح الواقعية، كما هي الحال في النموذج التركي– تجربة حزب العدالة والتنمية.

إذا تجاوزنا الأزمة الحالية إلى استنطاق المصالح المتبادلة للطرفين، التي يمكن أن تمثل أرضية مشتركة للعلاقة المستقبلية بينهما. فإنّ السؤال الرئيس **ما هي المصالح المتوقعة للأردن من حماس، وماذا تريد هي من الأردن؟..**

أردنيّاً، وجود تفاهمات مع حركة حماس واتفاق على المصالح الاستراتيجية الأردنية، سيمنح ضمانات أمنية وسياسية، وسيجعل من الحركة عاملاً مساعداً للاستقرار السياسي الداخلي (من خلال علاقتها في إخوان الأردن وشعبيتها لدى الشارع الأردني– الفلسطيني)، ويحمي الأمن الوطني الأردني في الأراضي المحتلة، بل وفي دول أخرى في المنطقة، يمتد فيها نفوذ حماس مع ظلال وجود اللاجئين الفلسطينيين.

قنوات الحوار والتواصل والتفاهم مع حركة حماس تساهم في منح «مطبخ القرار» في عمان آفاقاً وخيارات أوسع، في حال تدهورت العملية السلمية وفشلت الرهانات عليها من جهة، أو في حال تزايدت الضغوط الخارجية على الأردن لقبول أي حلول على حساب أمنه الوطني ومعادلته الداخلية، فضلاً عن أنّ العلاقة مع حماس تمنح الأردن أوراقاً إقليمية في لعبة المصالح الدولية، بعد أن فقد أغلب أوراقه الإقليمية خلال السنوات الأخيرة.

لن يؤثر الحوار مع حماس على مربع الأردن الاستراتيجي وعلاقته بحلفائه الإقليميين والدوليين، إن تمّ صوغ الخطاب السياسي والإعلامي الذي يوضح حدود ذلك الحوار بصورة مقنعة، أمّا وضع «فيتو» حصري، دولياً وعربياً، على حوار أردني مع حركة حماس، فهذا مرفوض من منطلق واضح أنّه يتناقض مع القرارات السيادية الأردنية وحقه في حماية مصالحه الاستراتيجية وأمنه الوطني.

الحوار الأردني مع حركة حماس لا يعارض النفوذ المصري التاريخي في الأراضي المحتلة،

ولا يهز دور مصر في النظام العربي، بل المداخلة الأردنية ستكون محصورة فيما يكفل المصالح الوطنية، وفي حدود ثانوية، إلاّ إذا طُلب لاحقاً توسيع هذا الدور في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية.

ذلك، يقتضي (ابتداءً) شرطاً أساسياً يتمثّل في أن تتسم مواقف الأردن تجاه الأطراف الفلسطينية بالحياد الإيجابي، فلا تكون خصماً لأيٍّ منها، ولا شريكاً ضد طرف آخر، مع احتفاظ الأردن بدعم سياسي معلن لعباس في مواجهة إسرائيل، وفي تحقيق شروط وجود شريك فلسطيني في العملية السلمية.

انفتاح الأردن على حماس والحوار معها والتواصل السياسي يكفل في الحدود الدنيا حماية المصالح الأمنية من خلال تفاهمات واضحة، وفي الحدّ الأعلى يعطي سقفاً آخر لحماس إذا أرادت تغيير تحالفاتها الحالية، وتعديل مواقفها من التسوية، ويمنح الأردن آفاقاً بديلة في حال انهارت الرهانات على التسوية السلمية وعلى الرئيس عباس، ومدخلاً خلفياً للخطة (ب) التي يمثل غيابها – إلى اليوم– منطقة القصور والخلل في السياسات الأردنية.

في المقابل، ما هي مصلحة حماس في الحوار الاستراتيجي مع الأردن؟

ثمة مصالح متعددة وحيوية لحركة حماس في بناء حوار استراتيجي مع الأردن، بالرغم من اختلاف الرهانات السياسية وتضاربها في أحيان.

في مقدمة هذه المصالح كسر الحصار الدولي على الحركة، ومنحها قنوات إقليمية، مما يعزز من ثقة الحركة بوجودها، وبخروجها من معادلة البقاء والانتهاء.

ثمّ إن الأردن، الذي يقع في سياقات مغايرة من الحسابات الإقليمية للحركة يعزز لديها القابلية والقدرة على المرونة السياسية، وعلى الاستقلالية في قراراتها الاستراتيجية، في حال تغيرت علاقتها بحلفائها الإقليميين الحاليين، بخاصة أنّ لعبة المصالح السياسية متغيرة وغير ثابتة.

على صعيد آخر، فإنّ نسبة كبيرة من قادة حماس وأفرادها يمتلكون جوازات سفر أردنية، ولديهم عائلات وصلات اجتماعية فيه، ما يجعل من وجود تفاهمات وقنوات متنفسّاً لهم، في سياق الحصار والتشديد الدولي والإقليمي عليهم، ويمنحهم «مكاناً أمناً» على الصعيد الشخصي والاجتماعي.

فوق هذا وذاك، فإنّ دخول الأردن إلى المعادلة الفلسطينية بقدرٍ أكبر من التوازن والحيادية

الإيجابية يساعد الحركة في مجالات متعددة، أولاً على صعيد المصالحة الوطنية مستقبلاً، وثانياً على صعيد المساعدات الإنسانية التي يقدّمها الأردن لأبناء الشعب الفلسطيني، بخاصة في غزة، أو حتى (ثالثاً) في الدور الأردني اللوجستي لسكان الضفة الغربية.

على صعيد المعادلة الداخلية الأردنية، وإن كانت حركة حماس تسعى إلى تعزيز نفوذها في مواطن اللجوء الفلسطيني، وتحديداً الأردن، فإنّ دخولها المباشر على خطّ الأزمة الداخلية في جماعة الإخوان المسلمين (في الأردن)، لن يؤدي – بالضرورة– إلى تحقيق ذلك الهدف، بقدر ما قد يؤدي إلى تفكك جماعة الإخوان وإضعافها، ودخولها في أزمة عميقة مع الدولة الأردنية، وفي المحصلة ستخسر حماس حليفاً استراتيجياً في الأردن، مما يجعل القبول بوجود حليف إخواني معها آمن من إصرارها على تحويل الجماعة إلى «امتداد سياسي» للحركة.

يحدد مشعل ما تريده الحركة من الأردن في بندين أساسيين..

الأول، علاقات طبيعية صحية بين الطرفين، كما هي الحال بين الدول والمنظمات المختلفة، وكما هي علاقة حماس بدول عربية أخرى، تختلف معها في الاستراتيجيات والرهانات، لكنها لا تضع «فيتو» على التواصل مع الحركة.

الثاني، نظراً لأنّ طبيعة العلاقة الأردنية– الفلسطينية مركبة ومعقدة، فإنّ مشعل يدعو إلى بناء حوار استراتيجي مشترك (أردنياً وفلسطينياً) لترسيم صيغة العلاقة بين الطرفين، وتحديد المصالح السياسية للشعبين وكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل حول قضايا الحل النهائي والموضوعات المصيرية والحيوية المشتركة، كالتوطين وحق العودة، وتعريف الدولة الفلسطينية التي تقوم على حدود عام ١٩٦٧، فيما إذا كان الأردن يقبل بدولة منقوصة السيادة أو مؤقتة.

فوفقاً لمشعل، هنالك تحديات رئيسة ومصادر تهديد أساسية مشتركة للأردنيين والفلسطينيين يمكن للأردن بناء تصور مشترك مع حماس لمواجهتها، بالرغم من الاختلاف الحالي في الرهانات السياسية.

أمّا موقف الحركة من قرار فك الارتباط (الذي أعلنه الملك الراحل الحسين بن طلال ١٩٨٨)

وما يترتب على هذا القرار من استحقاقات سيادية وسياسية وقانونية في المعادلة الداخلية الأردنية والعلاقة مع الفلسطينيين، فيجيب مشعل أنّ الحركة تدرك تماماً الأبعاد المركبة والمعقدة للعلاقة الأردنية الفلسطينية، وتميز بصورة واضحة بين الجوانب الاجتماعية والسياسية، بما يحقق المصالح السياسية للأردنيين والفلسطينيين ويفوت المخططات الإسرائيلية، لكنها ترى أنّ اي قرار مصيري يجدد صيغة العلاقة بين الشعبين لا بد أن يكون ناجماً عن توافق بينهما وتفاهم على مضمونه وأبعاده المختلفة.

الخـــلاصـــة:
سيناريوهات مفتوحة
وعوامـل متعـــددة

في سياق استعراض العوامل المؤثرة على رهانات وخيارات كلّ من الأردن وحماس، مع الأخذ بعين الاعتبارات المؤثرات المتنوعة والمتعددة التي تدخل في إطار هذه العلاقة، مع الطرف الثالث جماعة الإخوان المسلمين، فإنّ من الصعوبة بمكان حصر السيناريوهات والاحتمالات المستقبلية لصيغة العلاقة، إلاّ في لعبة الاحتمالات الرقمية، التي لن تقدّم تصورات محددة ودالّة على مؤشرات المرحلة المقبلة.

فمسار العملية السلمية في حال نجاحها وفشلها عامل، تحولات حماس الداخلية والمعادلة الفلسطينية عامل آخر، مطبخ القرار في عمّان والأشخاص الفاعلون فيه، والمعادلة الداخلية الأردنية بمثابة عامل حيوي ومهم، كل ذلك متعلق بـ المتغيرات الإقليمية والعالمية التي تضع صيغة العلاقة في ذمتها!

مع ذلك، فهنالك فرص لبناء حوار استراتيجي يضع مسارات واضحة لتصور كل طرف، يتجاوز الحالة الراهنة من الغموض والمساحات الرمادية والتكهّن بنوايا الطرف الآخر، وفي تعظيم الهواجس من رهاناته الاستراتيجية، ومن طموحاته وتحالفاته.

هنالك طريق معبّدة لسيناريو يكفل تحقيق الحدّ الأدنى من مصالح الطرفين، يتمثل بالحوار والاتصال وإدارة الاختلاف والحياد الإيجابي، في المقابل هنالك سيناريوهات كثيرة تفتح المجال لصراع وأزمات وخلافات تضع الأطراف الثلاثة (الأردن، حماس وجماعة الإخوان) في خنادق ومحاور متقابلة وربما متضاربة.

الهوامش

١- Assam Tamimi Hamas: Unwritten Chapters. London: Hurst & Company، ٢٠٠٧، وكذلك: إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء «سيرة ذاتية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ويخصص د. بسام العموش جزءاً من كتابه «محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦ لملف العلاقة بين الأردن وحماس والإخوان من خلال خبرته في جماعة الإخوان، ويضع إبراهيم غرايبة في روايته- كتاب «السراب» (دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٩)، جزءاً من المعلومات والتفاصيل المصبوغة برؤيته لمسار العلاقة بين الإخوان وحماس. كذلك كتاب بول ماغوو، اقتل خالد: عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٢ – انظر:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=44268

٣ – انظر: فهد الخيطان، زيارة إنسانية تذكر بالمصالح السياسية، العرب اليوم، ٢٩-٨-٢٠٠٩، وكذلك: طاهر العدوان، في عزاء آل مشعل» ماذا لو حضر الرئيس؟، العرب اليوم ١-٩-٢٠٠٩، وعريب الرنتاوي، مشعل في عمان.. ماذا عن العلاقة مع حماس؟ الدستور ٣٠-٨-٢٠٠٩، وكذلك: ماهر أبو طير، مشعل في عمان ٢٩-٨-٢٠٠٩.

٤ – انظر: مشعل يرفض «مزايدات» قيادات إسلامية: زيارتي للأردن ليست نصرا لحماس، الغد ٣٠- ٨-٢٠٠٩.

٥ – انظر: بول ماغوو، اقتل خالد: عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.

٦ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ١٥٦–١٥٩.

٧ – حوار خاص معه في مكتبه بدمشق، ١٥–١٠–٢٠٠٩.

٨ – انظر: بول ماغوو، اقتل خالد: عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس، مرجع سابق، ص ٩٥–٩٦.

٩ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق ص ١٧٨–١٨١.

١٠ – المرجع نفسه ص١٨١–١٨٢.

١١ – انظر: المرجع نفسه ص٢٠٣–٢٠٤. وقد حضر غوشة نفسه هذا الاتفاق، وحاول الباحث اللقاء بمدير المخابرات العامة آنذاك، مصطفى القيسي، لكنه استنكف عن الحديث وتقديم روايته أو شهادته. وكذلك: انظر: بول ماغوو، اقتل خالد، مرجع سابق، ص ٩٧–٩٨.

١٢– انظر: رواية غوشة لتلك الحوادث في المرجع السابق ٢١٦– ٢١٩، وقارن ذلك بتفاصيل مختلفة قليلاً في رواية بسام العموس، وتحديداً حول حادثة محاولة اعتقال غوشة، في: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ١٩٧–١٩٨.

١٣ – انظر: إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص٢٢١–٢٢٤.

١٤ – انظر بنود البيان الصادر عن القمة على:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/MazbahaKan/mol01.doc_cvt.htm إذ اتفقت الأطراف على الحيلولة دون وصول دعم (أيا كان) إلى المجموعات «الإرهابية» التي تعارض عملية التسوية، وبالضرورة فإنّ حماس كانت مقصودة، ولها مكاتب سياسية وإعلامية في الأردن.

١٥ – انظر رواية بسام العموش، الذي كان وسيطاً بين الملك وعائلة أبو مرزوق في تفاصيل ما حدث، في: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ١٨٤–١٩٥.

١٦ – انظر: بول ماغوو، اقتل خالد، مرجع سابق، ص ٣٠٥–٣٠٩.

١٧ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٣٥–٢٣٨.

١٨ – يقدّم بول ماغوو في كتابه «اقتل خالد..»، مرجع سابق، توثيقاً وتفصيلات دقيقة لحادثة الاعتداء والإعداد لها، وما أثارته من أزمة كبيرة بين الحكومة الأردنية والإسرائيلية، ووساطة أركان الإدارة الاميركية فيها، ص ٢٢١–٢٦٣.

١٩ – انظر: رواية بسام العموش في: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ١٩٥–١٩٦.

٢٠ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

٢١ – حوار خاص أجراه الباحث معه، في شهر أيلول ٢٠٠٩، في منزله بحي أبو نصير.

٢٢ – في الحوار نفسه للكاتب معه، وكذلك كتاب بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ٢١٣–٢١٩.

٢٣ – مقابلة خاصة مع مشعل، مصدر سابق.

٢٤ – انظر: إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٨٧–٢٩٦.

٢٥ – المرجع نفسه، ص ٢٦٧–٣٠٧، حيث يقدم روايته لعودته والتفاصيل التي رافقت توقيع اتفاقه مع الحكومة الأردنية، الذي تحددت فيه شروط عودته إلى الأردن.

٢٦ – انظر: محمد أبو رمان، أميركا والإسلاميون، منظور المصالح لا الديمقراطية، الغد الأردنية، ١٢–٣–٢٠٠٨، على الرابط التالي:
http://www.alghad.jo/index.php?article=8383

٢٧ – انظر: محمد أبو رمان، الأزمة بين الأردن وحماس، أبعادها وتداعياتها، على موقع الجزيرة نت، الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00548C78-FD89-42C7-9C4D-A0356F3401E6.htm

٢٨ – انظر: تقرير موقع العربية نت على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2006/04/19/22990.html
وكذلك الحياة اللندنية (١٢–٥–٢٠٠٦) «اعترافات معتقلي «خلية حماس» في الأردن: تدريب في سورية وشراء أسلحة من العراق.

٢٩ – انظر: علي الحلبي: ما نسب إلي حول محاولة اغتيال اسماعيل هنية كذب وافتراء، الغد الأردنية، ١٨–٢–٢٠٠٨.

٣٠ – انظر: فهد الخيطان، الأردن وحماس.. صفحة جديدة تطوي خلافات الماضي، العرب اليوم، ١٧–٨–٢٠٠٨. وكذلك: رنا الصبّاغ، هل يتجدد التفاهم غير المكتوب بين الأردن وحماس، العرب اليوم، ٣–٨–٢٠٠٨.

٣١ – حوار خاص مع مشعل، مصدر سابق.

٣٢ – انظر: حول مقال سيمور هيرش، إعادة التوجيه، في مجلة النيويوركر الأميركية، في صحيفة الأخبار البيروتية، ٢٦– شباط– ٢٠٠٧' على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/ar/node/23483
إذ يتحدث عن تحول مسار السياسة الأميركية من التركيز على القاعدة إلى التركيز على النفوذ الإقليمي الإيراني، ومحاولة بناء محور سني– عربي لمواجهتها.

٣٣ – انظر: جوزيف سماحة، بيكر– هاملتون: عودة الواقعية، الأخبار البيروتية ٨، كانون الأول، ٢٠٠٦.

٣٤ – حوار مع مسؤول سياسي مهم سابق.

٣٥ – استنبط هذا الاتجاه من حوار مع بعض السياسيين ومن بعض المقالات الصحافية؛ على سبيل المثال، حمادة فراعنة، مكانك سر، الغد ٩–١٠–٢٠٠٨، وكذلك جميل النمري، الوطنية الفلسطينية: النظير والصديق والحليف للوطنية الأردنية، الغد ٩ / ٨ / ٢٠٠٩. وصالح القلاّب، رأيهم أم رأي حماس، الرأي، ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٩.

٣٦ – انظر على سبيل المثال: فهد الخيطان، الأردن وحماس صفحة جديدة تطوي خلافات الماضي، العرب اليوم، ١٧–٨–٢٠٠٨، وكذلك: عريب الرنتاوي، الصفحة الجديدة بين الأردن وحماس.. كيف ولماذا وماذا بعد؟!، الدستور ١٠–٨–٢٠٠٨، وسميح المعايطة، الأردن وحماس وعلاقة البرنامج السياسي، الغد، ١١–١١–٢٠٠٨.

٣٧ – بول ماغوو، اقتل خالد، مرجع سابق، ص ٢٨٣–٣٠٩.

٣٨ – انظر: خبرو كالة الأنباء الفرنسية حول الخطاب، نقلاً عن الدستور الأردنية، اكد رئيس المكتب السياسي في حركة المقاومة الاسلامية (حماس) خالد مشعل الذي يزور الاردن للمشاركة في تشييع والده، في تصريحات صحافية نشرت الاحد، ان حركته متمسكة بحق العودة للفلسطينيين وترفض التوطين.

ونقلت صحيفة «الدستور» الاردنية شبه الحكومية عن مشعل قوله في كلمة القاها في بيت العزاء الذي اقيم بعد افطار مساء السبت في منطقة الكمالية (شمال عمان) ان «حماس تحترم الاصول وترفض الوطن البديل والتوطين وان تصاغ أي علاقة قبل ان تحرر اراضيها لتسهل الحل على الصهاينة على حساب الاردن لان فلسطين سياسيا هي فلسطين والاردن سياسيا هو الاردن».

واضاف «انني اطمئن قادة الاردن وشعبه ان حماس لن تكون الا في مصلحة الاردن، كما اننا نتفهم المعادلات الدولية والاقليمية». وتابع «نحن في حماس نتفهم الامور جيدا ونفرق بين وحدة الحال والعلاقة الاردنية الفلسطينية واننا ندرك ضرورة التعامل سياسيا مع المعادلة الاردنية الفلسطينية بمنتهى الدقة وبما لا يسمح لاحد التسلل اليها «.واشار مشعل الى ان «موقف حماس لن يسمح بتمرير المشروع الاميركي الاسرائيلي لينتقص من حق الاردن او التشويش عليه ولن يسمح بأن يمرر أي شيء على حساب الاردن».وقال ان «حماس ليست معنية بتقسيم أي شيء على الساحة الاردنية او التدخل بالشأن الداخلي سواء كان ذلك على

مستوى الحركة الاسلامية او أي مستوى آخر»، مشيرا الى ان «الحركة تريد اردنا موحدا وطنيا».واوضح ان «حركة حماس مؤثرة في القرار ولها رؤيتها ومسارها السياسي وان موقفها لا ينبع من خلاف او مصلحة شخصية وانها تتمسك بالارض والقدس وحق العودة وطريق المقاومة لتحرير فلسطين والمعادلة السياسية والدبلوماسية وطرق العمل الاخرى».

٣٩ – انظر: موقع خبرني الإخباري، «التمييز تؤيد إدانة ٥ أعضاء من حماس، ٢٧–٩–٢٠٠٩.

٤٠ – انظر: إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

٤١ – انظر: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ٢١٧.

٤٢ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

٤٣ – إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

٤٤ – انظر: محمد أبو رمان، الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية ٢٠٠٧: نكسة عابرة أم تآكل في الشعبية، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، ٢٠٠٨.

٤٥ – انظر: نص المبادرة على الصفحة الرئيسة لموقع جبهة العمل الإسلامي، http://www.jabha.net/index.asp

٤٦ – كانت الرسالة الأولى من الدولة عبر صحيفة الرأي اليومية شبه الحكومية، بمقال وقع باسم «المحرر «على الصفحة الأولى عنوانه «هل صحيح أن حماس ستعين أمين عام جبهة العمل الإسلامي الجديد؟» (الرأي، ٧–٣–٢٠٠٦).

٤٧ – انظر:
http://www.aljazeera.net/News/archivearchive?ArchiveId=330910.

٤٨ – انظر: محمد أبو رمان، الإخوان يجددون أوراق اعتمادهم، الغد، ٢٩–٩–٢٠٠٧.
وكذلك: صحيفة الشرق الأوسط اللندنية «مجلس شورى إخوان الأردن يبحث أزمة الاستقالات والبخيت يجتمع مع زعيم الجماعة»، (٢٢–٧–٢٠٠٧) على الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=374388&issueno=10098

٤٩ – انظر: حوار إبراهيم غرايبة مع سالم الفلاحات (المراقب العام السابق) لجماعة الإخوان المسلمين، على موقع عمّان تايمز، بتاريخ ١١–٩–٢٠٠٧.

٥٠ – انظر: محمد أبو رمان، «الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية ٢٠٠٧..»، مرجع سابق.

٥١ – حوار موثوق مع هذه الشخصية القيادية الإخوانية.

٥٢ – انظر وثيقة الرسالة التي وجهها جناح الحمائم إلى رئيس شورى الإخوان المسلمين، من ملاحق الدراسة.

٥٣ – المرجع السابق.

٥٤ – حوار مع مشعل، مصدر سابق.

٥٥ – انظر: تصريحات زكي بني ارشيد لموقع الجزيرة نت، في تقرير «تقرير للإخوان يثير زوبعة»، (٢٦–٨–٢٠٠٩)، حيث قال: «هناك داخل التنظيم الإخواني اليوم من يحاول الاستقواء لتمرير مشروع إنتاج ما يسمى التنظيم الأردني للإخوان المسلمين والذي ينسجم مع الموقف الرسمي لقرار فك الارتباط». وقال إن «المنخرطين بالمشروع من الإخوان يعيشون أضغاث أحلام لكونهم يقدمون قرابين لإضعاف التنظيم ولن يحصلوا في النهاية على أي هدية من الطرف الآخر الذي يستمر في مشروع تصفية الإخوان وإضعافهم بغض النظر عن عناوينه وألوانه الداخلية».

٥٦ – انظر نص البيان بالملاحق في هذه الدراسة.

٥٧ – انظر: محمد أبو رمان، انبثاق التيار الإصلاحي في الإخوان.. نهاية الصقور والحمائم، الغد، ١٦–٩–٢٠٠٧.

٥٨ – انظر: تقرير صحيفة المجد الأسبوعية، المقربة من جناح الصقور، بعنوان «لماذا تريدون التباعد عن فخركم وسيفكم ورايتكم الخفّاقة، ع (٥٨٣)، ١٤ أيلول ٢٠٠٩.

٥٩–حوار خاص مع مشعل، مرجع سبق ذكره.

٦٠ – لقاء خاص به.

٦١ – انظر: محمد أبو رمان، الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص١٦–٣٢.

مـــلاحـــق الدراســـة

-١-

نص الوثيقة التي قدمها جناح الحمائم والوسط في جماعة الإخوان، ويرجح انها وصلت لمكتب عبد اللطيف عربيات - رئيس مجلس شورى الاخوان مطلع شهر تموز ٢٠٠٩:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس مجلس الشورى المحترم (سري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد :

بصفتكم رئيس أعلى هيئة قيادية في جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وتتحملون امانة المسؤولية التي كلفكم بها اخوانكم، والجهة المستأمنة على حقوق الجماعة افرادا ومؤسسة والمكلفون بتنفيذ قرارات مجلس شورى الجماعة حسب الصلاحيات التي خولها لكم النظام الاساسي للجماعة.

نخاطبكم في هذه الحقبة الحساسة من تاريخ الجماعة في الاردن بشكل خاص وبناء على ما استجد من قرارات لمكتب الارشاد الموقر من انشاء تنظيم خاص مستقل للاخوان في فلسطين والخارج وما يترتب على هذا القرار من متعلقات بوضع التنظيم في الاردن وفي المكاتب الادارية التي كانت تتبعه في الخارج وبما ان مجلس الشورى قرر تأجيل بحث موضوع المكاتب الادارية، وما يترتب على انشاء التنظيم الجديد فيما يخص الاردن فاننا نضع الملاحظات التالية بين ايديكم وهي خلاصة رؤيتنا لهذه المسألة احقاقا للحق وتحقيقا للمصلحة المعتبرة وقياماً بواجب المسؤولية والامانة.

أ - توثيق تاريخي

ب- رؤية قانونية وتنظيمية

أ – توثيق تاريخي:

الى عام ١٩٦٧ كان تنظيم الاخوان المسلمين في الاردن يضم الضفة الغربية والضفة الشرقية، وكانت شعب الاخوان ممتدة في الضفتين وليس هناك فرق بين شعبة الاخوان في الخليل مثلا وشعبة الاخوان في الكرك حيث تتبعان لتنظيم واحد له مسؤول واحد حتى فرق الاحتلال الصهيوني بين الضفتين في حزيران ١٩٦٧.

ومع وجود الاحتلال للضفة الغربية الا ان المكتب التنفيذي شكل لجنة من خمسة اخوان لمتابعة شؤون التنظيم في الضفة الغربية واصبح تنظيم الاخوان في الاردن مقتصرا على الاردن فقط حتى عام ١٩٧٨ أي بعد الاحتلال باحد عشر عاما وكان الاخوان المغتربون في الخليج لهم تنظيم خاص بهم وكانوا غير ممثلين في مجلس الشورى وفي مجلس الشورى الحالي و ممن عاصر هذه الحالة الاخ محمد ابو فارس والاخ ممدوح المحيسن والاخ هيثم ابو الراغب حيث جاء مجموعة من الاخوان الفلسطينيين في الاغتراب (في الخليج) من قادة التنظيم الفلسطيني الى اخوانهم في عمان وعرضوا وحدة التنظيمين في تنظيم واحد على ان يمثلوا في التنظيم الجديد بربع اعضاء المجلس يومذاك وكان لهم ثمانية ممثلين حيث كان مجلس الشورى يتكون من واحد وثلاثين عضوا ووضع نظام اساسي جديد بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٧٨ واطلق على التنظيم اسم (تنظيم بلاد الشام) املا في ان ينضم اليه الاخوة في سوريا ولبنان واصبحت مسؤولية هذا التنظيم تمتد من الاردن الى الاخوان في الخليج الى فلسطين وشكل (قسم فلسطين وتطور ليصبح جهاز فلسطين) يتبع المكتب التنفيذي لبلاد الشام لمتابعة شؤون الداخل في فلسطين.

وقد كان الاخوان في تنظيم بلاد الشام على علم بما يجري في فلسطين وفي متابعة حثيثة لنشاط الاخوان هناك سواء في الضفة او في غزة وعند قطاع كبير من الاخوان القياديين في تلك الفترة تفصيلات لا يتسع المقام لذكرها، وهي حقبة مشرفة وتؤكد معنى الوحدة الحقيقية وان القضية الفلسطينية ليست لشعب ولا لشخص انما للامة بأكملها وفي مقدمتها هذه الجماعة المباركة وان جماعة الاخوان المسلمين هي الوحيدة القادرة على توحيد الشعبين بل والامة على صعيد واحد.

*لاول مرة – ربما – يسمع الاخوان في الاردن عن رغبة بعض الاخوان في انشاء تنظيم فلسطيني خاص بهم وذلك عام ١٩٩٤ في لقاء للمجلس الاستشاري لجهاز فلسطين عقد في عمان الا ان هذا الطرح لم يؤخذ به في حينه مع انه بقي يظهر بين الفينة والاخرى من بعض الاخوان ومع ذلك طرح احد الاخوان في عام ١٩٩٨ الموضوع من جديد في الاستشاري ايضا ولم يحظ بالموافقة

*وفي ٣ / ١ / ٢٠٠٠ طلب من مجلس شورى بلاد الشام التصويت على ان تكون مرجعية جهاز فلسطين لهيئة جديدة اسمها الهيئة العليا مكونة من ثلاثة اعضاء من المكتب التنفيذي لبلاد الشام وثلاثة من مكتب الارشاد وعضوين من الجهاز وتكون مرجعيته العليا مكتب الارشاد ولم يعد للمكتب التنفيذي لبلاد الشام ولا لمجلس الشورى مسؤولية على الجهاز وذلك بعد ابعاد قادة حماس عن الاردن وصعوبة متابعة تفاصيل الاحداث اليومية وحفاظا على مصلحة جماعة الاخوان المسلمين في الاردن حتى لا يتم استهداف الجماعة بحجة استمرار التداخل التنظيمي بينها وبين حماس.

*في عام ٢٠٠٥ بدأ الحديث يتزايد عن ضرورة تشكيل تنظيم مستقل لفلسطين عند الاخوان في الجهاز وفي شهر ايار عام ٢٠٠٦ وبحضور عدد من الاخوة القادمين من غزة وعدد من اعضاء المكتب السياسي واللجنة التنفيذية ومجموعة من الاخوان طرح موضوع تشكيل تنظيم مستقل لفلسطين بسبب الظروف الجديدة وطلب من المراقب العام السابق للجماعة ان لا يعارض هذا المشروع وان يحقق هذه الغاية سيما وفضيلة المرشد العام موافق عليها حسب رواية الاخ الذي كان يدير اللقاء فما كان من سالم الفلاحات الا ان عارض هذه الطريقة في البحث وقال هناك مرجعية تنظيمية صاحبة اختصاص ولا بد من سير الموضوع بالاطر التنظيمية ان كانت هذه رغبة حقيقية مدروسة.

*٢٣ / ٦ / ٢٠٠٦ ابلغ المكتب التنفيذي السابق رسميا برغبة الاخوة في المكتب السياسي بلقاء عدد ممكن من اعضاء المكتب التنفيذي عن طريق مكتب الارشاد ويتم اللقاء بحضور عدد من الاخوة من المكاتب الادارية والمراقب العام و٣ من اعضاء المكتب التنفيذي لبلاد الشام وتم طرح الموضوع وذكرت المسوغات لتشكيل التنظيم الجديد ووعد الاخوة في المكتب لتنفيذي لبلاد الشام ان لا يقفوا امام هذه الرغبة ان كانت عامة ومن المجلس الاستشاري للجهاز وتم الاتفاق على عقد موعد لقاء قادم يضم ممثلين عن المكتبين برئاسة الشيخ فيصل المولوي عافاه الله لبحث مقترحات يعدها المشاركون لالية تشكيل التنظيم فيما يتعلق بالمكاتب الادارية على ان تقدم لشورى بلاد الشام.

وضع المكتب التنفيذي مسودة اعادة ترتيب المكاتب الادارية وحملها ٣ من اعضاء المكتب الى الشام والتقوا الاخوة هناك برئاسة الشيخ فيصل الملوي مع ممثلين للمكتب السياسي.

كانت هناك صيغة مقترحة لترتيب العلاقة حسب الوضع الجديد قدمت في الاجتماعات الثنائية مع الاخوة في المكتب السياسي قابلة للتطبيق وقد ووفق عليها وكان الاعتراض على البند الرابع الذي قرر المكتب الغاءة.

وكانت الصيغة التي اقترحها المكتب التنفيذي بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٦ على اللقاء المشترك في الشام على النحو التالي:

١- عدم ازدواجية التنظيم على الساحة الاردنية

٢- لا يقبل أي اخ وقعت عليه عقوبة في تنظيمه الانتقال للتنظيم الاخر

٣- الاصل ان كل من يحمل رقما وطنيا اردنيا من الاخوان المغتربين في الخليج او يقيم بشكل دائم في الاردن يلحق بالتنظيم الاردني وكل من يحمل وثيقة سفر فلسطينية ولا يقيم بشكل دائم في الاردن يلحق بالتنظيم الفلسطيني.

٤- يخير الاخوة الناشطون في العمل الفلسطيني ممن يحملون ارقاما وطنية اردنية بالالتحاق بالتنظيم الفلسطيني مع قطع الصلة بالتنظيم الاردني مع تبصيرهم بالوضع العام وتخييرهم

٥- اذا عمل أي اخ مع تنظيم دون علم تنظيمه بحالة لا يصح قبوله في كل التنظيميين

٦- توضع اسس للانتقال من تنظيم لاخر في المستقبل.

*توقف الاخ ابو الوليد (يقصد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) عند نقطة التبصير والتخيير وقال انها ربما تخيف بعض الاخوان من الانضمام لتنظيم فلسطين.

*رجع الوفد ونقل هذا التخوف وقرر المكتب التنفيذي السابق شطب هذه النقطة وهي التبصير وكان الاخ جميل ابو بكر نائب المراقب العام قد سافر الى الامارات والتقى الاخوان هناك وطرحوا هذا التحفظ المشار اليه سابقا ووعدهم بنقله الى المكتب ووعدهم بالموافقة عليه وهذا الذي تم فعلا فقد كان المكتب اتخذ قرارا بشطب هذا البند قبل عودة الاخ جميل ابو بكر من زيارته الى الامارات ثم سافر امين السر العام السابق للسعودية والتقى الاخوان هناك وتحاوروا حول مسألة ترتيب المكاتب الادارية.

*عقد المجلس الاستشاري لجهاز فلسطين اجتماعا في رمضان ٢٠٠٦ وقرر بما يقرب من الاجماع تشكيل تنظيم فلسطيني يستثنى الاردن

*ولان موضوع البحث متعلق بالمكاتب الادارية في الخارج عقد المكتب التنفيذي اجتماعا دعا له رؤساء المكاتب الادارية حضر اثنان منهم وتغيب اثنان واطلعهم على ما يجري وطلب ان يبحثوا هذا الموضوع مع اخوانهم هناك وابلغ الاخوة الذين لم يتمكنوا من الحضور بالمطلوب.

*عقد لقاء تشاوري لهذه الغاية لعدد من اعضاء الشورى بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٧ وعقد لقاء لبقية اعضاء الشورى بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠٠٧ تمهيدا لبحث الموضوع في اجتماع رسمي لمجلس الشورى.

*تم عقد اجتماع لمجلس الشوى تنفيذا لرغبة الارشاد وقرء على المجلس كتاب الارشاد الذي يعلمنا فيه رغبة الاخوة في حماس انشاء تنظيم لفلسطين يستثنى الاردن والمكاتب الادارية ويبحث فيما بعد عمل المكاتب الادارية وتمت قراءة ورقة مقدمة من اللجنة التنفيذية ارسلها الاخ ابو الوليد وبعد حوارات موسعة صوت مجلس الشورى على هذا الموضوع ولم يحظ الا بتسعة عشر صوتا من ثلاثة واربعين من الحاضرين علما بان مثل هذا القرار يجب ان يحصل على ثلثي اصوات الشورى لانه تعديل على اللائحة حسب المادة ٥١.

*رفع القرار لمكتب الارشاد بعدم الموافقة مع التوضيحات اللازمة ومع ذلك فقد جاء قرار الارشاد فيما بعد بانشاء تنظيم لفلسطين وابقاء الوضع في الاردن على حالة وبحث موضوع المكاتب الادارية فيما بعد.

*جمع المكتب التنفيذي رؤساء المكاتب الادارية في عمان وقال لهم اتركوا للاخوان الخيار مفتوحا دون شروط ودون محددات لاختيار التنظيم الذي يشاؤون دون تدخل وكان اخر هذه الاجتماعات في نهاية ٢٠٠٧ على ان تعلمونا برغبة الاخوان في اختيار التنظيم الذي يريدون في موعد اقصاة ٢ / ٢٠٠٨ دون الشروع بالتنفيذ الفعلي.

*مرت اسابيع على القرار واذا بنا نسمع ان الاخوان في المكاتب الادارية لا يريدون الوضع الجديد وان حماس ابلغتهم انها غير مستعدة لاستقبالهم لانه ليس لديها كوادر لتنظيمهم الان.

*سافر المراقب العام السابق (يقصد سالم الفلاحات) والتقى اخوة من اللجنة التنفيذية والاخوة في المكتب الادارية وابدوا ملاحظاتهم وقال اما موضوع الكوادر فهؤلاء كوادرهم منهم ومعهم، ولن تأتي كوادر في يوم من الايام من غزة او من سوريا او من أي مكان اخر، وهذه حجة متصلة دائمة، واما عن عدم رغبتهم باعادة الترتيب معللين ذلك بالمحافظة على امن الافراد فاوضح لهم ان امن الافراد مقدر ومعتبر ولكن امن الجماعة مقدم على امن الافراد وان المكتب التنفيذي السابق لن يقبل بأي حال من الاحوال ان يكون أي من العاملين في التنظيم الفلسطيني ناشطا على الارض الاردنية ولن يقبل ان يكون تنظيم فلسطيني ممثلا حتى بمراقبين في مجلس شورى الاخوان في الاردن.

*التقى المراقب العام السابق بعد ذلك بعدها المجلس الاستشاري للاخوان وحضر معظم الممثلين واستمع اليهم وقال لقد صدر قرار من المكتب واعطاكم مهلة طلبتموها حتى ١٥-٢-٢٠٠٨ بسبب استحقاق انتخابات الشورى ولا نريد التأخر فيها ولا يمكن تمديد هذا الموعد لانه يسبب لنا حرجا في ظل اجواء غير عادية نمر بها فقالوا ان كانت المسألة التمثيل في مجلس الشورى فهذا امر سهل حتى لو اقتضى ان لا نمثل مطلقا هذه الدورة واسمح لنا ان نقابل المكتب في عمان ونوضح له دوافعنا في عدم قبول التقسيم او اعادة الترتيب وصوت المجلس الاستشاري على ذلك وكلف المكتب الاداري بارسال اخوين الى عمان الا انه لم ينفذ ولم يذهب احد الى عمان لهذه الغاية وبدلا من ذلك جرى اجتماع في قطر حضرته المكاتب الادارية بدعوة من الاخوة في حماس دون علم المكتب التنفيذي او اذنه و المفترض ان تكون المرجعية لها المكاتب الادارية حتى هذه اللحظة وارسلوا كتابا يرفضون فيه التقسيم وقد خاطبت اللجنة التنفيذيه لحماس المكاتب مباشرة دون المرور على المكتب التنفيذي مما يعد تجاوزا واضحا اعتذر عنه ممثلهم في الارشاد مؤخرا وقد ارسلنا للمكاتب الادارية نحذرها من هذه المخالفة وضرورة التزامها بقرارات الجماعة وقد اقترب موعد الانتخابات لمجلس الشورى الجديد وكان المكتب التنفيذي ملزما باتخاذ قرار علما ان مجلس الشورى حل نفسه فوضع المكتب الاحتمالات التالية:

*اما ان يختار الاخوة في الخارج تنظيم فلسطين وعندها فلا يلزم تمثيلهم في الشورى

*واما ان يختار الاخوة في الخارج تنظيم الاردن وعندها فهم مغتربون فقط وليس لهم تمثيل كما كان في السابق.

*واما ان يختار بعضهم هذا التنظيم والبعض الاخر تنظيم فلسطين وهو ما ينسحب على الحالتين السابقتين في موضوع التمثيل وعليه فقد رأى المكتب تمثيل كل قطر بمندوب واحد يختاره القطر شريطة ان يكون من القادرين على حضور جلسات الشورى وذلك لحين اجتماع المجلس الذي يجب ان يضع نظاما جديدا يعدل فيه اللائحة متوافقا مع الوضع الجديد لتنظيم الاردن بعد انشاء تنظيم فلسطين وتقر تعديلاته من الارشاد وبعدها ينظر في وضع الاخوان المغتربين علما انهم لم يكونوا ممثلين في مجلس الشورى قبل عام ١٩٧٨ باعتبارهم مغتربين وابلغ المكتب التنفيذي مكتب الارشاد بهذا الاجراء وكانت اجابته هذا شأن داخلي لكم وانتم اصحاب العلاقة بعد القرار.

ان اعادة النظر بممثلي الخارج بعد قرار انشاء التنظيم الجديد (لفلسطين) وفر ثمانية اعضاء في مجلس الشورى وحيث ان عددا من الشعب القادمة لم يكن لها تمثيل دائم في المجلس بسبب قلة عددها لظروف خاصة ولتركيز الحكومات عليها وملاحقة افرادها وتخويف الناس من الاخوان ونظرا للشكاوى الدائمة من هذه الشعب وقد وصلتنا رسائل عديدة من بعض هذه الشعب مفادها: ان لم يكن تمثيلنا كاملا في المجلس فنشكركم على التمثيل الجزئي ولا نريده فقرر المكتب اعطاء كل شعبه قائمة ممثلا في الشورى وما زاد عن ذلك يوزع بين الشعب حسب نسبتهم العددية.

عقد اجتماع للمجلس الاستشاري لجهاز فلسطين في اواخر شهر رمضان المبارك ٢٠٠٨ حضره عدد من اعضاء المكتب التنفيذي اضافة لفضيلة المراقب العام د. همام سعيد، كما حضروا لقاء مع المكتب السياسي واللجنة التنفيذية فكان هناك طرح جديد على النحو التالي.

يمثل الاخوان في الاردن في مجلس شورى تنظيم فلسطين الجديد.

تبقى المكاتب على وضعها الحالي تابعة للاردن تنظيميا ويبقى تنظيم فلسطين يتعامل معها كما كان في السابق قبل الانفصال.

تمثل المكاتب الادارية باثنى عشر عضوا في مجلس شورى اقليم الخارج ويبقى للمكاتب الادارية تمثيلها في مجلس شورى الاردن.

عقد اجتماع لمجلس الشورى في الاردن بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٨ وقدمت له لجنة المصالحة ورقتها واقرت الورقة والمتضمنة ما يلي:

١- تشكيل لجنة من الشورى لاعادة النظر في العلاقة بين الجماعة والحزب وفي حال عدم استقرار العلاقة بين اعضاء المكتب التنفيذي والامين العام يقدم المكتب التنفيذي استقالته وتجري انتخابات جديدة.

٢- تقدم اللجنة تنسيبها بشأن الجمع بين موقعي المكتب التنفيذي للحزب والجماعة.

٣- تقدم اللجنة تنسيبها بشأن المكاتب الادارية.

قدمت للمحكمة المركزية قضايا بشأن بعض الاخوان وحكمت فيها كقضية الاخ موسى هنطش وهي متأخرة عن القضية المرفوعة بحق الاخ الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي والتي تأخرت ولم يبت فيها حتى الان لاسباب يستفسر من المكتب ومن المحكمة بشأنها.

دعي اعضاء مجلس الشوى العالمي الى اجتماع بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ لكن النصاب لم يكتمل.

وفي جلسة خاصة لاعضاء الشورى العالمي من الاردن مع من حضر من اعضاء مكتب الارشاد تم الاتفاق على عقد لقاء في شهر١١ / ٢٠٠٨ يحضره بالاضافة لمكتب الارشاد من الاردن رئيس مجلس الشورى الاخ د عبد اللطيف عربيات لاستكمال بحث موضوع الاردن لكن تم تأجيل الموعد بطلب من الاخ المراقب العام الى ٨ / ١ / ٢٠٠٨ وتم تأجيله مرة اخرى بطلب من المراقب العام الى ٢٨ / ١ / ٢٠٠٩ ولم يتم هذا اللقاء حتى الان.

حضر فضيلة المراقب العام بناء على طلب من رئيس مجلس الشورى لقاء اللجنة المكلفة من مجلس الشورى فافاد بان حماس طلبت منا القرار بشأن المكاتب الادارية وذكر بعض المعلومات عن التمثيل في مجلس شورى فلسطين المركزي والاقليمي وتوجه المراقب العام والمكتب التنفيذي بهذا الشأن وطلب ان تنتهي اللجنة من تنسيباتها بشأن المكاتب الادارية في موعد اقصاه ١٥ / ١ / ٢٠٠٩.

انعقد مجلس الشورى ١٣ / ٣ / ٢٠٠٩ وقرر تأجيل بحث الموضوع على ان يتم خلال الشهور الثلاثة القادمة.

تلي على المجلس توصيات اللجنة وفيها:

١ – يرشح مجلس الشورى اثنين لمجلس شورى الحزب لينتخب احدهما امينا عاما لجبهة العمل الاسلامي

٢– يؤجل بحث المكاتب الادارية لمدة اقصاها ثلاثة اشهر.

تلي القرار السابق المتعلق باستقالة المكتب التنفيذي للجبهة في حال عدم توافقه لاجراء انتخابات جديدة.

ب– رؤية قانونية وتنظيمية:

١– استنادا الى اللوائح التنظيمية المعمول بها على مستوى التنظيم العالمي الذي يحدد اليه انشاء التنظيمات القطرية ويجعل كل تنظيم فيها مستقلا يرتبط بمكتب الارشاد وبمجلس الشورى العالمي حيث يمثل بعدد معين في المجلس ويراعى الاوضاع السياسية والامنية التي تعمل فيها التنظيمات الاخوانية.

ولم يسمح بالتداخل بين هذه التنظيمات لما له من اثار سلبية على امنها حيث هي عرضة للمتابعة والرصد والملاحقة والبحث عن مسوغات لحظرها ومحاربتها وبما ان مكتب الارشاد وافق على انشاء تنظيم فلسطيني مستقل عن تنظيم الاردن سابقا والذي كان يسمى تنظيم بلاد الشام فيجب ان يكون القرار ناجزا وكاملا وتنطبق عليه وعلى التنظيم الاردني ما ينطبق على بقية التنظيمات الاخوانية الاخرى.

٢– قرارمكتب الارشاد بانشاء تنظيم لفلسطين يستثني الاخوان في الاردن ويجعل المكاتب الادارية تبحث فيما بعد واذا كانت المكاتب الادارية مؤجلة فكيف يسمح النظام الداخلي القانون الاساسي لتنظيم فلسطين بالتصرف بشأن هذه المكاتب وتحديد عدد ممثليهم في المجلس المركزي للتنظيم الفلسطيني وممثليهم في اقليم الخارج قبل التفاهم على هذا الموضوع بين التنظيمين الاردني والفلسطيني ومع الاخوان انفسهم بما لا يتعارض مع الاسس العامة والاصول التنظيمية.

٣- ان صورة الاتحاد العملية بين تنظيم فلسطين وتنظيم الاردن التي تمت في عام ١٩٧٨ بمبادرة من الاخوة في التنظيم الفلسطيني في حينه هي المكاتب الادارية وهي المكونات الحقيقة لهذا الاندماج وبالتالي هي القضية الاساس اليوم والقضية الجوهرية في موضوع التنظيم الفلسطيني الجديد.

٤- واذا كانت صيغة تنظيم بلاد الشام ١٩٧٨ قد انتهت فمن البديهي والمنطقي ان يرجع الوضع كما كان قبل تلك الصيغة في عام ١٩٧٨ ولابأس باجراء بعض التعديلات ان لزم بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ امن التنظيميين الفلسطين والاردني.

٥- واخطر ما في المسألة هو اقرار أي صغية رسمية تسمح بالتداخل والازدواجية بين التنظيمين في المستويات كافة.

٦- فالتنظيم في الاردن معلن وقد حصل على ترخيص وهو بخلاف معظم تنظيمات الاخوان في اقطار اخرى يعارض سياسات الحكومة ولا يعادي ابدا النظام القائم وهو تنظيم مدني اهدافه معلنة ووسائلة معروفة ومكشوفة ولم ولن يستخدم القوة في تحقيق اهداف بخلاف ما عليه التنظيم الفلسطيني الذي يمارس المقاومة المسلحة المشروعة بسبب الاحتلال الصهيوني لفلسطين لذلك فان التداخل بين التنظيمين سيفتح شهية المتربصين بالاخوان هنا الى الدس والوقيعة والانتقام ويقدم هدية مجانية لهؤلاء الاعداء والخصوم من اجل القضاء على الصيغة الاخوانية العلنية الاردنية شبه المتفردة في العالم العربي بحيث تصبح ورقة تستخدمها الحكومات في الوقت المناسب.

٧- ان الفكرة المطروحة من اخواننا في حماس ومن بعض اخواننا في الاردن حول بقاء المكاتب الادارية في الخليج تابعة لتنظيم الاردن وتكون ممثلة في مجلس شوراه مع احتفاظها بالتمثيل في شورى فلسطين المركزي والاقليمي دون مراعاة القرار الجديد بانشاء تنظيم فلسطيني وانتهاء صيغة بلاد الشام اجتهاد لكنه يصطدم مع الاسس القانونية المعمول بها في تنظيمات الاخوان جميعها وهي تحقق معنى التداخل بشكل واضح لا يقبل التأويل.

ثم ان تمثيل التنظيم الاردني في شورى فلسطين باي عدد كان مستمسك قانوني مجاني سيكون بيد اعدائنا وخصومنا جميعا ولن يحقق مصلحة ذات قيمة كما يظن بعض الاخوان الكرام في حين تتحقق سلبياته واخطاره سيما ونحن نعيش في ظل انظمه متقلبه في مواقفها السياسية تقلب الفصول الاربعة بل واسرع من ذلك احيانا.

٨- كيف يعطي اخ في تنظيم اخواني الحق في ان يقرر بشأن تنظيم اخواني اخر له تمثيل في مجلس الشورى العالمي وله قيادته المستقلة؟

اما تقديم المشورة والنصح والعون والدعم والمساعدة الواجبة شرعا على كل اخ مسلم بل على كل مسلم لاخوانه تحت الاحتلال فهي موضوع اخر له وسائله واشكاله ويجب التنسيق فيه والعمل الجاد لتحقيقه ولكن بعيدا عن التداخل التنظيمي والازدواجية.

وفي الوقت نفسه يقول بعض اخواننا هنا في قيادتنا التنفيذيه حسبما افاد فضيلة المراقب العام ان هذه المكاتب الادارية يجب ان تبقى تابعة لتنظيم الاردن وتبقى جزء منه ولها كامل الحقوق التنظيمية فيه و نعتقد ان هذه الحالة فيما لو تمت فلا مثيل لها في أي تنظيم اخواني اخر ولن تكون منسجمة مع بديهيات أي بنية تنظيمية سليمة بل وتشكل مخالفة قانونية واضحة

٩- من المسوغات التي كانت تطرح من اجل اقناع الاخوان بان ما يخص الاخوان في فلسطين والاحداث التي تجري فيها لا يصح ان تكون مرجعيته بلاد الشام لعدم القدرة على المتابعة ومعرفة الحيثيات الدقيقية عند اتخاذ القرار ولذلك كان القرار في عام ٢٠٠٠ يجعل مرجعية حماس خارج تنظيم بلاد الشام وان تكون في النهاية لمكتب الارشاد وان تنشأ هيئة خاصة تسمى الهيئة العليا.

١٠- ان هذه الحجة يجب ان تكون محكمة اليوم كذلك وانسجاما معها فهل من المنطق ان يقرر اخ في الكويت او السعودية لم يدخل الاردن ولم يعرف تفصيلات ان يقرر امورا بشأن الاردن في اختيار قياداته واتخاذ قرارات مصيرية؟

ام ان اهل القطر ذاته هم الاقدرعلى تقدير الظروف واتخاذ القرارات المناسبة ؟ والتنظيم في الاردن مستقر وشرط القيادة المواطنة الا ان كانت الهجرة قسرية ولظروف خاصة.

١١- نعتقد انه وفي ظل الوضع الجديد فان المصلحة العامة للتنظيمين ما دام ان صيغة تنظيم بلاد الشام انتهت فعليا وان المكاتب الادارية بصيغتها السابقة لم تعد قائمة:

أ – تخيير الاخوان الذين يتبعون للمكاتب الادارية / كافراد باشخاصهم في التنظيم

الذي يريدون الالتحاق به اما الى التنظيم الفلسطيني او الى التنظيم الاردني كل حسب ظروفه وقناعته ورغبته وتكون الاولوية للتنظيم الفلسطيني كونه في مرحلة النشوء والبناء ولحاجته للكفاءات الاخوانية في مجالات مختلفة دون الزام او اكراه فللاخ الحق في الاختيار ولا ينوب عنه في ذلك احد.

ب- الاخوان الذين يختارون التنظيم الاردني حسب رغباتهم فهم (اخوان مغتربون) يتعامل معهم التنظيم في الاردن على هذا الاساس ويمكن ان يحضر ممثلوهم كمراقبين في مجلس الشورى في الاردن.

ج – يحضر بعض من ينتدبهم مجلس شورى الاردن ومجلس شورى فلسطين الاقليمي او المركزي كمراقبين فقط شريطة موافقة مجلس شورى فلسطين ورغبته في ذلك.

١٢- اننا هنا في تنظيم الاردن بعد هذه الحالة الجديد بحاجة ماسة لمراجعة نظامنا الاساسي ولو انحنا الداخلية بما ينسجم مع الحالة الجديدة فان اللائحة التي بين ايدينا كانت معدة لتنظيم بلاد الشام التي تشمل فلسطين والاردن وكانت منسجمة مع تلك الحالة ونحن اليوم بحاجة لصياغة جديدة لها واقرارها من مكتب الارشاد حسب الاصول التنظيمية ولا يصح التأخر في انجاز هذه المهمة.

١٣- ان مسؤولية العمل الفلسطيني واجب في عنق كل اخ مسلم وقد رضعنا هذا صغارا ونشأنا عليه اخواننا وابنانا واهلينا ليس منه ولا تطوعا وعلينا ان نعمق هذا الاتجاه بوسائل مكافئة وان نسعى لحشد المسلمين كافة لتحقيق هذه الحالة وان على الاخوان في الاردن اكثر مما على أي تنظيم اخر ويجب ان يكون العمل لخدمة القضية الفلسطينية بارزا في خطة الجماعة ولكن التدقيق في مسالة سلامة الاجراءات التنظيمية باتخاذ الاسباب التي امرنا شرعا بالحرص عليها وابداء الملاحظات والالتزام باللوائح التنظيمية والاسس السليمة لا يصح بحال ان يثلم اخوتنا او ان يقعدنا عن بذل الوسع في خدمة قضيتنا المركزية الكبرى وان نسعى لدرء الخطر عن اهلنا واخواننا في ارضنا المحتلة كما لا ينسينا ضرورة المحافظة على الثغور التي نقيم عليها في ارض الحشد والرباط وبوابة التحرير باذن الله وما ذلك على الله بعزيز.

معالي الاخ الرئيس:

في الختام

نرجو ان نكون قد بيّنا وجهة نظرنا في هذا الموضوع الحساس والهام وبخلاف ذلك نكون قد ادخلنا التنظيمين في منعطف خطر وفي دوامة من الخلاف لا نرتضيها لدعوتنا املين من معاليكم ايصال قرار المجلس بتأجيل بحث موضوع المكاتب الادارية للاخوة في مكتب الارشاد والاخوة في حماس.

نعتقد ان قرار مجلس الشورى بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٩ والمتعلق باستقالة اعضاء المكتب التنفيذي يجب ان يكون محل التنفيذ لذا نأمل الطلب من جميع اعضاء المكتب التنفيذي للجبهة من الاخوان تقديم استقالتهم فورا حسب نص القرار واستكمال ما يلزم عمله لاجراء انتخابات جديدة للمكتب وهذا غير مرتبط بتأجيل بحث موضوع المكاتب الادارية لثلاثة اشهر قادمة في الحد الاعلى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نسخة لفضيلة المرشد العام
نسخة لمكتب الارشاد
نسخة للمكتب السياسي
نسخة لفضيلة المراقب العام
نسخة لفضيلة نائب المراقب العام
نسخة لرئاسة الشورى العالمي
نسخة للمجلس الاستشاري

-٢-

استقالة أعضاء جناح الحمائم والوسط من المكتب التنفيذي في جماعة الإخوان

بسم الله الرحمن الرحيم
فضيلة الاخ رئيس مجلس الشورى حفظه الله،
فضيلة الاخ المراقب العام حفظه الله،
الاخوة اعضاء المجلس الكرام،
اليوم والتاريخ: الاحد ١٦ رمضان ١٤٣٠ هـ - الموافق ٦ / ٩ / ٢٠٠٩ م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع: الاستقالة من عضوية المكتب التنفيذي للجماعة

الحمد لله رب العالمين، وولي الصابرين، وناصر المجاهدين، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين وعلى من اتبع هديه الى يوم الدين وبعد.

رغم علمنا اليقيني وللقاطع بعدم شرعية الطريقة التي تم بها حل مجلس شورى الجماعة السابق، وعدم شرعية اعفاء المراقب العام السابق قبل اكمال مدته المنصوص عليها في القانون الاساسي، والتي تمت بتباطؤ وكتم شهادة مارسها البعض، الا اننا استجبنا لنداء التوافق والمشاركة في المكتب التنفيذي للجماعة من اجل تجاوز تلك اللحظة الحرجة التي كانت تهدد بانشقاق الجماعة وتفريق صنعها، متحاملين على جراحنا، آملين بان يتم اعادة وحدة الجماعة والتئام صفها وتجاوز حالات الخلاف الحادة التي وصلت حداً غير مسبوق، فأتينا طائعين، وكلنا أمل بتحقيق هذه الامنية الغالية.

الا اننا وبعد مرور ما يقارب السنة والنصف فجعنا باسلوب ادارة المراقب العام الفردية، والمنهج الاقصائي القائم على تشويه الآخر، والممارسات التي تستعصي على الحصر، والتي شوهت وجه الجماعة وادت الى تعميق الخلاف واتساع الشقة بين الرأيين، وآلت الامور الى وضع مكلف وغير مقبول نتيجة ظهور ابواق الفتنة ومشعلي نار الفرقة الذين اصبحوا رموزاً للجماعة، ومحركين خلفيين لقيادة الجماعة، يعطون انفسهم حق النطق باسم الجماعة ويصوغون خطها العام، لذلك نضع بين ايديكم استقالاتنا من المكتب التنفيذي للجماعة، وتوقفنا عن حضور جلسات المكتب التنفيذي، حتى لا نكون شهود زور على تدهور الجماعة، و انزلاقها نحو الخطر المحتوم، وعجزنا عن اقناع اخواننا اصحاب القرار في المكتب التنفيذي بعبثية المسار الذي يسلكون.

وفيما يلي اهم الامور التي دفعتنا نحو الاستقالة وهي غيض من فيض، وهناك امور اخرى كثيرة يصعب كتابتها على الورق.

١- اعاقة مشاريع الجماعة في الاصلاح، وعرقلة انخراط الجماعة في برامج حقيقية وعملية لحماية الوطن من المخاطر الصهيونية، واهمال الاولويات المتعلقة بالبلاد، والاكتفاء بالشعارات العامة الفضفاضة والعاطفية التي لا تسمن ولا تغني من جوع والحياولة دون جعل الجماعة طرف سياسياً مؤثراً في القرار ما يجري علي الساحة الوطنية.

فقد تم افشال مشروع مبادرة الاصلاح الوطني «الملكية الدستورية» التي استمر العمل فيها ما يزيد على سنتين، وبالرغم من اقرار المكتب للوثيقة، وتكليف بعض الاخوة للسير فيها بقرارات مدونة في محاضر رسمية، تم التراجع عنها بصورة غير سليمة لا من الناحية التطبيقية ولا من الناحية الاخلاقية وشخصنة الموضوع بطريقة مشينة، مما الحق ضرراً فادحاً بمكانة الجماعة وصديقتها مع القوى السياسية والفعاليات الشعبية.

٢- الاصرار على تحويل التنظيم الى مجرد لجنة اسناد لتنظيم اخر، وعدم السير بخطوات جدية في استقلال التنظيم قيادة وقواعد، والعجز عن ايجاد برنامج واضح، واستراتيجية واضحة مستقلة، وتجاهل مسألة استقلال التنظيم الفلسطيني وسيادته على القضية الفلسطينية وعلى ساحات العمل الفلسطيني واثر ذلك على القانون الاساسي.

٣- الاستهانة بالقضايا الاجتماعية وعدم الجدية في تبني قضايا الجماهير، وعدم الوقوف بحزم للدفاع عن حقوق المواطنين الاساسية وحرياتهم العامة، والانصراف الى القضايا الهامشية ذات الاولوية المتأخرة، مما ادى الى تجميد الجماعة وشل فاعليتها الجماهيرية، وتعطيل دورها الحقيقي في التغيير وتناقص رصيدها السياسي.

٤- هيمنة المنطق الاقصائي في الادارة واتباع سياسة ذر الرماد في العيون عن طريق بعض المظاهر الشكلية، وتضليل الصف والقواعد بالمعلومات غير الصحيحة.

٥- اتباع سياسة الاغتيال الاجتماعي والسياسي للمخالفين في الرأي من اخوانهم، والقيام بحملة تعبوية لتشويههم امام القواعد وداخل الصف، ونشر الاشاعات وتمزيق وحدة الصف واثارة النعرات الاقليمية.

٦- التناقض الواضح بين الخطاب الداخلي القائم على رفع السقف وادعاء البطولة، وبين الخطاب الخارجي القائم على للمالأة والانبطاح وتشويه الحقائق والتملص من المواقف والالتفاف على القرارات الصحيحة، والادمان على سياسة الوجهين.

٧- الاقدام على حل الدائرة للسياسة بطريقة تعسفية، واعفاء رئيسها، وهو احد اعضاء المكتب التنفيذي، علماً بان الدائرة مر على تشكيلها بضعة اشهر، وقد قدمت خطتها وموازنتها، وتقدمت بعدة مشاريع تم ذكرها في خطة الجماعة الرئيسة، وهي حتى الان لم تقر ولم تقر الموازنة، ولم يتم دراسة المشاريع والدراسات المقدمة.

وتجرى حل الدائرة على اثر مناقشة للتقرير السياسي، الذي تم تسريبه للصحافة بطريقة تشي – بالمؤامرة من خلال سيناريو فج تم ترتيبه مسبقاً للوصول الى تلك النتيجة، علماً بأن المكتب اتخذ قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في موضوع تسريب التقرير، ولم تنجز مهمتها بعد.

اما عن التقرير السياسي فقد تم اعداده من الجهات المختصة وتم تقديمه الى المكتب التنفيذي باسمه الى مجلس الشورى. وقد تبنى للمراقب العام التقرير امام مجلس الشورى، ثم تم التخلص منه امام الاعلام وتحميله الى جهة معينة، وشخص معين بطريقة تخلو من المسؤولية، والحس التنظيمي فضلاً عن المنطق للدعوي والاخوي.

وقد خرج الى الاعلام من يصرح بمسؤولية الدائرة السياسية، ولم يتم التصريح الرسمي حتى هذه اللحظة من الناطق الاعلامي او المراقب العام بقول الحقيقة.

٨- اتباع سياسة للتسريب الاعلامي بشكل متعمد، ومن اجل توجيه الصف بطريقة خاطئة، ومن اجل طمس الحقائق وتشويهها بحيث اصبح الاعلام هو الوسيلة للحوار الداخلي ومخاطبة قواعد التنظيم، وليس ادل على ذلك من اجتماع المكتب التنفيذي بخمسة اعضاء فقط وغياب الاربعة الاخرين، ويتم بعد ذلك تسريب قرار المكتب للقاضي بحل الدائرة السياسية الى وسائل الاعلام قبل ان يجف حبر القرار، وليس هناك جهة اخرى يتم اتهامها بالتسريب قطعاً.

٩- اتباع اسلوب الاتهام الواضح لاخوانهم الذين يخالفونهم الرأي بأنهم منخرطون في برنامج الحكومة واجهزتها، ويسعون للحصول على القرابين، وقد صدر ذلك في الاعلام، والصحف عل السنة بعضهم، وبعضهم يصرح بذلك في الكتائب والاسر وهم في اعلى مستويات المسؤولية.

١٠- استخدام المكتب كأداة لاصدار قرارات معدة مسبقا ومطبوخة في مطابخ الكولسة، واشغال المكتب بالقضايا الصغيرة والتافهة وابعاده عن قضايا الامة الرئيسة، بحيث اصبحت معظم جلسات المكتب لا تتجاوز الساعة من الزمن. واصبح المكتب معزولا معطلا عن القيام بدوره، ولا يمارس دوره القيادي، وليس له حضور.

١١- على الرغم من دعمنا جميعا لحماس ومشروعها الجهادي، الا ان هناك فرقاء يتأجرون باسم حماس، ويستخدمون قصص حماس لتفريق الصف وتقسيمه في فريقين، مؤيد لحماس، واخر ضدها، من اجل اغراض انتخابية، ومكاسب فئوية تافهة، على حساب وحدة الصف وتماسكه.

١٢- اصرار المراقب العام على ممارسة دور زعيم فئة ضد فئة، ويظهر ذلك جليا في التصويت على القرارات وتقديم الاقتراحات الخلافية وتبنيها، ولم يمارس دور قائد الجماعة لجميع افرادها، فكان سببا في شق الصف وتمزيقه وشرنمته بدلا من ممارسة دور توحيد الجماعة ولم شعثها وتقريب شقة الخلاف بين الفرقاء.

١٣- التحايل على قوانين الجماعة ولوائحها من اجل التستر على المخطئين الذين خالفوا قرارات الجماعة جهارا نهارا امام اعين الملأ عن طريق التعمد وسبق الاصرار، والاقدام على سحب القضايا من عهدة المحاكم بحجة وحدة الصف وردم الخلافات السابقة، ولكن في الحقيقة ادى هذا الفعل الى تعميق الخلاف، فضلا عن هدم قيم الجماعة ومبادئها.

١٤- تجاوز النظام المالي للجماعة في عمليات الصرف والتوظيف، واحتكار التعرف بالاموال لحساب جهات دون جهات، وابواب للانفاق دون ابواب، على طريقة محمد يرث ومحمد لا يرث.

فضيلة المراقب العام، فضيلة رئيس مجلس الشورى
الاخوة اعضاء مجلس الشورى المحترمين

نحن نناشد كل القيادات وكل العقلاء في الجماعة، ان يتداركوا الجماعة، من الانحدار نحو مصير مظلم يؤدي الى اضعاف الجماعة او حلها لا سمح الله.

ونحن نعاهد الله ان نبقى الاوفياء لهذه الجماعة، وجنودا في صفوفها، نحافظ على منهج الجماعة النقي الصافي الطيب، وسوف نقدم ارواحنا من اجل الحفاظ على جماعة الاخوان المسلمين في الاردن والعالم اجمع حتى يأذن الله بالنصر ويمن على المؤمنين بالتمكين، انه سميع بصير.

نرجو الله عز وجل ان نكون قد اعذرنا الى الله والى دعوتنا المباركة، ونسأله تعالى ان يهدينا الى الحق والى سواء السبيل (ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين) صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
د. رحيل غرايبه
أ. احمد الكفاوين
أ. ممدوح المحيسن

-٣-

تصريح صحافي باسم الفريق المستقيل
من المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين

لقد تم ترتيب لقاء حواري مطول بين الذين أعلنوا استقالاتهم من المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين مع المراقب العام وبقية أعضاء المكتب، استمر عدة ساعات، تم فيها تناول موضوع الاستقالة ومضمونها، وكان اللقاء في منتهى الصراحة والوضوح. وتمّ الوقوف على أسباب الاستقالة الرئيسية التي تتمثل أولاً بتخلي المراقب العام وفريقه عن مبادرة الإصلاح الوطني التي تمّ إقرارها بطريقة مؤسسية رسمية وبعد حوارات موسعة، وقد تمّ تكليف الدكتور رحيّل غرايبة بالاتصال بالقوى السياسية والشعبية بقرارات رسمية مدونة من أجل المضيّ بها، ومن ثم فقد تمّ التراجع عنها بصورة محرجة ومشينة، ممّا شكل قناعة لدى المستقيلين عدم جدية قيادة الجماعة بالمسار الإصلاحي وإهمال الشأن الوطني. أما السبب الثاني فهو حل الدائرة السياسية بطريقة تعسفية، الذي جاء متزامناً مع تسريب التقرير السياسي إلى الإعلام بطريقة تشي بالتخلي عن التقرير والتضحية بالدائرة ورئيسها إرضاءً للأجهزة الرسمية، مما أسفر عن كشف ظهر الدائرة بطريقة غير مسؤولة، وتم اتباع نفس المنهج بالتملص أمام الإعلام من التقرير الذي أقره المكتب التنفيذي وتبناه أمام مجلس الشورى. كما شدد المستقيلون على موضوع التسريب الإعلامي المتعمد والمقصود الذي يأتي في الغالب من طرف محدد من أجل تعبئة الصف والرأي العام، وليس أدل على ذلك من تسريب قرار المكتب التنفيذي الذي عقد بحضور خمس أعضاء وغياب الأربعة المستقيلين في نفس اليوم إلى كل وسائل الإعلام قبل أن يجف حبر القرار. وأخيراً فقد استنكر المستقيلون منهجية المراقب العام في إدارة الجماعة التي أدت إلى تأزيم المواقف واتساع شقة الخلاف، وإضعاف دور الجماعة في الإصلاح والتغيير وتناقص دورها السياسي وعجزه عن حل الخلاف وتوحيد صفوف الجماعة وعدم قيامه بأي جهد لرأب الصدع وردم الهوة بين المختلفين، ونحن ماضون في الاستقالة ما دامت أسبابها قائمة. ونريد أن ننفي ما جاء في وسائل الإعلام حول نية التيار الإصلاحي لزيارة دمشق، فهذا خبر مختلق ليس له أساس من الصحة، انطلاقاً من ايماننا بأن هذه المسألة موضوع داخلي، ونحن نملك القدرة

على التعامل معه بمسؤولية. كما تمّ التعرض لمسائل داخلية كثيرة، لا نريد بحثها في وسائل الإعلام. ونحن نؤكد على حقنا في توضيح موقفنا لكل أعضاء الحركة، ولكل جماهيرنا العريضة بطريقة واضحة، إذ لا يجوز لطرف واحد احتكار المعلومة، ومنع وصول الحقائق إلى الأطراف المعنية.

أ.أحمد الكفاوين– عضو المكتب التنفيذي المستقيل